جـــــامـــعـــة الـــــجزائـــــر 3
كلية العلوم الاقتصادية والعلـــوم التجاريـــة وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
فرع: تحليـــل اقتصـــادي

الموضـــوع:

التنمية البشرية كسبيل لإندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة

مذكـــرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

من إعـــداد الطالـــب:
معمر بوطالبي

تحت إشـــراف الأســـتاذة:
د. مليكة حفيظ شبايكي

أمام لجنة المناقشـــة المتكونة من كـــل:

الدكتـــور:	حمـــــدي باشـــــا رابح	أستـــاذ محاضر	رئيســـا
الدكتـــورة:	شبايكي مليكـــة	أستاذة محاضرة	مقـــررا
الدكتـــور:	بن لوكيـــل رمضان	أستـــاذ محـــاضر	عضـــوا
الدكتـــورة:	سواكري مباركة	أستـــاذة محاضرة	عضـــوا
الدكتـــورة:	خليفي آمال	أستـــاذة مكلفة بالدروس	عضـــوا

السنـــة الجامعيـــ 2010 – 2011 ـــة:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

أحمد الله تعالى وأشكره على نعمه وحسن عونه، وأصلي وأسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين، صلوات ربي وسلامه عليه.

أول ما أتقدم بالشكر إلى الوالدين حفظهما الله اللذين كانا لي عونا في كل شيء.

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة الفاضلة الدكتورة "شبايكي مليكة حفيظ" على قبولها الإشراف على هذا العمل وتقديمها لنا النصح والتوجيه.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالتحية والشكر إلى كافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير لجامعة الجزائر 3، وأخص بالذكر أساتذتي المحترمين الذين تلقيت عنهم مبادئ البحث العلمي عبر كامل مشواري الدراسي الجامعي.

إهـــــداء

والدي وكل من كان لي معينا

في حياتي وما مضى من السنينا

جزاكم الله عني كل خير

وأعانني على أن أرد لكم خيركم أجمعينا

أطال الله عمركم بالخير

حشركم في زمرة المؤمنينا

إخواني ،عوني وسندي

قواكم الله كنتم منا وفينا

وجهتموني ،وأعنتموني أشرتم عليا

فهـــرس المحتويـــات

المحتويات

العنـــــــــوان	رقـــم الصفحة
فهرس الأشكال والجداول	
قائمة الاختصارات	
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التنمية	
مقدمة الفصل	02
المبحث الأول: مفهوم التنمية	03
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي	03
المطلب الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية	05
المبحث الثاني: المنظور المتعدد الأبعاد للتنمية الاقتصادية	08
المطلب الأول: المفاهيم غير الاقتصادية للتنمية	09
المطلب الثاني: المفاهيم الحديثة المرتبطة بالتنمية	16
المطلب الثالث: تصنيف الدول وفق المنظور متعدد الابعاد	26
المبحث الثالث: التنمية البشرية من المنظور الإداري	34
المطلب الأول: مفهوم الموارد البشرية	35
المطلب الثاني: الوظائف الأساسية لإدارة الموارد البشرية	38
خاتمة الفصل	41
الفصل الثاني: المعرفة والاقتصاد المعرفي	
مقدمة الفصل	43
المبحث الأول: خصائص المعرفة ومصادرها	44
المطلب الأول: مفهوم المعرفة	45
المطلب الثاني: خصائص المعرفة ودورة حياتها	52
المطلب الثالث: أصناف ومصادر المعرفة	54

المبحث الثاني: فروع وسمات الاقتصاد المعرفي	58
المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد المعرفي وماهيته	59
المطلب الثاني: فروع الاقتصاد المعرفي	65
المطلب الثالث: سمات وركائز الاقتصاد المعرفي	73
المبحث الثالث: أشكال رأس المال المعرفي وطرق قياسه	80
المطلب الأول: ماهية رأس المال الفكري	80
المطلب الثاني: أشكال رأس المال الفكري	83
المطلب الثالث: طرق تنشيط وقياس رأس المال المعرفي	87
خاتمة الفصل	90
الفصل الثالث: إجراءات السلطة العمومية في مجال التنمية البشرية لاندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة	
مقدمة الفصل	92
المبحث الأول: سياسات السلطة العمومية في الجزائر لتسهيل الاندماج في اقتصاد المعرفة	93
المطلب الأول: أهداف السلطة العمومية لبناء الاقتصاد المعرفي	94
المطلب الثاني: تدابير السلطة العمومية في الجزائر لتسهيل عملية الاندماج في اقتصاد المعرفة	96
المطلب الثالث: نماذج عن تدابير السلطة العمومية في الدول المعتمدة على الاقتصاد المعرفي	97
المبحث الثاني: واقع البنية التحتية للاقتصاد المعرفي في الجزائر	99
المطلب الأول: تشخيص واقع التنمية البشرية في الجزائر	100
المطلب الثاني: تشخيص حالة قطاع تكنولوجيا الاعلام والاتصال في الجزائر	114
المبحث الثالث: تحليل قيمة مؤشر التنمية البشرية المستوعبة للمعرفة في الجزائر	121
المطلب الأول: تحليل قيمة مؤشر التنمية البشرية	121
المطلب الثاني: المشهد المعرفي في المجتمع	125
المبحث الرابع: تحديات وفرص اندماج الجزائري في اقتصاد المعرفة	136
المطلب الأول: تحديات اندماج الجزائري في اقتصاد المعرفة	136
المطلب الثاني: فرص اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة	138
المطلب الثالث: آفاق اقتصاد المعرفة في الجزائر	140

خاتمة الفصل	142
الخاتمة العامة	144
قائمة المراجع	
الملاحق	

الجـــداول والأشكـــال

فهرس الجداول والأشكال:

I. فهرس الجداول:

الرقـــم	العنـــــــــوان	رقـــم الصفحـــــة
01	مقارنة بين المعرفة الضمنية والمعرفة الصريحة	57
02	نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج القومي الإجمالي	76
03	عدد المدارس في مختلف الأطوار	101
04	تصنيف التلاميذ إلى ذكور وإناث في مختلف الأطوار	102
05	تطور الأمراض الفتاكة عبر السنوات	106
06	تطور الأجر الأدنى المضمون في الجزائر خلال 1990- 2010 بالدينار الجزائري	111
07	مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال	117
08	اتجاهات دليل (مؤشر) التنمية البشرية للجزائر	122
09	ترتيب قيم مؤشر التنمية البشرية	123
10	تطور قطاع تكنولوجيا الاعلام والاتصال في الآونة الأخيرة	126
11	السياسات المتعلقة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال	127
12	ترتيب الدول العربية وفقا لدليل الجاهزية الشبكية 2009/2008	128
13	فرص تكوين رأس المال المعرفي الأساسي عند الأطفال من خلال التعليم	129
14	مقارنة النتائج الإجمالية للطلبة في الدول العربية مع الطلبة في الولايات المتحدة الأمريكية أي اختبار علم الحاسوب.	130
15	تقدير رأس المال المعرفي الكمي المحصل من خلال التعليم عند مختلف الشرائح	131
16	جودة مؤسسات البحث العربية في الترتيب العالمي	132
17	نسب الإنفاق على البحوث	132
18	إنتاج براءات الاختراع المسجلة	133
19	دليل اقتصاد المعرفة مقارنة مع دول العالم (135 دولة)	134
20	ترتيب الدول العربية للحكومات الإلكترونية 2010	135
21	فرص العارضين والمستهلكين	140

II. فهرس الأشكـــال:

الرقـــم	العنـــــــــوان	رقـــم الصفحـــــة
01	الترتيب الهرمي للمعرفة	49
02	العلاقة بين البيانات، المعلومات، المعرفة	50
03	دورة حياة المعرفة	53
04	أعداد العلماء والمهندسين العاملين في مجال البحث والتطوير في الوطن العربي والعالم للعام 1996.	74
05	دليل جاهزية الربط الشبكي	75
06	نموذج رأس المال الفكري	83
07	نموذج رأس المال المعرفي	86
08	عدد الحواسيب لكل ألف نسمة لعدة دول	128

المقدمة العامة

الفصـــل الأول:

مفاهيـــم عامـــة حـــول التنميـــة

منذ وجد الإنسان على هذه الأرض، وهو يسعى ليحيا حياة كريمة من خلال زيادة راحته ورفاهيته، وتيقن أن غايته لا تكون إلا بزيادة بسط نفوذه على الموارد الطبيعية القادرة على تحقيق هذه الغاية ومع مرور الزمن أحس بحقيقتين هامتين، الأولى: أن حاجاته متعددة، والثانية: أن الموارد والأموال الموجودة والقادرة على إشباع هذه الحاجة محدودة نسبيا إذا قيست بتلك الحاجات، ومن أجل حل هذه المعادلة سعى دائما أن يتبع أفضل الطرق، ويحلل الظواهر التي تتحكم بها، ليصوغ القوانين الاقتصادية.

وبدأت تزدهر بذلك الأفكار الاقتصادية في محاولة معرفة مصادر الثروة التي تحقق الاستقرار والرفاه للإنسان، فمنهم من ربطها بالتجارة ومنهم من ربطها بالطبيعة، ومنهم من ربطها بالصناعة، والجدير بالملاحظة أنه لا يمكن أن ننكر مقدار التطور الذي لحق علم الاقتصاد كعلم مستقل قائم بذاته منذ بداية الثورة الصناعية.

فبدأت الأبحاث والاختراعات تتوالى وتتابع وبدأت الإنتاج يزيد من خلال اختراعات آلات الإنتاج أو تطويرها، فبدأت الحاجة للموارد البشرية القادرة على اختراع هذه الآلات تزيد وبقي الأمر على حاله حتى ظهرت ثورة ثابتة لم تكن مسبوقة من قبل وهي ثورة الاتصالات أو المعلومات فبدأت المعلومة تحل محل السلع المادية ، ومع زيادة تطور وسائل الاتصال زاد حجم التعامل في هذا المجال وتتطور ليتغطى مرحلة المعلومة إلى مرحلة المعرفة، وصارت المعرفة هي من أهم ما يباع ويشترى في هذا العصر بل صارت من أهم مصادر الثورة، فغيرت حتى من مفاهيم علم الاقتصاد فما عادت تتميز الموارد المستخدمة بالندرة فتغيرت بذلك المشكلة الاقتصادية وآفاق حلها.

وفي ظل اقتصاد يقوم على المعرفة لجأت كل الدول ومنها الجزائر لإعادة صياغة اقتصاداتها بما يتلاءم وهذه التغيرات، فكان من الحري لها أن تنمي الطاقات البشرية القادرة على استيعاب المعارف و انتاجها، فظهرت **إشكالية** تطرح نفسها وهي:

الإشكالية:

من هنا تتبلور الاشكالية التي سنحاول الاجابة عليها من خلال الدراسة والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

هل التنمية البشرية هي أفضل السبل لاندماج الجزائر في الاقتصاد المعرفي؟

الفرضيات:

بغية الإجابة على الأسئلة السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

يشكل العنصر البشري عنصرا هاما لاندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة إذا ما تميز بالمعارف وإمكانات قادرة على التلاؤم مع المعطيات التي تفرزها البيئة.

يتمثل جوهر الاقتصاد المعرفي في تطبيق المعارف والقدرات التي تكتسبها البينة البشرية والذي يهدف إلى تحقيق الرفاهية في المجتمع.

حدود الدراسة:

إن موضوع دراستنا واسع جدا بحيث تم التركيز في دراسة التنمية البشرية على مفهومها وطرق قياسها بنوع من التفصيل، أما عند دراسة المعرفة والاقتصاد المعرفي فقد تم التركيز على اظهار مفهوم المعرفة والاقتصاد المعرفي وأشكال رأس المال المعرفي.

أما في دراسة الحالة فقد تم التركيز في التنمية البشرية على مجال الصحة والتعليم والدخل، أما في جانب الاقتصاد المعرفي فقد تم التركيز على قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيار موضوع التنمية البشرية كسبيل لاندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة ناتج عن عدة عوامل منها:

- تخصصي في مجال التحليل الاقتصادي كان السبب الأول في اختيار هذا الموضوع
- الأهمية البالغة التي أصبح يكتسبها مفهوم اقتصاد المعرفة في المحافل الدولية والوطنية والقيمة المتعاظمة له.
- تأكيد ضرورة تنمية الكفاءات البشرية القادرة على تحقيق قيمة مضافة في الاقتصاد.
- علاقة البحث باهتمامات الباحث وميوله الشخصية نحو الموضوع ورغبته وطموحه في دراسة المواضيع والشؤون المتعلقة بالاقتصاد المعرفي.
- إلقاء المزيد من الضوء على طبيعة الاقتصاد المعرفي وركائزه ومعالمه.

- إثراء وإغناء المكتبة والبحث العلمي بمساهمة ومحاولة علمية في التخصص.

وتعد الدراسة تكملة لدراسات سابقة كثيرة ناقشت الموضوع من جوانب شتى سواء اقتصادية أو إدارية حيث أننا وجدنا كثير من المراجع عالجت الموضوع لكن ما يمكن أن تقوله عليها أنها كانت تفتر في كثير من الأحيان إلى التعمق.

إذ أنها تتميز بالسطحية في التعريف والنقل الحرفي للأفكار وتفتقر إلى أدنى درجات التحليل والتوصيف لهذا العلم الجديد لذلك رأينا بأنه من الأهمية بما كان لنا أن نجتهد من هذا المنطلق ونضع إطار مفاهيمي مرن لا ننسب إليه الدقة بل قليل من التعمق والمرونة.

أهمية البحث:

إن الاقتصاد المعرفي فرض نفسه كلاعب أساسي سواء شئنا ذلك أم أبينا ويفرض بدوره فكرا جديدا يعد ثوريا في عالم الاقتصاد إذ ألغى وغير مفاهيم كانت تعد مسلمة في الفكر الاقتصادي، وما ساعد على ذلك ما صاحبه من ثورة معلوماتية إذ جعلت من الضروري على الحكومات بناء قاعدة أو بنية تحتية تساعدها على اللحاق بهذا الاقتصاد، وتنمية قطاعاتها ومواردها خصوصا البشرية وذلك بإصلاح وتطوير قطاع التعليم والصحة والسكن...الخ،

المنهج المتبع:

فرضت هذه الدراسة المنهج **الوصفي التحليلي** الذي يهدف إلى دراسة ظاهرة الاقتصاد المعرفي قصد الحصول على معلومات أكثر شمولية ودقة، فهذا المنهج هو أكثر مناهج البحث العلمي ملائمة للواقع الاجتماعي كسبيل لفهم الظواهر واستخلاص سماتها، وهي تستهدف تصوير وتحليل وتقويم خصائص ظاهرة ما بهدف الحصول على وصف كامل ودقيق للموضوع والتأكد من جمع كل البيانات الضرورية التي تكفل التعرض لها وتحليلها بأكبر درجة من الدقة، وتفادي أي تحيز في جمع هذه المعلومات.

صعوبات البحث:

عند القيام بإعداد هذا البحث صادفتني جملة من الصعوبات نذكر منها ما يلي:

أ- صعوبة حصر الاقتصاد المعرفي نظرا لتعدد المفاهيم.

ب- رغم توفر البنية التحتية للاقتصاد المعرفي إلا أننا مازلنا نعاني تخلفا في تجسيده.

الأدوات المستخدمة:

أما عن أدوات البحث ومصادر البيانات فقد تم الاعتماد في الجانب النظري على المسح المكتبي بتناول المراجع باللغة العربية والأجنبية من كتب، رسائل ماجستير،أطروحات دكتوراه، دراسات لعدة باحثين مستوحاة من الإنترنت، وعيرها.

أما في الجانب التطبيقي فتم الاعتماد على الاحصائيات المحلية والدولية والتي من بينها تقرير المعرفة لسنة 2009 لمركز محمد بن راشد آل مكتوم، وتقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة، وإحصائيات كل من الديوان الوطني للإحصائيات والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

التقسيم البحث:

للإجابة على الاشكالية المطروحة والإلمام بكل جوانب الموضوع تم إتباع منهجية تعتمد على تقسيم موضوع الدراسة إلى ثلاثة فصول، اثنين منها للجزء النظري والفصل الأخير للجزء التطبيقي.

ترتكز الخطة المعتمدة على محاولة إدراك الأبعاد العلمية للموضوع من خلال دراسة نظرية ضمناها في ثلاث (03) فصول كما يلي:

الفصل الأول: الذي جاء تحت عنوان مفاهيم حول التنمية وتطرقنا فيه لذكر كل التعاريف التي توضح هذا المفهوم وماهيته وجاء مقسما إلى أربعة مباحث فالمبحث الأول: مدخل إلى النمو والتنمية ذكرنا النمو والتنمية والعلاقة بينهما، والمبحث الثاني مدخل إلى التنمية حيث وضحنا أهم النظريات الحديثة للتنمية وطرق تصنيف الدول وكذا قياس التنمية، أما المبحث الثالث ماهية الموارد البشرية وتطرقنا إلى تعريفها وأهميتها ووظائفها، أما المبحث الرابع التنمية البشرية وتطرقنا فيه إلى ذكر التنمية البشرية والمهارات البشرية وطرق قياس التنمية البشرية.

الفصل الثاني: الذي جاء تحت عنوان مدخل إلى المعرفة والاقتصاد المعرفي، وكان مقسما إلى ثلاثة مباحث فالمبحث الأول ماهية المعرفة وتناولنا مفهومها،خصائصها ودورة حياتها، أصنافها ومصادرها، أما المبحث الثاني مفهوم الاقتصاد المعرفي فتناولنا فيه التعريف بالاقتصاد المعرفي ثم عرض فروع الاقتصاد المعرفي ثم ركائز وسمات الاقتصاد المعرفي، أما المبحث الثالث فكان ماهية رأس المال المعرفي فتناولنا فيه التعريف بالرأسمال المعرفي ثم أشكاله وطرق تنشيطه وقياسه.

الفصل الثالث: فكان بعنوان التنمية البشرية لاندماج الجزائر في اقتصاد السياسات الحكومية في الجزائر لتسهيل الاندماج في الاقتصاد المعرفي وتناولنا أهداف الحكومة ثم تدابير الحكومة الجزائرية لتسهيل الاندماج ثم نماذج عن التدابير الحكومية،والمبحث الثاني واقع البنية التحتية للاقتصاد المعرفي في الجزائر وتناولنا فيه تشخيص واقع التنمية البشرية في الجزائر وتشخيص حالة قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر، والمبحث الثالث تحديات وفرص اندماج الجزائر في الاقتصاد المعرفي وتناولنا فيه الفرص المتاحة للجزائر للاندماج في الاقتصاد المعرفي ثم التحديات التي تواجه الجزائر للاندماج في الاقتصاد المعرفي ثم آفاق اندماج الجزائر في الاقتصاد المعرفي.

الدراسات السابقة:

من الجدير بالذكر أن موضوع إدارة المعرفة هو موضوع جديد حتى على مستوى الأدبيات، فأول الكتابات بخصوصه لا تتجاوز بداية التسعينات، أما بخصوص الجزائر فقد صادفنا :خمس أعمال رئيسية هي:

1- مذكرة ماجستير بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب،البليدة:
أقنيني عقيلة، إدارة المعرفة :قيمة التميز في المؤسسة المعاصرة ، . 2007 وقد توصلت إلى ما يلي :المعرفة أساس التميز بين المؤسسات، والمؤسسة الجزائرية بعيدة عن تطبيق إدارة المعرفة ومازالت تتبع النمط التقليدي في الإدارة.

2- مذكرة ماجستير بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب،البليدة:
محمد مرايمي :إدارة الجودة الشاملة لمنظومة اكتساب المعرفة 2007 :وقد توصل إلى:على راسمي السياسات الاقتصادية السعي لتحسين منظومة اكتساب المعرفة في الاقتصاد الجزائري عن طريق الاهتمام بالتعليم، البحث والتطوير....

3- مذكرة ماجستير بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب،البليدة:

بوسهوة نذير :دورة إدارة المعرفة في تعزيز الميزة التنافسية للمؤسسة :دراسة حالة صيدال، : 2008 وقد توصل إلى ما يلي :الميزة التنافسية تتأثر بإدارة المعرفة.

4- مذكرة ماستر في المعهد العالي للتسيير والتخطيط:

Hamadache Karim; le knowledge management: fondement et gestion de projet, contribution a l'élaboration d'un projet KM au centre de recherché et de développement du groupe SAIDAL, 2006

وقد توصل هذا الأخير إلى:

-أن إدارة المعرفة ليست موضة في أدبيات الإدارة ، وإنما جاءت كاستجابة للانشغالات الحقيقة للمؤسسات.

-وجود صعوبات تشخيص الوضعية الحالية لنظام إدارة المعرفة في المؤسسة، مع وجود الكثير من الأدوات والطرق للتشخيص وتحديد المعرفة.

الفصـــل الأول:

مفاهيـــم عامـــة حـــول التنميـــة

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التنمية

مقدمة الفصل:

إن التنمية البشرية مثار اهتمام كبير في الأدبيات الاقتصادية الحديثة والأدبيات الإدارية حيث أصبحت مفهوما منقحا لمفاهيم تنموية سابقة عرفت تطورا وتغيرا عبر الحقب التاريخية، وتعد الاستثمار المربح لأي مؤسسة في الاقتصاد حيث تسعى إلى تحسين القدرات البشرية للمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي شأنه شأن أي مورد اقتصادي (كرأس المال المادي أو الأرض...الخ) يستغل على أكمل وجه من أجل تنمية الاقتصاد العام.

ومع تأكد أهميته في العصر الحديث زاد الاهتمام بتنشيطه واستغلاله وبالتالي كان لابد من توفير هيئة وصية تعنى به كإدارة الموارد البشرية التي تطوره وتستغله على أكمل وجه ممكن.

ولذلك لابد من دراسة المؤثرات الخارجية فيها أي من المؤثرات الاقتصادية والسياسية العامة من خلال دور الحكومات الساعية إلى تنمية الاقتصاد العام للدولة.

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التنمية

المبحث الأول: مفهوم التنمية

يقال نمى الشيء ونمى المال وغيره، ينمي نميا ونماء أي زاد وكثر فالنماء الزيادة وأنميت بالهمزة أنماء الله إنماء ويقال كذلك نماه الله فيعدى بغير الهمزة ويقال: نماه فيعتدى التضعيف اللغة أيضا، نما وينمو وأمنيت الشيء ونميته أي جعلته ناميا[1].

ويختلف هذا التعريف اللغوي بالعربية عنه في اللغة الانجليزية حيث كما سبق يشتق مفهوم التنمية من لفظ نمى، نمو ونماء ويعني الزيادة والانتشار والنماء يعني أن الشيء يزيد حالا بحال من نفسه لا بالإضافة وطبقا لهذا المفهوم فإنه لا يعد مطابقا للمفهوم الانجليزي، وارتبط مفهوم التنمية بعدة مفاهيم في علم الاقتصاد.

لابد لنا قبل أن نعرف مفهوم التنمية أن نعرج على مفهوم كثيرا ما يخطئ متناول الموضوع فيه، على أساس أنه التنمية، وذلك لدرجة التشابه اللغوي والتشابك في المفهوم الناتج عن ترجمة كلمة "Development" من الإنجليزية إلى العربية، هذا المفهوم هو النمو الاقتصادي " Economic Growth" ومن أجل تعميق المعنى أكثر سنتناول الفرق بينهما بمزيد من التفصيل.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي "Economic growth"

يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي النمو الاقتصادي بأنه: "عبارة عن التغيير الكمي أو التوسع في اقتصاد أي بلد، ويقاس نسبة الزيادة في الناتج المحلي أو الناتج القومي الإجمالي خلال سنة واحدة".

ويأتي في شكلين أساسيين: إما بنمو الاقتصاد عن طريق استخدام المزيد من الموارد، مثل الموارد البشرية أو الطبيعية أو المادية، أو عن طريق استخدام نفس المقدار من الموارد ولكن بشكل متوازن وبطريقة أكثر كفاءة.

ففي الحالة الأولى نجد النتائج التي يمكن الحصول عليها لا تنعكس بالضرورة على الدخل الفردي للشخص، أما في الحالة الثانية فإن النتائج تنعكس مباشرة على الدخل الفردي وبالتالي تحسين المستوى المعيشي له[1].

---

[1]- هشام مصطفى الجمل، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2006، ص17.

يهدف النمو الاقتصادي في الغالب إلى رفع المستويات المعيشية للمواطنين، وذلك بالانتقال بهم من حالة معيشية معينة إلى حياة معيشية أخرى أحسن منها نتيجة الزيادة في الدخل الفردي، كما أن للنمو دورا كبيراً في مساعدة الحكومة في الحصول على إيرادات مالية جديدة والمتأتية من الضرائب وهذا راجع إلى ازدياد الثروات والمداخيل، مما يساعد الحكومة في استغلال هذه الأموال الإضافية في استثمارها في البنية التحتية من بناء مدارس جديدة ومراكز استشفائية وزيادة في وتيرة أداء الخدمات الاجتماعية التي تمس المواطنين بشكل مباشر، وهذا دون اللجوء إلى زيادة الضرائب.

ويعرف النمو الاقتصادي على أنه: "الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن"[2]، أين يشير الى نصيب الفرد في متوسط الدخل الكلي للمجتمع وذلك وفقا للمعادلة التالية:

متوسط الدخل الفردي = الدخل الكلي/عدد السكان.

وهذا يعني أن النمو يتعدى مجرد الزيادة في الناتج الكلي والدخل الكلي إلى حدوث زيادة وتحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلا في نصيبه من الدخل الكلي، ولا يحدث هذا إلا إذا فاق معدل نمو الدخل الكلي (الناتج الكلي) معدل النمو السكاني، ويكون معدل النمو (متوسط نصيب الفرد من الدخل) ثابتا إذا زاد معدل نمو الدخل الكلي بنفس قيمة زيادة معدل السكان ولن يكون هناك تحسن في مستوى معيشة الفرد، بل أكثر من ذلك إذا زاد الدخل الكلي بزيادة أقل من زيادة معدل النمو السكاني فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل ينخفض ويؤدي إلى تخلف اقتصادي.

إن معدل النمو الاقتصادي لن يكون موجبا إلا إذا كان معدل نمو الدخل الكلي أكبر من معدل النمو السكاني بالعلاقة التالية[3]:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الكلي - معدل النمو السكاني.

---

[1] -Adel M. Abdellatif, Good Governance and Its Relationship to Democracy & Economic Development Global, Forum III on Fighting Corruption and Safeguarding Integrity, Seoul, 20-31 May 2003, P 24.

[2] عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 11.

[3] - نفس المرجع،،ص11.

وقبل أن نفرغ من هذا التعريف لابد من الإشارة إلى نقطتين هامتين هما:

يشير التعريف السابق إلى أن النمو ظاهرة مستمرة وليست ظاهرة عارضة أو مؤقتة، فقد تقدم دول متقدمة (غنية) إعانة لدولة فقيرة تزيد من متوسط الدخل الحقيقي لمدة عام أو عامين لكن لا تعتبر هذه زيادة في النمو الاقتصادي فالزيادة تكون عن تفاعل قوى داخلية مع قوى خارجية بطريقة تضمن لها الاستمرار لفترة طويلة.

لا يركز النمو الاقتصادي على نوعية التغير في الإنتاج، فزيادة الإنتاج السينمائي بمليون دولار تكافئ زيادة الانتاج من القمح بمليون دولار.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية

يمكننا أن نحدد مفهوم التنمية من خلال شرح المصطلح لغة ونتناول فيه التعريف اللغوي، ثم اصطلاحا ونتناول فيه تعريفها من جانب المختصين في علم الاقتصاد.

الفرع الأول: تعريف التنمية لغة

ونلاحظ أن هذا المصطلح بمفهومه الحالي لم يستعمل إلا بعد الحرب العالمية الثانية فنجد قبلها أن الفكر كان يدور حول التقدم الاقتصادي "economic progress" أو التقدم المادي "materiel progress" أو التطوير "modernisation" ويرجع سبب ظهور المصطلح "development" بعد الحرب العالمية الثانية حسب نفس الكاتب إلى محاولة تطوير اقتصادات أوروبا الشرقية، حيث استخدم في الدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التحسين المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده بمعنى زيادة قدرة المجتمع في الاستجابة للحاجات الأساسية المتزايدة لأعضائه وذلك وفق رؤى المخطط الاقتصادي وليس وفق رؤية جماهير الشعب، ثقافتها ومصالحها الوطنية[1].

[1]- نصر عارف، مفهوم التنمية، www.jadaonline.com، تاريخ الاطلاع: 20-08-2010، 11H:00.

أما من الناحية العربية الإسلامية (الشرعية) فإنه قد تناول موضوع النمو مرتبطا بظاهرة الزكاة ممزوجا بفكرة البركة والطهارة.

الفرع الثاني: تعريف التنمية اصطلاحا

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في علم الاقتصاد في القرن العشرين حيث أطلق على "العملية المستمرة التي تؤدي إلى تحسين الحالة المعيشية لأغلبية الناس، بزيادة ما يحصلون عليه من سلع وخدمات وبزيادة الفرص المتاحة لهم"[1].

أو هي عبارة عن "تلك العملية المتراكمة لعملية النمو الاقتصادي التي بفضلها يتم إحداث تقدم في القطاعات الاقتصادية الأساسية كالزراعة، الصناعة، الخدمات، نسبة العاملين في كل قطاع ومقدار الدخل الذي ينتجه كل قطاع في تكوين الدخل الوطني[2].

أما "نيكولاس كالدور" فقد عرف التنمية الاقتصادية على أنها "مجموعة من الإجراءات والسياسات والتدابير المعتمدة والموجهة لتغيير البنية الهيكلية للاقتصاد القومي، وتهدف في النهاية إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي لفترة ممتدة من الزمن، تستفيد منها الغالبية العظمى من أفراد المجتمع"[3].

ويمكن تحديد أوجه الاختلاف بين النمو والتنمية حيث أن هناك من يرى أن النمو الاقتصادي يشير إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي، بينما تتمثل التنمية في تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة، وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستثمار في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية[4].

وهناك من يرى أن النمو الاقتصادي يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة، وهو عبارة عن مقدار عددي يمكن حسابه و غالبا ما تحدد فترة حسابه بالسنة أي أنه عبارة عن معدل سنوي، بينما التنمية عبارة عن عملية تراكمية تعبر عن تلك الزيادة المستمرة والسريعة

---

[1] محمد عزيز ومحمد عبد الخليل سنية، مبادئ الاقتصاد، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، ط 1، 2004، ص750.

[2]- نفس المرجع،ص750.

[3]- محمود حسن الودي وكاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007، ص 262.

[4]- إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، منتدى العالم الثالث، دار الشروق، القاهرة، مصر،2003 ، ص18.

لمعدلات النمو السابقة الذكر والتي يجب أن تنعكس على حياة المواطن وذلك بشعوره بالرخاء الاقتصادي، وإلا فلا فائدة من تلك الزيادة، إضافة إلى أن النمو قد يحتاج إلى فترة طويلة نسبيا بغية تحقيق معدلات نمو مقبولة نسبيا، بينما التنمية غالبا ما تحتاج إلى دفعة قوية بغية تحويل المجتمع من حالة الركود إلى حالة الانتعاش والنمو.

ومن الممكن أن ينمو الاقتصاد دون أن يكون هناك أي تنمية حقيقية، فالنمو الاقتصادي قد ينحصر في قطاع محدود عن بقية قطاعات الاقتصاد القومي، كما أن الدخل المتحقق من هذا القطاع قد يتسرب إلى الخارج أو تستحوذ عليه فئة محدودة جدا من السكان[1].

وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن مشكلة البلدان المختلفة تكمن في أنها ليست في حاجة إلى مجرد النمو بل تحتاج إلى عملية تنموية تشمل جميع الميادين سواء الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبشكل كمي وكيفي، وهذا ما يعبر على أن التنمية أكبر أهمية من النمو في حد ذاته.

وثمة فارق أخر بين عمليتي النمو والتنمية، فالنمو قد يكون عملية تلقائية تحدث دونما تدخل الدولة، فتحقيق معدات نمو عالية قد يكون بسبب طفرة اقتصادية ما لا دخل للدولة فيها مثل الوفورات المالية التي تشهدها الدول النفطية في الوقت الحالي نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات فهي بذلك تسجل معدلات نمو عالية وبدون تدخلها لأن تحديد أسعارها يحدد في دول خارج نطاقها أي في بورصة "نيويورك" و"طوكيو".

أما التنمية فتشير إلى النمو المتعمد الذي يتم عن طريق الجهود بين كل من القطاع العام للدولة والقطاع الخاص وبتدخل الدولة بغية تحقيق أهداف معينة ومسطرة مسبقا، وفي هذه الحالة تصبح التفرقة بين كل من النمو والتنمية كالتفرقة بين التطوير والتطور والتغيير والتغير، فلا فارق في الاصطلاحات المختلفة ومنها مصطلح التنمية الذي يتحقق بتدخل الإنسان والنمو يعني ترك التقدم الاقتصادي والاجتماعي يستجيب إلى التغيرات العفوية دونما تدخل الإنسان فيها.

ورغم هذا الفارق الكبير من مفهومي النمو والتنمية إلا إنهما يتفقان معا من حيث الاتجاه الإيجابي الذي يسعيان إلى تحقيقه أنهما يهدفان إلى التحسين والارتقاء، وهما في هذه النقطة يختلفان عن مصطلح

[1]- إسماعيل عبد الرحمان، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل للنشر، عمان، الأردن ط 1، 1999، ص330.

التغير، إذ أن التغير يشير إلى حدوث تغير في الظواهر والأشياء دون أن يكون لهذا التغير اتجاه معين وواضح المعالم، فقد يكون التغير من الناحية الايجابية أو من الناحية السلبية فكلاهما يطلق عليه بعملية التغير.

تنقسم أنماط التنمية إلى ثلاثة أنواع: أولها هي التنمية الاقتصادية التي تنصب على الجوانب المادية والاقتصادية في المجتمع وتعرف بكونها: "تلك التدابير والإجراءات المخططة المتمثلة في تغير هيكل الاقتصاد الوطني بهدف تحقيق زيادة سريعة ودائمة، و التي تنعكس على الحياة المعيشية لأغلبية المواطنين"[1].

أما النمط الثاني ويتمثل في التنمية الاجتماعية، في حين النمط الثالث لعملية التنمية فيتمثل في تلك التنمية الشاملة التي تدمج بين كل من التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آن واحد وغالبا ما تسمى بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية[2].

هناك ثلاثة مستويات التنمية، أولها وهي التنمية الوطنية وتتم على المستوى القومي ويقصد بها اتخاذ الدولة اتجاها موحدا لتحقيق التنمية الشاملة في كافة قطاعات الأنشطة الإنتاجية والخدمية ومراعاة التوازن والتناسق فيما بينها، أما المستوى الثاني فيتمثل في المستوى الإقليمي للتنمية، سواء كان هذا الإقليم وحدة سياسية أو جغرافية أو اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو إدارية.

المبحث الثاني: المنظور المتعدد الأبعاد للتنمية الاقتصادية

إن التنمية من المفاهيم التي فرضت نفسها في مجال البحث التي تعتني بالتقدم والرقي، وأصبحت من أهم مواضيع البحث في القرن العشرين، ويعود سبب زيادة الاهتمام بهذا المفهوم إلى إلحاح الدول المتخلفة والحديثة الاستقلال (وهو ما يميز القرن العشرين في استقلال كثير من البلدان وتراجع مفهوم الاستعمار التقليدي) إلى تأسيس نظم اقتصادية وسياسة متماسكة من أجل زيادة رفاهيتها واستغلالها الأمثل لثرواتها وذلك بتطوير قطاعات الإنتاج.

ومع تراجع المفاهيم الاقتصادية القديمة (التقليدية) تطور منظور قياس رفاهة الشعوب وتقدمها من مفهوم الدول المستعمرَة والدول الاستعمارية إلى الدول المتقدمة والدول النامية، فالمنظور التقليدي للتنمية

---

[1] أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1999، ص16.

[2] - نفس المرجع،ص16.

منظور ذو اتجاه واحد، إذ يفترض أن هناك نموذجا وحيدا تتبعه كل الدول، وإن التحدي أمام الدول المتخلفة هو اللحاق بالدول المتقدمة، وبالتالي فإن أسرع طريق لتحقيق التنمية هو تقليد النماذج الناجحة وأن وسيلة تحقيق هذا الهدف هو نقل رأس المال والتكنولوجيا.

إن الأساس في هذا الفكر هو تجارب الآخرين، فالبلدان النامية تشجع على التخلي عن تقاليدها كونها عقبات ينبغي التغلب عليها، ولذلك فإن الاستثمار في رأس المال المادي هو أساس التقدم، كما أن الهياكل الاقتصادية التي تنجم عن مثل هذه الاستثمارات الرأسمالية هي التي تنتج التنمية، وقد أهمل العامل الإنساني في هذا المنظور بشكل عام، فضلا عن أنه قصير الأمد دائما.

أما المنظور الحديث فيتميز بالتنوع، أي باحتمال وجود عدة مسارات متوازية للتنمية فإذا كان هناك اتفاق على الأهداف البعيدة الأمد للتنمية فإنه من المحتمل أن تجد البلدان أساليب مختلفة للوصول إليها، وهذا يعطي الأولوية والقيمة والقدرة على التجديد بدلا من التقليد وفي هذا المنظور هناك مكان للتعلم من الماضي، وأن المنظور البديل يضع الإنسان في مركز التنمية.

حيث يركز على التنمية البشرية، والتربية والتعليم ودعم المؤسسات التي تستوعب قدرة أكبر للعمل بروح جماعية، فرأس المال الذي تقوم عليه التنمية في هذا المنظور اجتماعي قبل كل شيء، لا مادي بحت.

إن تطور هذه المفاهيم وضعت معايير جديدة لتصنيف الدول على أساس مفاهيم التنمية، وظهرت طرق قياس التنمية سنتناولها بمزيد من التفصيل.

المطلب الأول: المفاهيم غير الاقتصادية للتنمية

تعتبر التنمية مفهوم ذو مدلول اقتصادي واجتماعي وسياسي وثقافي، وهو لا يرتبط بقطاع معين من المجتمع دون الآخر، ولذلك يعتبر منهجا وطنيا يتفاعل معه المجتمع بكل قطاعاته، وتظل التنمية مصطلحا جديدا في لغة العصر لا يخضع إلى التعريف الدقيق، فهو ليس مجرد تحسين ظروف المعيشة، ولكنها هدف مستمر وقدرة على التغير والنمو والتطوير، وهي مسألة نفسية ودائمة التغير، ولذا فإن أهداف التنمية تتغير وفقا لما يحتاج إليه المجتمع وما هو ممكن التحقيق، وهنا تكمن صعوبة تعريف ثابت ومحدد لها، وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار التنمية، كما يعرفها "كاسر المنصور" في مقالته "الحقيقة والأبعاد" بأن: "التنمية هي

عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاهية الإنسان وكرامته، وهي بناء الإنسان وتحريره وتطويره لكفاءته وإطلاق لقدراته على العمل البناء"[1].

ووفقا لهذا التعريف، يتم التعبير عن التنمية باعتبارها عملية حضارية تهدف إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية للإنسان وتطوير لقدراته وكفاءاته وصونا لكرامته، وذلك بغرض تحقيق المكاسب والانجازات التنموية.

وهناك تعريف لمفهوم التنمية يتماشى مع وجهات النظر للتعريفات السابقة ويقربنا من المفهوم أكثر، وهذا التعريف مفاده أن: "التنمية تعني التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية من خلال إيديولوجية معينة لتحقيق التغيير المستهدف من أجل الانتقال من حالة مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها"[2] .

وهذا التعريف يتضمن أن التنمية عملية متكاملة ومترابطة لكافة الجوانب: الاقتصادية، والاجتماعية،...الخ، ولا يهتم بقطاع دون الآخر وتحقيق في نفس الوقت مفهوم الاحتياجات الأساسية للمواطنين وكيفية اختيار التكنولوجيا الملائمة لهم، ويقلل من التبعية، وذلك بالاعتماد على الذات ويضمن عدالة التوزيع، وهذا كله يتمثل في إقامة المجتمع الذي يقوم على المساواة والمشاركة الشعبية.

ولقد تم في فترة السبعينيات إعادة تعريف التنمية الاقتصادية على أنها: "تقليل أو إزالة الفقر، وعدم المساواة والبطالة في سياق اقتصاد يرفع شعار إعادة التوزيع الدخل الناتج من النمو"[3]. عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة من أجل تطويرها وتقدمها وزيادة الإنتاج، وكان كنتيجة لهذه الأهمية زيادة اهتمام المتخصصين بعلم الاقتصاد بتعريف المفهوم، فأدى إلى ظهور العديد من النظريات التي تناولت موضوع التنمية.

فمنها ما يركز على الجانب الاقتصادي ومنها ما يركز على الجانب الاجتماعي ومنها ما يحاول أن يركز على الجانب السياسي. رغم كثرة ما كتب في الموضوع إلا أننا اخترنا مجموعة من الكتاب كل

---

[1]- كاسر المنصور، التنمية الإدارية :الحقيقة والأبعاد، مجلة الرائد العربي، دمشق، 1994، ص72.

[2]- محمد فتح الله الخطيب وآخرون، الحكم المحلي والتنمية، دار الفجالة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1986، ص07.

[3] نفس المرجع،ص08.

حسب موقعه يعطي مفهوم مغاير، بداية نريد البحث في تعاريف الأمم المتحدة لمفهوم التنمية ومحاولة مناقشة هذا المفهوم بقدر كاف من التعمق، إذ نجد أن هيئة الأمم المتحدة ورغم أنها ليست منظمة اقتصادية إلا أنها في المادة الأولى (البند 03) من ميثاقها تنص على أن من بين أهداف المؤسسة: "تحقيق التعاون الدولي لحل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإنساني الخ..." [1].

ويذهب "هوبهاوس" في تعريفه للتنمية إلى أنها: "عملية تقدم الإشباع هدفها تحقيق مجتمع الرفاهية بوصفها منهجا للعمل الاجتماعي يسير على وفق نظم خاص، تضاف إلى ذلك أنها حركة اجتماعية هدفها إيجاد وترسيخ وتغيير إنمائي واضح ومرسوم في المجتمع المطلوب تنميته"[2].

وعلى ضوء تلك التعريفات بشأن التنمية بصفة عامة والتي تصب في تحديد هدف عام وشامل يقصد من وراء العملية التنموية، وهو خدمة البشرية وإسعادها وفقا لتأمين حاجاتها الأساسية للحياة وديمومتها.

ورجوعا إلى التعاريف السابقة لمفهوم التنمية يتضح لنا أن التنمية رغم عدم دقتها وصعوبة حصرها تظل عملية متكاملة من الجهود المبذولة تتكامل فيها جهود كل الأطراف الفاعلة داخل المجتمع متمثلا في جهد الرجل السياسي ورجل الاقتصاد والإدارة ..الخ، وهي جهود تتظافر وتتكامل في إطار عام لتساهم في تحقيق التنمية، وهي أيضا تقتصر على مجال معين أو مبدأ معين أو محدد، بل إن التنمية الشاملة تتداخل فيها التنمية الإدارية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والفكرية.

من خلال عرضنا لمفاهيم التنمية المتعددة يتبين لنا أن مفهوم التنمية له أبعاد متعددة، وهذه الأبعاد ميزتها أنها متداخلة ومترابطة فيما بينها، وبالتالي فهي عملية مجتمعة ومتكاملة إذ لا يمكن تحقيق التنمية في جوانب معينة كالجانب الاقتصادي دون تحقيقها في الجوانب الأخرى: اجتماعية، سياسية،... الخ.

وتعرفها "هيئة الأمم المتحدة للتنمية" في عام 1955 بأنها: "تلك العملية المرسومة لتقديم المجتمع جميعه اقتصاديا واجتماعيا، اعتمادا على اشتراك المجتمع المحلي ومبادئه"[3]، ثم عرفتها في عام 1956 بأنها: "عبارة

---

[1]- إسماعيل العربي، هيئة الأمم المتحدة والتنمية الاقتصادية في البلدان المتطورة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، 1982، ص30.

[2]- حامد عبد الحميد السالم، التنمية الاجتماعية وصلتها بالتغير الاجتماعي مع دراسة ميدانية في مدينة بغداد، أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم الاجتماع، مصر، 1989، ص 27.

[3] محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثى، التنمية الاقتصادية: مفهومها- نظرياتها- سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 9.

عن العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة، لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع"[1].

وإن كانت قد أسست بعد ذلك أجهزة مساعدة ومتخصصة إلا أن هذا لا يلغي انسياقها وراء تضارب المصالح السياسية والضغوط التي تمارس من قبل الدول الكبرى، وهناك مسألة ثانية وهي أن معالجة موضوع التنمية من قبل الأمم المتحدة يمس فئتين من الدول: الدول المتقدمة (الصناعية) والدول النامية (دول العالم الثالث).

وعليه فإن زاوية مناقشة المواضيع ليست نفسها، بالإضافة إلى اهتمام الدول المتخلفة في عملية التنمية بالحاجات الأساسية من مسكن وملبس، يرقى اهتمام الدول المتقدمة إلى تحسين مستوى الإنسان وزيادة درجة الرفاهية عنده هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن الدول النامية وإن كانت حديثة الاستقلال السياسي وإن كانت تشكل القاعدة من دول في هيئة الأمم المتحدة، إلا أنها تبقى تابعة اقتصاديا للدول الاستعمارية وحتى نقديا، مما يؤدي إلى تأثير هذه الأخيرة في اقتصاديات الدول النامية وتأثرها بالأزمات العالمية مثل أزمة جنوب شرق آسيا في 1997 والأزمة المالية 2008 ...الخ[2].

رغم عقد الهيئة سنة 1964 لمؤتمر التجارة والتنمية إلا أننا نلاحظ أن الهيئة ومنذ تأسيسها عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية عقدت مؤتمر "بروتن وودز Bretton Wood's" سنة 1944 الذي خرج منه نظام النقد العالمي الحالي وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، ينصب اهتمامه على إعادة بناء أوربا وتنميتها، وتحملت الولايات المتحدة على عاتقها نفقات التمويل في نطاق مشروع مارشال، وذهب اهتمام رجال السياسة والاقتصاد من خلال هذا المشروع لاعتبارين[3]:

أولا: أن الدول الأوربية بحكم تاريخها تمتلك مقدرة صناعية وتقنية، بتلقيها مساعدات تمكنها من النهوض من كبوتها.

---

[1]- محمد عبد العزيز عجمية،المرجع السابق،ص09.

[2]- نفس المرجع، ص30.

[3]- نفس المرجع، ص 14.

ثانيا: أن أوربا الغربية مهددة بالخطر الشيوعي وعليها حمايتها من هذا الامتداد.

وعليه فإن اهتمام الهيئة بالدرجة الأولى انصب على الجانب السياسي، وهذا يبعدها عن العملية الاقتصادية البحتة، كما أن المساعدات لا تعد زيادة في الناتج العملي الإجمالي ولا تعتبر تنمية.

ويمكن النظر إلى مفهوم التنمية من زاويتين هما الزاوية الاقتصادية وزاوية الشريعة الإسلامية. فمن الناحية الاقتصادية يعتمد على آراء عدة مدارس اقتصادية، فمنها رأي "علاء الدين هلال" الذي عرفها على أنها: "زيادة الإنتاج"، وهذا التعريف يعد هدف في مرحلة معينة ومن الخطأ اعتباره هدفها الوحيد، وعرفها أيضا بأنها "استخدام التكنولوجيا المتقدمة"[1].

وهذا التعريف ينظر للتنمية من جانب اقتصادي بحت بعيد عن الجانب الاجتماعي وبعيد عن حياة الفرد فيها، أما مسألة استخدام التكنولوجيا المتقدمة فقد أهملت أن التكنولوجيا هي نتاج اجتماعي كما للتكنولوجيا تكاليفها الباهظة، كما نجد رأي الاقتصادي السوفياتي "فلاديميركو" الذي يعرفها على أنها: "تعني التركيز على التغيرات في هيكله القطاعي لصالح القطاعات الأكثر تأمينا لتطوره في الأجل الطويل "[2] (أو باختصار القطاعات الأكثر ديناميكية)، ونلاحظ أيضا أنه أهمل وأغفل الجانب الاجتماعي متجاهلا تحسن المعيشة.

أما من المنظور الإسلامي، فاعتمد على آراء كوكبة من العلماء والخلفاء، رغم ما يشاع بأن لفظ التنمية حديث ولم يستعمل آنذاك، إذ أن تلك الفترة اعتمدت ألفاظا أخرى مثل: العمارة والتمكين قد تؤدي إلى نفس المعنى ووردت في القرآن الكريم والسنة وآثار السلف وأئمة الفقه على النحو التالي: ففي القرآن الكريم، قوله تعالى: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾[3] .

ويقول الإمام "القرطبي" في تفسير الآية المتقدمة ﴿وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾أي جعلكم عمارها وسكانها، قال "زيد بن أسلم" أي: أمركم بعمارة ما تحتاجون إليه فيها من بناء مساكن وغرس أشجار، وقيل المعنى:

---

[1]- هشام مصطفى الجمل، مرجع سابق، ص18.

[2]- نفس المرجع السابق، ص23.

[3] - سورة هود، الآية: 61.

ألهمكم عمارتها من الحرث والغرس وحفر الآبار وغيرها. وفي السنة المطهرة ما رواه البخاري عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال: ﴿من أعمر أرضا ليس لأحد فهو أحق بها﴾، قال "عروة": قضى بها عمر رضي الله عنه في خلافته.

وعن "علي" رضي الله عنه كتب لواليه في "مصر" يقول: "وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة ومن طلب الخراج بنظرة عمارة أخرب البلاد وأهلك العباد و لم يسقم أمره إلا قليلا"[1].

كما استشهد باستخدام "ابن خلدون" في مقدمته لفظ عمارة على سبيل المثال: "وإذا قعد الناس عن المعاش، وانقبضت أيديهم عن المكاسب كسدت أسواق العمران وانتفضت الأحوال، وأبذر الناس في الآفاق"[2].

واستشهد بقول المستشار الاقتصادي "القاضي أبو يوسف" وهو ينصح الخليفة "هارون الرشيد": "رأيت أن تأمر عمال الخراج في البلاد التي بها أنهار قديمة أن يحفروها ليجري الماء فتعمر هذه البلاد ويزيد الخير والخراج".[3]

ولابد أن نشير إلى نقطتين أساسيتين هما:

أولا: أنه أصاب في منظوره في تعريف التنمية من الناحية الشرعية؛

ثانيا: أنه لم يركز على التنمية من الناحية العلمية بقدر ما ركز على إثبات أن المسلمين هم أول من تطرقوا لها. ولعل أبلغ من كتب وصنف في هذا الباب الكاتبان "عبد القادر عطية" و"عبد الهادي السويفي".

إذ يعرفها الأول في كتابه: "أنها حدوث تغير في هيكل الإنتاج وهيكل توزيع الدخل ونوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد". فلا يراها تركز فقط على التغير الكمي بل تمتد لتشمل النوعي والهيكلي، ووفقا لهذا التوجه يلخصها فيما يلي: "هي العملية التي تحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة

---

[1] هشام مصطفى الجمل، مرجع سابق، ص ص 25-27.

[2] - نفس المرجع،ص27.

[3] نفس المرجع،ص27.

في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج"[1].

نود أن نشير إلى أنه يراها عملية وليست حالة فإنها مستمرة ومتزايدة، كما نشير إلى أنها عملية شاملة تشارك فيها كل القطاعات لتعود بالفائدة على كل فئات المجتمع، ووفقا لتعريفه فإن التنمية تحتوي على العناصر التالية[2]:

1. **الشمولية:** فيقصد بها أنها تغيير شامل لا يمس الاقتصاد فقط بل حتى الجانب الثقافي والاجتماعي والسياسي والأخلاقي.

2. حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن.

3. حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة (لتخفيف ظاهرة الفقر).

4. تحسن في نوعية السلع والخدمات المقدمة بما يخدم الأفراد بغض النظر عن التحسن في الدخل بل يتعداه لمساعدتهم في حسن إنفاق دخولهم أي زيادة توعية المجتمع.

5. تغير في هيكل الإنتاج بما يضمن توسيع الطاقة الإنتاجية بطريقة تراكمية، إذ نلاحظ أن الدول المتخلفة عادة ما تعتمد في إنتاجها على المواد الأولية مثل البترول والمعادن والزراعة...الخ.

يعتبر هذا التعريف من أكثر التعاريف شمولية وتفصيلا رغم أنه لم يركز ويفصل في عملية التنمية على الجانب الاجتماعي مثل: الرعاية الصحية والسكن والتعليم والحريات.

أما "السويفي" فقد ذكر وفصل في مفهوم التنمية إلى درجة عالية حتى صعب من مهمة تلخيصها، إذ نجده قد عالجها بجميع درجاتها، فأفرد لها فصلا كاملا فشرح التعريف التقليدي الذي يعرفها على أنها: "عملية توزيع الإنتاج وتحسين ظروف المعيشة"[3]، ثم تابع المفاهيم والنظريات التي ظهرت في الثمانينات والتسعينات.

---

[1]- عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص ص 16-17.

[2]- نفس المرجع، ص 26.

[3]- عبد الهادي عبد القادر السويفي، أساسات التنمية والتخطيط، بدون دار النشر، 2008، ص ص63-64.

المطلب الثاني: المفاهيم الحديثة المرتبطة بالتنمية

لقد تناولنا التعريف التقليدي بشيء من التفصيل، أما تطور المفاهيم المتعلقة بالتنمية في الثمانينات والتسعينات فنركز على أربعة مفاهيم:

- التنمية المستدامة.
- التنمية البشرية.
- التنمية المستقلة.
- الإطار (المفهوم) الشامل للتنمية.

ولأهمية المفهوم ظهرت عدة اجتهادات واقتراحات تركز على ضرورة الاهتمام برفع مستوى معيشة الأفراد وعلى ضرورة أن تكون استراتيجيات التنمية شاملة ولا تقتصر على الجانب الاجتماعي خاصة العنصر البشري، وسنفصل في هذه النقطة في المبحث الثالث.

وعلى هذا الأساس ظهرت اتجاهات عدة، فمنها مثلا من ركزت على مفهوم: التنمية الشاملة، ومنها من ركزت على مفهوم التنمية المستدامة، ومنها من ركزت على مفهوم التنمية المستقلة ومنها من ركزت على المفهوم أو الاطار الشامل للتنمية.

الفرع الأول: مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها

تركز التنمية المستدامة على المواءمة بين التوازنات البيئية والسكانية والطبيعية، وسنتطرق في هذا الفرع إلى مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها.

وتعرف التنمية المستدامة بأنها: "التنمية التي تسعى إلى الاستخدام الأمثل بشكل منصف للموارد الطبيعية بحيث تعيش الأجيال الحالية دون الإضرار بالأجيال المستقبلية"[1]. وحسب تعريف لجنة "برونتلاند" الذي أصبح علامة فارقة في السياسات البيئية والتنموية منذ التسعينات من القرن الماضي فإن التنمية

[1]- نفس المرجع، ص ص75- 76.

المستدامة هي: "التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم".

وفي قمة الأرض 1992 والتي عقدت في العاصمة الأرجنتينية "ريو دي جانيرو" كانت "التنمية المستدامة" هي المحور الرئيسي للمؤتمر، الذي صدرت عنه وثيقة "الأجندة 21" والتي تحدد المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكيفية تحقيق التنمية المستدامة كبديل تنموي للبشرية لمواجهة احتياجات وتحديات القرن الحادي والعشرين. كما أن قمة الأرض الثانية التي عقدت في سبتمبر 2002 في "جوهانسبرج" عقدت تحت شعار "القمة العالمية للتنمية المستدامة".

وبالتالي فإن الاستدامة حسب تعريف ومنهجية لجنة" برونتلاند" تدعو إلى عدم استمرارية الأنماط الاستهلاكية الحالية سواء في الشمال أو في الجنوب والاستعاضة عنها بأنماط استهلاكية وإنتاجية مستدامة، وبدون تحقيق مثل هذه التطورات فلا مجال لتطبيق حقيقي لمفاهيم التنمية المستدامة الشاملة. ويؤكد تقرير "برونتلاند" أيضا على الارتباط المتبادل الوثيق ما بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية وأنه لا يمكن إعداد أو تطبيق أية استراتيجية أو سياسة مستدامة بدون دمج هذه المكونات معا، ويحتاج تحقيق التنمية المستدامة إلى تغيرات جوهرية في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية على الأخص، ولكن مثل هذا التغيير لا يمكن أن يتم من خلال "أمر من الأعلى" أي من السلطة الحاكمة بل من خلال التنظيم الشعبي والاجتماعي الذاتي، والتعاون ما بين القطاعات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، وممارسة الديمقراطية الاقتصادية من خلال عملية تشاورية تشاركية تتضمن كل قطاعات المجتمع.

و من أهم الخصائص التي جاء بها مفهوم التنمية المستدامة، هو الربط العضوي التام ما بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع، بحيث لا يمكن النظر إلى أي من هذه المكونات الثلاثة بشكل منفصل، فلا بد من أن تكون النظرة التحليلية إليهم متكاملة معا.

1. **اقتصاديا:** النظام المستدام اقتصاديا هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر وأن يحافظ على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين، وأن يمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية.

2. **بيئيا:** النظام المستدام بيئيا يجب أن يحافظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية، ويتجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة وغير المتجددة، ويتضمن ذلك حماية التنوع الحيوي والاتزان الجوي وإنتاجية التربة والأنظمة البيئية الطبيعية الأخرى التي لا تصنف عادة كموارد اقتصادية.

الفرع الثاني: مفهوم التنمية المستقلة

وقد برز هذا المفهوم نتيجة التفكير في ايجاد استراتيجية مستقلة بديلة للتنمية تنطلق من الاعتماد على الذات كرد على محاولات الدول الرأسمالية المتقدمة (عقب انهيار المعسكر الاشتراكي) فرض سيطرتها على الدول النامية التي لازالت تصارع من أجل الاستقلال الاقتصادي والعيش بحرية وتحقيق التطور في كافة المجالات[1].

الفرع الثالث: مفهوم التنمية البشرية

قد جاء مصطلح التنمية البشرية بديلا موسعا لمفاهيم تنموية سابقة، هذا المفهوم الجديد يعتبر بأن الاستثمار في رأس المال البشري عن طريق التعليم والتدريب والعناية الصحية هو الطريق المناسب لتحقيق معدلات عالية في النمو الاقتصادي، كما يعتبر العدالة في توزيع الدخل وزيادة التوظيف وإشباع الحاجات الأساسية للإنسان من الأهداف المركزية لهذه التنمية.

وقد لعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورا هاما في تبني هذا المفهوم من خلال تقارير التنمية البشرية التي أصدرها سنة 1990 واهتم به المشتغلين بالعلوم الاجتماعية وأهمله الاقتصاديين في البداية وعرفها التقرير بأنها: "عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس"[2]. ويقصد به ثلاث نقاط:

أن يعيش المرء حياة طويلة وصحيحة.

أن يحصل على المعارف.

أن يحصل على الموارد الضرورية لتوفير مستوى معيشة لائق.

---

[1] - نفس المرجع، ص 78.

[2] - عبد الهادي السويفي، مرجع سابق، ص 36.

اختلفت التسميات المعتمدة لمضمون التنمية البشرية، ففي البداية استخدم تعبير تنمية العنصر البشري أو تنمية رأس المال البشري أو تنمية الموارد البشرية أو التنمية الاجتماعية ومنذ التسعينات أصبح يعتمد تعبير التنمية البشرية.

فخلال الخمسينات مثلا ارتبط المضمون بالنموذج الاقتصادي، وتم إغفال أن العنصر البشري هو هدف التنمية بحجة أن النمو الاقتصادي يفضي إلى الرفاهية الاجتماعية. وفي الستينات انتقل الاهتمام إلى التركيز على أهمية التعليم والتدريب بعد أن اتجهت نماذج النمو الاقتصادي إلى الاستثمار في البشر من خلال إعطاء أولوية للتعليم والتدريس، وظهر في تلك الفترة مفهوم تنمية الموارد البشرية ولقد دلت بعض الدراسات التطبيقية على نتائج مذهلة حول أثر تحسين قدرات البشر على النمو الاقتصادي بحيث أن 90% من ذلك النمو (في الدول الصناعية) كان مرجعه تحسين قدرات الانسان ومهاراته وتطور معرفته...الخ.[1]

وهكذا يتضح أن مفهوم تنمية الموارد البشرية الشائع في تلك الفترة قد أولى البشر عناية خاصة من حيث توفير المستلزمات الضرورية لتمكينهم من مزاولة انتاجهم ورفع إنتاجيتهم من خلال توفير المسكن اللائق والغذاء الصحي...الخ، إلاّ أن هذا المفهوم بقي بعيدا عن النظر إلى البشر بصفتهم هدف التنمية النهائي.

ومع السبعينات عالج الفكر التنموي مسألتين هامتين: الأولى تتعلق بعدالة توزيع الدخل وظاهرة الفقر، والثانية ترتبط بأهمية تأمين الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع كافة، وقد لقيت هاتين المسألتين دعما قويا من خلال تبنيهما من قبل منظمة العمل الدولية والبنك الدولي.

يتضح أن مقولة البشر هدف التنمية قد بدأ يتضح أكثر فأكثر، وأن بقي الأمر مقتصرا على توزيع الثمار المادية للتنمية دون النظرة إلى النواحي السياسية والثقافية والترفيهية.

غير أن هذا المسار الإيجابي للفكر التنموي انحرف في الثمانينات عن مساره فقد تم التأكيد على سياسات التكيف الهيكلي بما انسحب على تقليص دور القطاع العام وتنظيم دور القطاع الخاص، وأصبح

[1] سامي عبد العزيز السنون، المرجع السابق.

تركيز تلك السياسات منصبا من جديد على النمو الاقتصادي بحد ذاته دون النظر إلى آثارها على الفئات الاجتماعية المختلفة، وبذلك وضعت التنمية البشرية في الصف الثاني.

ومع تباين المواقف على المستوى الدولي، ظهر في منتصف الثمانينات تياران مختلفان في النظرة إلى التنمية البشرية، الأول تبناه صندوق النقد الدولي وهو يركز على النمو الاقتصادي أساسا والثاني تبناه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهو يحاول جاهدا أن يضع البشر أولا في صلب العملية التنموية، فبعد أن ظل تركيز تنمية الموارد البشرية على حاله خلال السبعينات، توسع كثيرا خلال الثمانينات فأضيفت مجالات أخرى غير التعليم والتدريب، شملت تعزيز دور المرأة وتحسين إدارة القطاع العام والتخطيط للموارد البشرية وكذلك الاهتمام بتوفير الحاجات الأساسية للبشر.

وترافق هذا التحول مع وضع مهمة تنمية الموارد البشرية ضمن المهمة الكلية للتنمية البشرية عندما أكدت الجمعية العامة في تقريرها لعام 1988 أن تنمية الموارد البشرية ترتبط بعملية تنموية ترتكز على البشر وتسعى لتعزيز كافة الطاقات والقدرات البشرية، إلا أن عملية وضع الجزء ضمن الكل لم تتبلور بشكل كامل إلا بعد التسعينات مع إصدار سلسلة تقارير التنمية البشرية من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي بدأت عام 1990، وكانت الأمم المتحدة هي من أولت اهتماما بهذا المفهوم وذلك لما أصدرت التقرير الأول للتنمية البشرية وعرفتها على أنها: "عملية توسيع القدرات البشرية والانتفاع بها"[1].

وقد لقي هذا المفهوم اهتماما كبيرا من جانب المشتغلين بالعلوم الاجتماعية عدا الاقتصاديين الذين كانوا آخر من اهتم بالموضوع.

هناك جانبان للتنمية البشرية هما:

- **جانب تكوين القدرات:** وذلك من خلال الاستثمار في التعليم والصحة والتغذية والتدريب.

[1]- عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 49.

- **جانب الاستفادة منها:** يعني الاستفادة الكاملة من القدرات فيما ينفع الإنسان، كاستخدام القدرات البشرية في زيادة الإنتاج والمشاركة في الشؤون السياسية والاجتماعية والثقافية وهو محور عملية التنمية ووسيلتها وهدفها[1].

ويمكن إجمالا تلخيص مسيرة مضمون التنمية البشرية عبر العقود السابقة بالقول أنها ركزت في الخمسينات على مسائل الرفاه الاجتماعي، وفي الستينات اعتبرت التنمية البشرية العنصر المتبقي للتنمية، وفي السبعينات تم التركيز على تخفيف وطأة الفقر وتوفير الحاجات الأساسية.

وفي الثمانينات كانت التنمية البشرية تمثل الجانب المهمل في التنمية، أما عقد التسعينات فقد سمي بعقد التنمية البشرية وهو ما يتطلب توضيحا تفصيليا سيرد في ما يلي.

ويجب التفريق بين مداخل هذا المفهوم[2]:

مدخل للتنمية البشرية

ان مدخل التنمية البشرية يختلف عن مداخل التنمية الأخرى فمدخل الدخل " Income Approach" مثلا ينظر للنمو على أنه حدوث زيادة في متوسط الدخل الحقيقي، ويرى أن هذا المدخل يهمل كيفية توزيع هذه الزيادة في الدخل بين طبقات المجتمع كما لا يتعرض للتحسن في نوعية الحياة البشرية فلا وجود لما يضمن ترجمة النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية بطريقة تلقائية، فالشخص قد يرتفع دخله ولكن قدراته البشرية محدودة كأن يكون غير متعلم أو لا يتمتع بالصحة الجيدة.

أما مدخل التنمية البشرية فيحكم على جدوى برامج الاستثمار وتأثيرها على قدرة الناس على القراءة والتعليم ومستوى التغذية والصحة لديهم، وتعتبر هذه البرامج مجدية إذا أثرت على القدرات البشرية بغض النظر على قيمة ومقدار العائد النقدي الصافي منها، وهذا يعني أن هذا المدخل يرى الإنسان هدف وليس وسيلة لعملية التنمية.

مدخل لتنمية الموارد البشرية

---

[1]- عبد الهادي عبد القادر السويفي، مرجع سابق، ص 69.

[2]- عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 50.

ينظر للإنسان كعنصر من عناصر الإنتاج مثل رأس المال المادي والأرض، وهو يقيم رأس المال البشري ممثلا في الصحة والتعليم والتغذية والتدريب بدلالة الدخل الإضافي الذي يولده هذا الاستثمار. ويحكم على جدواه من خلال مقارنة عائد معدل الاستثمار البشري مع تكلفة رأس المال.

مدخل الرفاهة

ينظر إلى الأفراد كمنتفعين من عملية التنمية، أي لو زادت الرفاهية من خلال زيادة الإنفاق الوطني على التعليم والصحة والتغذية، ويبقى هذا المدخل فيه بعض الإشكال مثل ما هو مقدار المبالغ التي تم إنفاقها[1].

مدخل الحاجات الأساسية والحرمان

وهو يركز على إمداد الطبقات المحرومة بالسلع والخدمات الأساسية، وهنا يتم النظر للفقراء باعتبارهم مشكلة لابد من حلها وذلك من خلال برامج الحكومة والمخططين بإعطائهم معونات ومساعدات، لكن هنا لم يتم إشراكهم في عملية التنمية وليس هذا المقصود بالتنمية.

ومما سبق يتضح أن التنمية البشرية تقوم على أساس أربعة عناصر هي: الإنتاجية، العدالة، الاستمرارية، والمشاركة[2]، فلابد من إتباع أساليب معينة من أجل التنمية وذلك بمزج عناصر التنمية البشرية ممثلة في:

أولا: التعليم

يقاس تقدم الدول بمقياس الأداء الفعال لبناء قاعدة تكنولوجية متقدمة مستمدة أصلا من مستوى التعليم للمورد البشري، بمعنى أن التعليم يعكس مقدار التنمية البشرية داخل المجتمعات فهو وسيلة تقدم الشعوب.

---

[1]- إسماعيل صبري عبد الله، التنمية البشرية: المفهوم، القياس، الدلالة، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، دراسات بحوث اقتصادية عربية، بيروت، لبنان، العدد 1، 1994، ص 18.

[2]- إبراهيم مراد الدعمة، التنمية البشرية بين النظرية والواقع، دار المناهج، عمان، الأردن، 2009، ص ص29-30.

حيث نلاحظ أن الدول المتقدمة تولي اهتماما بالغا للتعليم خصوصا التعليم العالي وما يسفر عنه من بحوث علمية قابلة للتجسيد قد تشكل قيمة مضافة في المجال الاقتصادي، ولعل أبلغ مثال على ذلك هو محرك البحث قوقل الذي كان مشروع أطروحة دكتوراه لطالبين أمريكيين ومع تجسيده على أرض الواقع أصبح من أهم المشاريع الاقتصادية في الاقتصاد المعتمد على المعرفة، وينعكس ذلك من خلال الترتيب العالمي للدول التي تملك برامج تعليمية متميزة، فنجد أولى المراتب تحتلها الدول المتقدمة.

ثانيا: الصحة

إن الصحة من أكثر السلع نفاسة في الوجود وهي من أكثر المطالب الملحة التي يسعى الانسان لتحقيقها فلا تكون رفاهة من دونها، والصحة الجيدة من دون شك تعتبر رأس مال الإنسان. كما أن الصحة تعتبر ضرورة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية البشرية، ذلك أن الصلة قوية بين الصحة والإنتاجية بالنسبة للفرد وللمجتمع، فالصحة تساهم في معالجة الضعف والوهن وعدم القدرة على التحمل للإنسان. وهذه كلها توسع قاعدة المورد البشري وتحسنه أيضا، بالإضافة إلى أنها حق لكل إنسان.

وبين التنمية البشرية وبين الصحة علاقة طردية ومركبة، فبينما الصحة من أهم القطاعات التي تستهدفها التنمية فهي من جانب آخر تعد من أهم ركائز التنمية ودعائمها، لأن الصحة – بالدرجة الأولى مرتبطة بالحاجة الشخصية للإنسان، الذي هو منطلق التنمية وغايتها فلا تنمية في ظل غياب مقومات صحة الإنسان.

والصحة تعد مؤشرا على تقدم المجتمع حيث نجد المجتمعات المتقدمة تخلو من كثير من الأمراض كالتيفويد والكوليرا...الخ، كما يعبر عنها أيضا بطول العمر.

ثالثا: الفقر

لعله من أكبر المشاكل التي تعاني منها البشرية مشكل الفقر الذي يعد المعضلة الأكثر أهمية نظرا لتعدد أبعاده وسبل معالجته، ولقد جرت العادة أن يقع تناول قضية الفقر من حيث هو ظاهرة اقتصادية واجتماعية عادية ومألوفة موجودة في جميع المجتمعات وفي جميع العصور، وإن كان بدرجات متفاوتة، ومن المعروف أن المجتمعات كثيرا ما تشير إلى الفقراء والأغنياء في ثقافتها، كما لا تخلو الأديان من ذكر واجب الأغنياء تجاه الفقراء باعتبار الفقر والغنى محنة لهؤلاء وامتحانا لأولئك.

لقد تعددت المقاربات والسياسات الحكومية للدول من أجل تحقيق التنمية ومن ثم القضاء على الفقر، مسخرة في ذلك موارد طبيعية ومالية هائلة، اضطرت معها مجموعة من الدول أن ترهن اقتصادها وماليتها تجاه الصناديق الدولية لمدة عقود من الزمن، إلا أن الواقع يبين بجلاء أن نسبة كبيرة من الدول لازالت تعيش وتتخبط في ظروف أقل ما يمكن أن نقول عنها، بأنها ظروف غير إنسانية[1].

الفقر هو عدم القدرة على بلوغ الحد الأدنى من الشروط الاقتصادية والاجتماعية التي تمكن الفرد من أن يحيا حياة كريمة، والفقر له أبعاد وأشكال متعددة، هناك بعد اقتصادي، إنساني، سياسي وسوسيو ثقافي[2].

إن استئصال آفة الفقر تعتبر من الأركان الأساسية لتحقيق التنمية البشرية المنشودة، وبالتالي تشكل واحدا من التحديات التي تواجه الكثير من الدول خاصة في الدول النامية حيث الجزء الأكبر من البشر فيها يعاني سوء التغذية والملبس والمسكن وغيرها من المؤشرات ذات العلاقة بظاهرة الفقر.

رابعا: البيئة (المحيط الملائم)

وكما أن الفقر يعد من الآفات التي فتكت بالإنسانية وتهددها، نجد أن البيئة لا تقل فتكا بحياته هي الأخرى حيث نجد أنه قد تعالت الأصوات المنادية لحماية البيئة من التلوث، ويرتبط مفهوم تلوث البيئة بالبلدان النامية ويؤكد ذلك انتشار الأمراض من التيفويد والكوليرا وأمراض الحساسية ...الخ.

وما يهدد صحة شعوب البلدان النامية أكثر أنه ارتبطت النهضة الصناعية للعالم المتقدم بتصدير التلوث للبلدان النامية هذا بالإضافة إلى افتقار الدول النامية لمفهوم الأمن البيئي الذي يتمثل في توفير أساليب الأحياء النظيفة الخالية من الأضرار والتلوث.

---

[1]- منظمة الصحة العالمية، الاستثمار في صحة الفقراء، الاستراتيجية الاقليمية لتنمية الصحة المضمونة، www.emro.who.int، أوت 2003، ص 12، تاريخ الاطلاع: 25-12-2010، 30: 17H.

[2]- ثلجة عبد الرزاق، هندسة الفقر www.tanmia.ma ، تاريخ الاطلاع: 25-12-2010، 30: 17H.

الفرع الرابع: المفهوم الشامل للتنمية

في عام 1996 أعلن "البنك الدولي" عن مبادرة أطلق عليها "الإطار الشامل للتنمية" وتمثل المبادرة طرحا جديدا لمفهوم التنمية ومؤشراتها ويقوم هذا الإطار (المفهوم) الجديد بتكامل بين الجانب الاقتصادي والمالي الكلي مع الهيكل الاجتماعي والبشري[1].

وينبع هذا المفهوم من النظرة التي يوليها "البنك الدولي" للتنمية باعتبارها عملية تحويل المجتمع من العلاقات التقليدية وطرق التعامل مع قضايا الصحة والتعليم وطرق الانتاج إلى طرق أكثر حداثة تتلخص فيما يلي:

- اعتبار التنمية إشارات لحياة الأفراد من خلال توسيع الآفاق أمامهم.

- أن التنمية تسعى لتخفيض المعاناة من الأمراض والفقر ليس بإطالة الأعمار فقط بل بتحسين نوعية الحياة.

- أن التنمية تزود الأفراد والمجتمعات بإمكانية أكبر بالتحكم في مصائرهم وزيادة الدخل الفردي لهم على حد سواء[2].

ويعد هذا التعريف والتفصيل أكثر التفصيلات التي واجهتنا لدى قيامنا بالأبحاث فقد عالج موضوع التنمية من كل الجوانب والزوايا والمراحل.

---

[1] -المرجع السابق، ص 83.

[2] - نفس المرجع السابق، ص ص83-84.

المطلب الثالث: تصنيف الدول وفق المنظور متعدد الابعاد

ترجع جذور تقييم الدول من حيث التنمية الى مجموعتين: مجموعة الدول المتقدمة ومجموعة الدول النامية إلى الثورة الصناعية وقبل ذلك لم يكن مستوى التقدم الفني والتكنولوجي وما استتبع ذلك في مستوى التقدم الاقتصادي فيما يطلق عليها اليوم بالدول النامية تقل عن مستوى التقدم التكنولوجي في أوروبا بل على العكس من ذلك كانت بعض هذه المناطق متقدمة على بعض بلدان أوروبا سواء في نوع السلع المنتجة أو الفن الانتاجي المستخدم.

ونتج عن هذه الثورة تحول ضخم في بلدان أوربا بسبب التحولات الجوهرية في أساليب الانتاج الصناعي بعد اختراع الآلة البخارية واختراعات متسلسلة ترفع الواحدة منها الأخرى، مما أدى إلى تغير جوهري في أساليب الإنتاج المستخدمة في كافة الفروع الإنتاجية وأدى إلى تغير كيفي في طبيعة التنظيم الاجتماعي السائد، فأدى إلى توسع سريع للقطاع الصناعي وارتفاع معدلات نمو الانتاج الصناعي فساعد هذا التوسع في خلق فرص عمل جديدة صاحبه تحسن في أساليب الصحة أدى بدوره الى انفجار سكاني في بلدان أوربا في ذلك الوقت.

فبزيادة حجم العمال والانفجار السكاني نتج عنه زيادة حجم الطلب على المواد الغذائية والمواد الأولية، وفي ظل عدم القدرة على مواجهة هذه الزيادة أفضت مناقشة الاقتصاديين الكلاسيك إلى البحث عن مواد لهذا الطلب المتزايد بتكلفة أقل مما يزيد ربحية الصناعات القائمة ثم ازدياد امكانية التوسع الصناعي، بذلك كله اتجهت أوربا إلى البحث عن مصادرها في دول افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وتركزت هذه الاستثمارات في قطاعات انتاج المواد الأولية للتصدير، فأنشأت قطاعات رأسمالية ضخمة مثل المزارع الرأسمالية للشاي والكاكاو والقصب والبن والمطاط ومناجم النحاس...الخ[1].

وساعد على توسيع نشاطات الطلب العالمي المتزايد و لم يؤد هذا التوسع إلى نقل حركة النمو إلى اقتصادات الدول المصدرة، كما حدث في دول الاستيطان مثل كندا واستراليا ونيوزيلاندا التي استفادت

[1]- عبد الهادي عبد القادر السويفي، مرجع سابق، ص 20.

من النتائج العلمية للثورة الصناعية وحققت تقدما أدخلها في الدول المتقدمة وإن اقتصر على قطاعات التصدير[1].

وظل هذا التقسيم (أي دول متقدمة ودول متخلفة) ساريا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية وبعدها على وجه التحديد خلال فترة الخمسينات نال عدد كبير من الدول استقلالها السياسي وظهر معها اهتمام هذه الأخيرة بالرغبة في تحقيق تقدم اقتصادي وعليه تغير[2] مصطلح الدول المتخلفة إلى دول نامية بسبب محاولة هذه الأخيرة إصلاح اقتصادها.

وفي هذه المرحلة ظهرت تقسيمات جديدة وفق معايير جديدة لتصنيف الدول وكان بداية التصنيف لما قام به مجموعة من الخبراء الاقتصاديين الذين صنفوا الدول على أساس الدخل العام وفقا للتقسيم التالي[3]:

المجموعة الأولى: تضم دولا يشكل سكانها أكثر من سبع العالم ويحصلون على أقل من سبع الدخل العالمي.

المجموعة الثانية: تضم دولا يشكل سكانها أقل من سبع سكان العالم وتحصل على أقل من خمس الدخل العالمي.

المجموعة الثالثة: تضم دولا يشكل سكانها أقل من خمس سكان العالم وتستأثر بنحو ثلث الدخل العالمي.

و لم تتغير الملامح الأساسية خلال التسعينات، هذا في ما يخص التقسيم الأول وفقا لمعايير الدخل والكثافة السكانية، ويمكن تقسيم المعايير التي تستخدم في عملية التحليل إلى أربعة معايير أساسية وهي: المعيار الإحصائي، المعيار القياسي، معيار الأمم المتحدة ومعيار البنك الدولي.

الفرع الأول: المعيار الاحصائي

---

[1]- عمر محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1977، ص ص 36-37.

[2]- محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1977، ص 15.

[3]- عبد الهادي عبد القادر السويفي، مرجع سابق، ص11.

ويعتمد على التحليل الوصفي للبيانات المتراكمة عن الدول المتخلفة في السنوات السابقة، وهناك كثير من الاقتصاديين كتبوا وفق هذا المعيار لكن باستخدام بيانات مختلفة فنجد مثلا "كيزنيت" استخدم بيانات سلسلة زمنية امتدت إلى القرن التاسع عشر عن الدول المتقدمة ليحدد ملامح النمو الاقتصادي باعتماده على الادخار والاستثمار، ووفقا لتحليل "كيزنيت" قسم الدول إلى دول متقدمة (ادخار مرتفع واستثمار مرتفع) وعدالة أكبر في توزيع الدخل، والدول المتخلفة (انخفاض في معدل الادخار ومعدل الاستثمار) بالإضافة إلى سوء توزيع الدخل.

وهناك رأي آخر لـــ "كولن كلارك" إذ يقسم الاقتصاد إلى ثلاث قطاعات: القطاع الأول يحتوي على الزراعة والموارد الطبيعية الأخرى كالمعادن والبترول، القطاع الثاني يتضمن الصناعة التحويلية، والقطاع الثالث يتضمن الخدمات، ويكون النمو الاقتصادي مصحوبا بزيادة القطاع الثاني والثالث وتراجع القطاع الأول، وعليه فإنه يتفق مع "كيزنيت" في تصنيف الدول إلى مجموعتين: دول متقدمة تتصف حسبه بارتفاع نسبة الصناعة التحويلية أكثر من 20% ودول متخلفة تتصف بنسبة الصناعة التحويلية أقل من 20% وعليه فالمعيار الإحصائي يعيدنا إلى تقسيم الدول إلى مجموعتين كما كان ساريا بعد الثورة الصناعية[1].

الفرع الثاني: المعيار القياسي

ويعتمد على استخدام النماذج القياسية في تحليل البيانات التاريخية المتاحة عن الدول المتقدمة والدول النامية ولعل أبرز الاقتصاديين في هذا المجال الاقتصادي "شينري" الذي استخدم بيانات 100 دولة لمدة 11 عام من 1960 إلى 1970 وعرض نقطتين:

أولا: الملامح الأساسية للتنمية

ويرى أنه يمكن حصرها في ثلاثة أنواع من العمليات:

1. **عمليات التراكم:** وتتمثل في تراكم التكوين الرأسمالي المادي (كزيادة الادخار والاستثمار ومتوسط الدخل الحقيقي).

[1]- عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص38.

2. **عمليات تخصيص الموارد:** وتتمثل في تغيير هيكل الانتاج وينعكس في زيادة نسبة الصناعة التحويلية والخدمات من الناتج المحلي.

3. **العمليات الديموغرافية والتوزيعية:** وتتمثل في زيادة حجم العمالة في قطاع الصناعة التحويلية والخدمات وتراجع عمالة القطاع الأولي.

ثانيا: تصنيف المجموعات التنموية

واعتمد في تقسيمه على هيكل الانتاج والتجارة الى أربع مجموعات[1]:

1. مجموعة الدول المتخصصة في المنتجات الأولية.

2. مجموعة الدول المتوازنة في التجارة والناتج دون الاعتماد على قطاع معين.

3. مجموعة الدول الموجهة لبدائل الواردات وتمتلك عددا كبيرا من السكان وسوق محلية كبيرة.

4. مجموعة الدول الموجهة للصناعة وتكون نسبة الناتج الصناعي أكبر نسبة من الناتج المحلي.

الفرع الثالث: معيار الأمم المتحدة

وتستخدم مؤشر التنمية البشرية كمعيار لتصنيف الدول إلى مجموعات وهو معيار مركب يعتمد على ثلاث جوانب للتنمية البشرية هي المستوى الصحي، المستوى التعليمي ومتوسط الدخل الحقيقي وتنقسم إلى ثلاث مجموعات[2]:

1. **المجموعة الأولى:** وهي الدول ذات التنمية البشرية العالية.

2. **المجموعة الثانية:** هي مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة.

3. **المجموعة الثالثة:** هي مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة*.

---

[1]- عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص ص42-43.

[2] عبد الهادي السويفي،المرجع السابق،ص84.

* - وسنتناول هذا المعيار بشيء من التفصيل في المبحث الثالث من هذال الفصل.

الفرع الرابع: معيار البنك الدولي

يعتمد تقرير التنمية لعام 1995 على متوسط الدخل الحقيقي كمعيار لتصنيف الدول إلى مجموعات، ووفقا لهذا التقرير تقسم الدول إلى ثلاث مجموعات:

1. **مجموعة الاقتصادات منخفضة الدخل:** وهي التي يبلغ متوسط الدخل بها 695 دولار فأقل.
2. **مجموعة الاقتصادات متوسطة الدخل:** وهي التي يزيد فيها نصيب الفرد 965 دولار.
3. **مجموعة الاقتصادات مرتفعة الدخل:** وهي التي يفوق بها نصيب الفرد 8626 دولار.

هذه بعض المعايير المعتمدة في تصنيف الدول وهناك غيرها لكن نكتفي بهذا القدر[1].

ويعتبر قياس التنمية من القضايا الهامة وذلك لأنه يمكن من خلاله تحديد التخصيص الأفضل للموارد وتتم عملية قياس التنمية باستخدام مؤشرات بعضها إحصائي والأخر وصفي أو تحليلي وهناك عدة مقاييس أهمها: المقياس التقليدي للتنمية، مقياس التقدم الاجتماعي ومستوى المعيشة، المؤشر المركب للتنمية البشرية، مؤشر التنمية المستدامة، مؤشر التنمية المستقلة، مؤشرات الاطار الشامل للتنمية...الخ.

وسنتطرق لمعيارين هما المعيار التقليدي للتنمية والمؤشر المركب للتنمية البشرية.

الفرع الأول: المقياس التقليدي للتنمية

وهو الأسلوب الذي يرتكز على الناتج الوطني أو الناتج المحلي ومن أهم مؤشراته هي متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني المحلي ومعدل النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي[2].

ومن بين الانتقادات التي وجهت لهذا المقياس:

- إن الدخل ليس هدفا نهائيا للنشاط الاقتصادي وليس مقياسا صحيحا لمدى المستوى الاجتماعي والرفاهة لأن الرهافة لا تتوقف على عوامل مادية فقط.

[1]- عبد الهادي عبد القادر السويفي، مرجع سابق، ص 24.

[2]- نفس المرجع السابق، ص93.

- الناتج الوطني الإجمالي والمقاييس المستخرجة منه، مثل معدل النمو، يقيس الزيادة في الناتج بغض النظر عما اذا كانت زيادة حقيقية ومستمرة في مقدرة المجتمع على الانتاج، أو راجعة إلى ظروف عارضة كتقلبات التجارة الدولية.

- ومن عيوب استخدام متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني الاجمالي هو عند مقارنة الناتج الوطني مع دولة أخرى يصعب ذلك بسبب عدم استقرار سعر الصرف وعدم تغييره عن القوة الشرائية، كما يخفي كيفية توزيعه على فئات المجتمع[1].

الفرع الثاني: المؤشر المركب للتنمية البشرية

وهناك اختلاف ظاهر بين مؤشر التنمية البشرية عن غيره من مؤشرات النمو كالدخل وغيره، فهو ينظر للإنسان كعنصر من عناصر الانتاج مثله مثل رأس المال المادي والأرض، وهو يقيم الإنسان في رأس المال البشري ممثلا الصحة والتعليم والتغذية والتدريب بدلالة الدخل الإضافي الذي يولده هذا الاستثمار، ومن ثم يحكم على جدواه من خلال مقارنة معدل عائد الاستثمار البشري مع معدل تكلفة رأس المال[2].

ثم اقترح بعد ذلك تقرير التنمية البشرية التابع للأمم المتحدة عام 1990 تكوين مؤشر التنمية أطلق عليه "مؤشر أو دليل التنمية البشرية"، ويبنى على ثلاث مؤشرات يعبر كل واحد منها عن خيار من الخيارات الثلاثة الجوهرية في كل مستويات التنمية البشرية وهي:

1. الحياة الطويلة الخالية من العلل.
2. اكتساب المعرفة.

التمتع بمعيشة كريمة.

لقد صدرت منذ 1990 عدة تقارير للأمم المتحدة حول التنمية البشرية وطرق قياسها، فكان أول ما ظهر هو "دليل التنمية البشرية Human development index" في تقرير سنة 1990 وتعرض للعديد من الانتقادات من أهمها اعتماده على بيانات تسعة (09) دول صناعية في تحديده لمتوسط حد الفقر

[1]- ابراهيم العيسوي، مرجع سابق، ص101.
[2]- عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص50.

على مستوى العالم، وعدم تميزه بصورة دقيقة بين الذكور والاناث فيما يتعلق بجهودهم في التنمية ونصيبهم من ثمارها.

ثم ظهر بعد ذلك دليل التنمية البشرية المعدل للجنس، ودليل المشاركة المعدل للجنس، ودليل الفقر التنموي،...الخ. سنشرح أهمها لاحقا لكن سنتناول بشيء من التفصيل المقياس (المؤشر) الأول "دليل التنمية البشرية".

الفرع الأول: دليل التنمية البشرية (HDI) المؤشر المركب للتنمية البشرية

يحتوي على ثلاثة معايير جزئية تتمثل في المستوى الصحي معبرا عنه بالعمر المتوقع ومستوى التحصيل العلمي معبرا عنه بالمتوسط المرجح لنسبة محو الأمية عند الكبار لوزن 3/2 ومتوسط نسبة التسجيل في مراحل التعليم الثلاثة لوزن 3/1.

ومستوى المعيشة معبرا عنه بمتوسط الدخل الحقيقي المعدل ويعدل ليكون قابلا للمقارنة وفق "مبدأ تعادل القوى Pur Chasing Power Parity PPP" بتحويله إلى دولارات، ثم يعدل ثانية بعكس حقيقة المنفعة الحدية للدخل تتناقص بعد زيادته عن حد أدنى معين مع وضع 5835 دولار متوسط الدخل بالعالم، ويتم حساب مستوى الإنجاز كالتالي[1]:

مستوى الإنجاز للمعيار= (قيمة المعيار في الدول – الحد الأدنى للمعيار) / (الحد الأقصى للمعيار- الحد الأدنى للمعيار)*.

---

[1]- عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص ص49-50.

* - لفهم كيفية حساب "دليل التنمية البشرية HDI " يمكن وضع المثال التالي لكيفية حسابه لدولة ما ولتكن اليونان:

العمر المتوقع = 77.8 سنة.

معدل محو الأمية لدى الكبار = 96.7% .

نسبة التحصيل في المراحل الثلاثة الأولى للتعليم = 82% .

متوسط الدخل الحقيقي = 11265.

مستوى الإنجاز المتوقع = (77.8-25)/ (75-25) = 0.88.

مستوى الإنجاز لمحو الأمية لدى الكبار = (96.7-0) / (100-0) =0967.

الفرع الثاني: دليل التنمية البشرية المعدل للجنس:

وهو نفس المعيار الأول أي نفس المجالات في القياس وهي الصحة والتعليم والدخل، لكنه عدل بحيث يقوم بقياس مدى الانجاز في هذا البلد بالنسبة للذكور والاناث فهو يستخدم عنصر عقاب لعدل العدالة في توزيع الامكانيات البشرية بحيث تنخفض قيمته كلما زاد التفاوت بين أنصبة الذكور والإناث منها[1].

الفرع الثالث: دليل المشاركة المعدل للجنس

ويركز على ثلاثة 03 معايير هي:

1. مشاركة المرأة في القرار السياسي، مدى مشاركتها في الوظائف الإدارية، ومدى مشاركتها في الموارد الاقتصادية.

2. تستخدم نسبة المشاركة في المقاعد البرلمانية كمؤشر للمشاركة للسياسة.

3. ويستخدم المتوسط البسيط لنسبة التمثيل في الوظائف الفنية والادارية على الشكل التالي[2]:

أ- النصيب النسبي للفئة المعينة من الدخل /النصيب النسبي لنفس الفئة من السكان

ب- وتستخدم نسبة المشاريع للنساء من المشاريع الاجمالية.

مستوى الانجاز للتسجيل في مراحل التعليم الثلاثة الأولى =(82-0)/(100-0)=0.82.

مستوى الإنجاز في التحصيل العلمي= [(3/2) (0967)]+[(3/1)(082)]=0.918.

مستوى الإنجاز للدخل = عدد الشرائح = متوسط الدخل الحقيقي / متوسط الدخل بالعالم.

عدد الشرائح = 11265/5835=1.93.

ويحسب وفقا للدالة الآتية: W(Y)=Yß+2(Y-Yß)½

W(Y) = 5835+2(11265-5835)½ =5982

مستوى الانجاز للدخل = (100-5835)/(100-5982) =0912.

دليل التنمية البشرية = 3/1 (0.88+0.98+0.912) = 0.922.

[1]- عبد الهادي عبد القادر السويفي، مرجع سابق، ص101.

[2]- ابراهيم مراد الدعمة، مرجع سابق، ص 26.

المبحث الثالث: التنمية البشرية من المنظور الإداري

تعتبر الموارد البشرية من أهم الوظائف في أي إدارة، لتركيزها على العنصر البشري لأنها تعتبر أثمن مورد لها والأكثر تأثيرا في الإنتاجية على الإطلاق، وإن استقطاب الموارد البشرية وتأهيلها لمواكبة التحديات الحالية والمستقبلية، فقد أصبحت مرادفا لتحقيق الأرباح وأصبح من الضروري لأي مؤسسة أن تعرف مدى أهمية هذا المورد واستخدامه على أكمل وجه وذلك بسبب زيادة أهميتها والحاجة إليها.

ومع التطورات الحاصلة في بيئة المؤسسة، خاصة ما تعلق بتنافسيتها، أدى إلى تطوير النظريات المستندة على الهيكل التنظيمي الذي يرتكز على المورد البشري الذي عزز ودعم هذا الواقع ذلك التفكير المركز على المنظمة ومواردها –بدلا من الاهتمام بالصناعة- والذي يرى بأن المحدد الأقوى للربحية ليس هو هيكل الانتاج، بل يتعلق الأمر بتجنيد وتفعيل الموارد البشرية للمؤسسة وكفاءاتها المحورية، على هذا الأساس تطورت النظرة التقليدية لمؤسسات الاعمال.

وعلى هذا الأساس فقد أثبتت الوقائع ذلك الأمر، بحيث نجد أن كثيرا من المؤسسات استطاعت أن تحقق نجاحا كبيرا ضمن اشد القطاعات تنافسية، كما هو الشأن بالنسبة للمؤسسات العاملة في قطاع صناعة السيارة، مثل مؤسسة "فيات FIAT" التي استطاعت تحسين ميزتها التنافسية بالرغم من منافسة المؤسسات اليابانية والكورية الجنوبية بصفة خاصة، وكذا "مؤسسة جنرال موتورز General Motors"، وهذا في قطاعات تتميز بحدة تنافسية.

استنادا إلى ذلك نجد أن مفهوم الموارد البشرية أصبح ينظر له على أنه اللبنة الأساسية للمؤسسة والمصدر الرئيسي للميزة التنافسية، وعلى هذا الأساس فالموارد البشرية التي تخلق القيمة تعتبر نادرة وغير قابلة للاستبدال، وبالتالي تعد رأسمالا بالنسبة للمؤسسة، ويرى "بورتر Porter" أن تسيير الموارد البشرية يؤثر على الميزة التنافسية للمؤسسة من خلال تنمية الكفاءات وتحفيز المستخدمين وبذلك تعتبر عاملا حاسما في تطوير الميزة التنافسية[1].

[1]- Michel PORTER. M , L’avantage concurrentiel, Dunod, Paris, 1999, P60.

المطلب الأول: مفهوم إدارة الموارد البشرية

إن المورد في اللغة هو المصدر، وقد يكون ماديا أو معنويا، وقد يحقق منفعة إن تم استخدامه بطريقة فعالة، مثل المورد المالي إذا تم إنفاقه بطريقة مفيدة يحقق عائدا لصاحبه ومنفعة[1].

أما المورد البشري في أي مؤسسة شأنه شأن الموارد الباقية (مثل رأس المال، المعدات،...) وعليه فلابد أن ينظر إليه على أنه مصدرا إيجابيا، وأن يستغل على أكمل وجه من أجل تحقيق منافع أكبر، ذلك كون المورد البشري في عصرنا صار أهم من الموارد المالية والمعدات الحديثة أو التكنولوجيا العالية...الخ[2].

ومن أجل استغلالها لابد من توفر إدارة طموحة قادرة على تحقيق أهداف المؤسسة ورؤيتها، بما يتفق والموارد البشرية الموجودة، فإن تدنت المهارات الموجودة لا نستطيع تحقيق الأهداف والقدرة على المنافسة حتى ولو قمنا باستيراد إدارة أجنبية ذات خبرة وأجور عالية، وخير مثال على ذلك الأندية الرياضية في الدول المتخلفة وإن كانت تستعين بمدربين أجانب على درجة عالية من الكفاءة ومرتبات عالية لا تستطيع تحقيق الغاية المنشودة إذا لم يتوفر اللاعبين الأكفاء[3].

ولكي نحقق أهداف المؤسسة لابد من اختيار الموارد البشرية وتدريبها وتنمية مهاراتها وتحفيزها، وخلق الدافعية للعمل وإدارتها بطريقة علمية من أجل تحقيق إنتاجية عالية، ورغم عدم ظهور الموارد البشرية في ميزانيات المؤسسة إلا انها تعد أهم من الأصول الثابتة والمتداولة كالنقد والمواد والمعدات. إذن فمن أجل تحقيق أهداف المؤسسات لابد من توفر موارد بشرية على قدر عال من الكفاءة تستغل استغلالا مثاليا من طرف ادارة واعية، فتقوم بوضع الخطط الطموحة لتحقيق الغاية المنشودة للمؤسسة[4].

ونعني بمفهوم إدارة الموارد البشرية، كافة العمليات المتعلقة بالإدارة بوجه عام وهي التخطيط والتنظيم والتوجيه والمتابعة وتقييم الأفراد وتكوينهم، وتقييم كافة العمليات والأنشطة التي تؤدي إلى بذل أقصى الجهود للموارد البشرية[5].

---

[1]- بسيوني محمد البرادعي، مهارات تخطيط الموارد البشرية، دون دار النشر، ص15.

[2]- Michel BARABEL, La gestion internationale des ressources humaines, Dunod, Paris, 2008, P 04.

[3] - IBID, P15.

[4]- Loic CADIN, Gestion des ressources humaines, 3e édition, DUNOD, Paris, 2007, P 25.

[5]- IBID, P 28.

ويعرفها "فرانك Frank" على أنها: "اختيار واستخدام وتنمية وتعويض الموارد البشرية العاملة بالمؤسسة"[1].

كما يمكن تعريف التنمية البشرية على أنها: "تنطوي إدارة العنصر البشري على تلك النشاطات المصممة لتوفير القوى العاملة حسب التخصصات المطلوبة في المؤسسات وكذلك المحافظة على تلك الكفاءات وتنميتها وتحفيزها بما يمكن المؤسسة من بلوغ أهدافها بكفاءة وفاعلية"[2].

كما تعرف إدارة الموارد البشرية بأنها: "استخدام القوى العاملة داخل المؤسسة أو بواسطة المؤسسة، ويشمل ذلك عمليات تخطيط القوى العاملة بالمؤسسة، الاختيار والتعيين، تقييم الأداء، التدريب والتنمية، التعويض والمرتبات، العلاقة الصناعية، تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية للعاملين وأخيرا بحوث الأفراد"[3].

كما تعرفها "MARTIN" بأنها: "ذلك الجانب من الإدارة الذي يهتم بالناس كأفراد أو مجموعات، وعلاقاتهم داخل التنظيم، وكذلك الطرق التي يستطيع بها الأفراد المساهمة في كفاءة التنظيم، وهي تشتمل على الوظائف التالية: التحليل، التنظيم، التدريب والتنمية الإدارية، العلاقات الصناعية، مكافأة وتعويض الموارد البشرية وتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية، مع تقديم المعلومات والسجلات الخاصة بالموارد البشرية"[4].

ومن ناحية أخرى يعرف GLUECK ,W إدارة الموارد البشرية بأنها: " تلك الوظيفة في التنظيم التي تختص بإمداده بالموارد البشرية اللازمة، ويشمل ذلك تخطيط الاحتياجات من القوى العاملة، البحث عنها تشغيلها وتدريبها وتعويضها والاستغناء عنها"[5].

---

[1]- أحمد ماهر، إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص16.

[2]- حنا نصر الله، إدارة الموارد البشرية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2001، ص 03.

[3]- Sikula; A personnel et administration human resources management, john wiley candy sons inc, new york 1976, P 06.

[4]- Martin ;J personnel management Mc Donald, Evens LTD , London, 1977, P 01.

[5]- Gluck, W, personnel :A diagnostic approach ,business publication, INC, J Dallas, Texas, 1975, P 03.

وذكر كل من MINER J و MINER M أن الوظائف التنفيذية لإدارة الموارد البشرية تشمل التخطيط التنظيمي وتحليل الوظائف، تخطيط القوى العاملة، تقييم أداء الموارد البشرية، الاختيار والتعيين، التدريب والتنمية الادارية، إدارة المرتبات والأجور، الخدمات الصحية والاجتماعية، العلاقات الصناعية والاتصالات[1].

ويرى Pigros, P وMyres,C أن إدارة الموارد البشرية: "عبارة عن القانون أو النظام الذي يحدد طرق وتنظيم معاملة الأفراد (الموارد البشرية) بالمنظمة بحيث يمكنهم تحقيق ذاتهم، وأيضا الاستخدام الأمثل لقدراتهم وإمكانياتهم لتحقيق أعلى انتاجية"[2].

كما يرى "فيليبو Filippo" إدارة الموارد البشرية بأنها: "تخطيط وتنظيم وتوجيه ومراقبة النواحي المتعلقة بالحصول على الأفراد وتنميتهم وتعويضهم والمحافظة عليهم بغرض تحقيق أهداف المؤسسة"[3].

نستخلص أن إدارة الموارد البشرية تخص عملية التخطيط، التنظيم، التوجيه، والمراقبة للعناصر البشرية للمؤسسة من أجل توظيفهم وتكوينهم، تحفيزهم، توجيههم، تدريبهم، تعويضهم...

وقد زادت أهمية إدارة الموارد البشرية داخل المؤسسة، وزادت أهميتها لأسباب عدة ترجع في غالبها إلى أهمية الموارد البشرية النابعة منها في حد ذاتها والتي سنتناولها بشيء من التفصيل فيما يلي:

1. تهتم بالموارد الرئيسية في المؤسسة وهم الأفراد وتقوم بانتقاء العاملين وتعيينهم في وظائف مناسبة لقدراتهم[4].

2. لا توجد مؤسسة دون إدارة موارد بشرية.

3. زيادة قدرة المؤسسة على جذب أفضل الأفراد للعمل بها والاحتفاظ بهم.

4. التخطيط الجيد للموارد البشرية يوضح حاجة الإدارة من العاملين ومهاراتهم من أجل تنميتها.

---

[1] - Miner. J et Miner M, Personnel & industrial relations, a managerial approach, 2e edition, the Macmillan company, new York, 1973, P 10.

[2]- Pigros, P & Myers, C, Personnel administration, a paint of view and method, 8e edition, mc Grow-hill Book go, New York, 1961, P19.

[3]- Fillip,E, B, principal of personnel management third edition, Mc Graw-hill book company, New York,1971, P05.

[4]- Gilles BRESSY, Economie d'entreprise, 8e Edition, Dalloz, PARIS, 2006, PP 244-248.

5. تقييم الأداء وتحديد مستوياتها من أجل إكسابهم مهارات ومعارف وقدرات تفيدهم في القيام بواجباتهم.

6. تصنع الخطط المناسبة للتدريب وتقوم بتطوير مهارات الأفراد العاملين بالمؤسسة وتقوم بدراسة مشاكل الأفراد ومعالجتها.

7. التطور والتوسع الصناعي الذي تم في العصر الحديث، وبالتالي كبر حجم العمالة الصناعية المدربة أوجب الحفاظ عليها من خلال نظم واجراءات مستمرة تقوم بتنفيذها.

8. ارتفاع تكلفة العمل (الأجر) حتى أصبح يمثل نسبة عالية من التكاليف فأدى إلى وجود إدارة متخصصة تعمل على الاهتمام بهذا المورد وتفجير طاقاته من أجل تغطية التكاليف.

9. الاتجاه المتزايد نحو كبر حجم المؤسسات، واستخدامها عمال مختلفين في ثقافاتهم، كفاءاتهم وجنسياتهم مما فرض وجود إدارة متخصصة بهذا المورد.

10. زيادة دور وأهمية المؤسسات العمالية والنقابات في الدفاع عن حقوق العمال وما أوجده من صراع مع الإدارة حتم وجود جهاز يعمل على خلق التعاون بين الإدارة والعمال فعليا[1].

المطلب الثاني: الوظائف الأساسية لإدارة الموارد البشرية

ومن أجل تحقيق أهداف المؤسسة أوجدت جهاز لإدارة الموارد البشرية يقوم بعدة وظائف نذكر منها: التخطيط، الجذب والاستقطاب، التدريب والتنمية، تحفيز الموارد البشرية وزيادة دافعيتها، وتقييم الأداء.

الفرع الأول: التخطيط للموارد البشرية

تعرف بأنها: "العملية المستخدمة من قبل المؤسسات للتنبؤ بالاحتياجات المستقبلية من الموارد البشرية ودرجة توفرها والمهارات التي يجب أن تتوافر لديها، وذلك لوضع خطة عمل تمكن المؤسسة من تحقيق أهدافها المستقبلية"[1]. وتهدف إلى:

[1]- علي السلمي، إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2001، ص 229.

1. زيادة المنفعة من الموارد البشرية.

2. مطابقة الأنشطة بالأهداف العامة.

3. التنسيق بين الأنشطة مثل التعيينات والتعويضات والتدريب والتطوير[2].

الفرع الثاني: جذب واستقطاب الموارد البشرية المناسبة للمؤسسة

وهي عملية البحث عن أفضل المرشحين المحتملين لشغل الوظائف الشاغرة وذلك باختيار مصادر ووسائل التوظيف لتشجيع الأفراد الذين يملكون المهارات المطلوبة للتقدم للعمل في المؤسسة واستقطابهم واستمالتهم لها.

الفرع الثالث: تدريب وتنمية الموارد البشرية

يعتبر كلا من التدريب والتنمية من الدعائم الأساسية لتحقيق أهداف المؤسسة وزيادة كفاءتها وفاعليتها فالتدريب هو نشاط مخطط يهدف إلى تزويد الأفراد بمجموعة من المعلومات والمهارات تؤدي إلى زيادة معدلات أدائهم[3]. وبالتالي فإن التدريب يتضمن العمل على تنمية الموارد البشرية للقيام بأعمالهم بشكل أفضل.

أما التنمية فهي "تنمية المعرفة والمعلومات لدى المتدرب واتجاهات وطرق الابداع والابتكار والإتقان، وذلك للقيام بالواجبات المستقبلية بطريقة أفضل من الحالية"[4].

الفرع الرابع: تحفيز الموارد البشرية وزيادة دافعيتهم

يعرف الحافز على أنه: "الموضوع الخارجي الذي يحفز الفرد للقيام بسلوك التخلص منة حالة التوتر"[5]. كما يعرف بأنه القوة الدافعة للكائن الحي لكي يقوم بنشاط ما بغية تحقيق هدف محدد ويكون

---

[1]- بسيوني محمد البرادعي، مرجع سابق، ص 37.

[2]- صلاح الدين عبد الباقي، إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2000، ص 183.

[3]- مصطفى نجيب شاوريش، إدارة الموارد البشرية: إدارة الأفراد، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، فلسطين، 1996، ص 208.

[4]- بسيوني محمد البرادعي، مرجع سابق، ص47.

[5] بسيوني محمد البرادعي، مرجع سابق، ص20.

هذا الهدف موجود في البيئة الخارجية "وهي عبارة عن فرص أو وسائل (مكافأة، علاوة،...الخ.) توفرها الإدارة للعاملين لتثير رغباتهم والدوافع لديهم من أجل تحسين أعمالهم وإتقانهم لها.

كما يجب أن يتسم نظام الحوافز ببعض الخصائص من أهمها: القابلية للقياس، إمكانية التطبيق، الوضوح والبساطة، التحفيز، تحديد معدلات الأداء، القبول والملاءمة، وأيضا المرونة.

ومن الضروري أن يكون لنظام الحوافز منفعة للمؤسسة في شكل زيادة ايراداتها وأرباحها ونتائج أعمالها[1].

الفرع الخامس: تقييم أداء الموارد البشرية

يعرف تقييم الأداء على أنه الصفة النظامية (الرسمية) وغير الرسمية والتي بموجبها تتعرف الإدارة على قوة ومكانة ضعف مساهمات الأفراد خلال فترة زمنية، والتي على أساسها تتخذ القرارات التصحيحية أو التعزيزية.

كما يعرف أيضا على أنه: "عملية التقييم والتقدير المنتظمة والمستمرة لإنجاز الفرد في العمل وتوقعات تنمية وتطويره في المستقبل".

ويعرف على أنه: "عملية قياس موضوعية لحجم ومستوى ما تم انجازه مقارنة مع المطلوب إنجازه كما ونوعا"، وهناك نوعان من الأعمال هما:

1. الأعمال التي يمكن تقييمها من حيث الحكم.
2. الأعمال التي يمكن تقييمها من حيث الجهد الذهني.

ويهدف إلى تقديم التغذية العكسية للعاملين بحيث يتم اطلاع الموارد البشرية بإنجازاتهم مقارنة بأهداف وتطلعات الإدارة، كما تعتبر التغذية العكسية أحد الحقوق الواجب على المؤسسة تقديمها إلى الموظفين والتي من الممكن أن تساعدهم على معرفة نقاط القوة والضعف لديهم، مما يؤدي إلى تنمية وتطوير أداء الأفراد والتطوير الإبداعي والمؤسسي[2].

---

[1]-Martin GUILLEMIN, La fonction des ressources humaines, 3e Edition, PARIS, 2008, P 21.
[2]- IPID, P11.

خاتمة الفصل:

إن التنمية البشرية بصفة عامة هي من أبرز الأهداف التي تسعى الدول والحكومات إلى تحقيقها ولاسيما التنمية البشرية التي تعد في العصر الحديث من الركائز الأساسية لأي اقتصاد، ويظهر مما سبق أهمية ودور الحكومة أيضا من خلال وضع وتنفيذ استراتيجية التنمية البشرية وذلك لأنها وبجوانبها المتعددة تتعلق بالسياسة العامة للدولة، بسبب فشل القطاع الخاص في تنمية الجوانب الاجتماعية وتركيزه على العوائد المشكلة للربح، أما الحكومة فتقوم بتمويل وتنفيذ برامج الاصلاح والتي تعد فوائد اجتماعية صرفة.

في ظل ظاهرة العولمة التي جعلت العالم قرية صغيرة وفي ظل الثورة المعلوماتية والاتصالية والمعرفية غير المسبوقة، صار لازما تأهيل الموارد البشرية بما يتناسب مع الواقع الذي فرض نفسه بما يعرف باقتصاد المعرفة.

الفصل الثاني:

المعرفة والاقتصاد المعرفـــــي

الفصل الثاني: المعرفة والاقتصاد المعرفي

مقدمة الفصل

لقد ألقت العولمة بظلالها على الاقتصاد الحديث لما صاحبه من ثورة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال...الخ.

فقلّت كل المفاهيم السابقة في الاقتصاد والتنمية والنظريات التسويقية، فلا نموذج "بوتر Poter" التنافسي يجدي نفعا ولا نظرية "الجودة الشاملة" بقيت صامدة بمفهومها القديم، ولا حتى موارد المؤسسات الاقتصادية كرأس المال والعمل والأرض.

بل أصبحت المعرفة هي الطاغية والفاعلة وهي ما يباع وما يشترى وما يشكل أصول مؤسسات الأعمال والمؤسسات العالمية الكبرى والضخمة مثل مايكروسوفت وآبل وياهو وجوجل...الخ.

وأصبح معدل النمو أسرع وقيمة المؤسسة أوسع وسرعة التعامل أسرع ومردودية العمل أنفع ومكانة المعرفة في المؤسسات ألمع وأسمع.

هذه الوقائع فرضها نظام اقتصادي حديث بمعطيات ليست حديثة، فقد أثبتها المسلمون من قبل وعرفوا أن العلم أصل التقدم والازدهار ووضعوا للإنسان مكانة محترمة تليق به فتسارع النمو و لم تستغرق الأمة الإسلامية إلا 30 سنة لتسود العالم بالعلم والإيمان بعدما كانت أذل أمة.

الفصل الثاني: المعرفة والاقتصاد المعرفي

المبحث الأول: مفهوم وخصائص المعرفة وأصنافها

إن المعرفة هي الوعي وفهم الحقائق أو اكتساب المعلومة عن طريق التجربة أو من خلال تأمل النفس أو من خلال الاطلاع على تجارب الآخرين وقراءة استنتاجاتهم، المعرفة مرتبطة بالبديهة واكتساب المجهول وتطوير الذات.

وتعتبر المعرفة الصفة الأساسية للمجتمع الإنساني الراهن، ومن خلالها تحققت معظم التحولات العميقة والمهمة في كل مجالات الحياة، لما لها من علاقة عضوية بتنمية المجتمعات الانسانية، إذ أنها أحد المكتسبات المهمة للاقتصاد والمجتمع، فبناء القدرات الانسانية وتطويرها باعتبارها العنصر الانتاجي الرئيسي والمحدد الأساسي للإنتاجية إنما ينطلق من تطوير كفاءة وقدرات الموارد البشرية.

إن امتلاك وسائل المعرفة بشكل موجه وصحيح واستثمارها بأبعادها العلمية الدقيقة من خلال الاستخدام الكثيف للمهارات وأدوات المعرفة الفنية والابتكارية والتقانة (التكنولوجيا) المتطورة لا بد وأن يشكل إضافة حقيقية للاقتصاد الوطني وقاعدة للانطلاق نحو التحول إلى الاقتصاد المبني على المعرفة . Knowledge – Based Economy

تمثل المعرفة سلاح الدول في تقدمها العلمي، وقد عدها الاقتصاديون عنصر الإنتاج الأساس الذي ينتشر بالمشاركة ويزداد بالممارسة والاستخدام؛ وهي بمثابة العمود الفقري والمفتاح الرئيس لنجاح دول العالم المختلفة، إذ تتحكم بها ثلاث خصائـــص، هي، كونها موردا اقتصاديا، واعتبارها قطاعا قائدا من قطاعات الاقتصاد المعاصر، وتناولها اللامتناهي بين الأفراد.

إن التوجه المعاصر من قبل العلماء والباحثين نحو اعتبار المعرفة ذات قيمة وأنها أصبحت العنصر الرئيسي من بين عناصر الانتاج يلقي الضوء على جانب آخر من المعرفة يتعلق بكيفية إدارتها ." Management"Knowledge

فالانتقال نحو مجتمع المعلومات والمعرفة يتطلب اعداد مستلزمات مشروع تقييم أصول المعرفة الوطنية من جانب، ومن جانب آخر وضع برامج تساعد على تكوين مناخ ايجابي لإنتاج المعرفة بدلاً من استهلاكها، أي ابتكار وإبداع المعرفة وليس فقط تلقي واستقبال المعرفة[1].

المطلب الأول: مفهوم المعرفة

يمكن لنا تناول مفهوم المعرفة من عدة مداخل فنجد:

أولا: المدخل التاريخي

رغم قدم مصطلح المعرفة (المشتق من كلمة يعرف والتي تعني القدرة على التمييز والتلاؤم)، إلا أنه أخذ في السنوات القليلة منحنى جديدا فيما يخص المعنى، ويدور حول كونها أصبحت قوة يتميز بها صاحبها بعدما كانت مجرد ميزة، ويمكن أن نلحظ فرقا شاسعا عند مقارنة الموارد البشرية قديما وحديثا، إذ قديما كان ينظر للإنسان من خلال قدراته الجسمانية، فكان يباع ويشترى ويستغل في أعمال الزراعة والحدادة أو البناء...أو حتى في أعمال التسلية على حلبات المصارعة والقتال، وبقي الحال على حاله حتى قيام النظام الإسلامي الذي غير من جوهر النظر إلى البشر وسعى إلى التأكيد على الحرية والمعرفة هاتين الصفتين يعز بهما صاحبهما، إذ أمر الله تعالى أن تسجد الملائكة لآدم، فسجدوا إلا إبليس، وذلك سجود تكريم لآدم على علمه والمنزلة التي وصلها، فنجد في القرآن الكريم ﴿ { وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾[2]، وتناول القرآن الكريم هذا المجال في كثير من المرات فنجد: ﴿اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ، الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ، عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾[3]، ونجد فيه أيضا أن الله يقسم بالقلم، ونجد أن الله عز وجل سمى نفسه عليما. فتغير الحال عند المسلمين على إثرها وسادوا العالم يوم عرفوا قيمة العلم فبنوا المدارس والمساجد وأكبر المكتبات، وصاروا منارة العلم فازدهرت الحضارة الإسلامية ومن خلالها الحضارة الإنسانية، ونفس الشيء حدث في الغرب يوم عرفوا قيمة العلم فقامت الثورة الصناعية وليست عسكرية، والتي أدت إلى تغير خريطة العالم وأدت المنافسة

---

[1] ممدوح عبد العزيز الرفاعي، الإدارة الاستراتيجية للمعرفة، بدون دار النشر، 2007، ص 14.

[2] - سورة البقرة، الآية: 31.

[3] - سورة العلق، الآيات: 03، 04 و05.

وزيادة المعارف والإدراك إلى اختراع المحرك البخاري فأصبح العالم يتغير بوتيرة متسارعة، فظهرت القطارات والبواخر والسيارات والمصباح...الخ.

ولقرابة ثلاثة قرون والعالم يتطور حتى القرن العشرين، وبداية مفهوم جديد وحدوث ثورة في المعلومات والاتصالات، فأدى إلى طفرة علمية جديدة وعصر جديد فظهرت أجهزة الحواسيب وما صاحبها من وسائل اتصال وأهمها شبكة الأنترنت ولعل آخر ثورة قامت لم يمض عليها عقدين من الزمن، ففي ظل هذه الثورة التكنولوجية الخيالية ظهرت مؤسسات لا تعتمد في مواردها على الموارد التقليدية المادية بل تعتمد على موارد معنوية، وأصبحت تشكل أصولا لها.

أدت هذه الطفرة (الأصول المعنوية هي أساس المؤسسات) إلى تجاوز بعض النظريات السابقة كنظرية الجودة الشاملة لـــ "جوزيف جوران" ونظرية التسويق المتمثلة في "نموذج بورتر"، وتظهر هذه المؤسسات معتمدة على أصول معنوية تعتمد على مدى المعارف المكتسبة والمتفاعلة داخل المؤسسات الاقتصادية مثل: مؤسسة ميكروسوفت، جوجل،...الخ.

فأصبح ينظر إلى المورد البشري بزاوية جديدة وتم التركيز على قيمة المعرفة، فأدى ذلك إلى ظهور عدة مفاهيم للمعرفة. فقد عرفها "نوناكا وتاكيوشي "Nonaka et Tacichi: "بأنها عملية ديناميكية وذلك منذ خلقها في التفاعلات الاجتماعية بين الأفراد والمؤسسات، حيث تعتمد على محيط مشاركة محددة CONTEXT-SPECIFIC ومن ثم تعتمد على وقت ومكان محددين كما أنها عملية بشرية حيث ترتبط أساسا بالتفاعل البشري" حسب تعريف "دفنبور Davenport "[1].

وهي أيضا حسب نفس المفكرين: "الإيمان المحقق الذي يزيد من قدرة الوحدة أو الكيان على العمل الفعال"[2].

وبهذا التعريف يكون التركيز على العمل أو الأداء الفعال وليس على اكتشاف الحقيقة ، وهذا ما يحصل في الغالب، حيث أننا نهتم بماذا يمكن أن تعمله المعرفة ذاتها، فنحن نستخدم كلمة المعرفة لتعني أننا

---

[1]- ممدوح عبد العزيز الرفاعي،المرجع السابق،ص16.

[2]- زروقي نعيمة وحسن جبر، رؤية مستقبلية لدور اختصاصي المعلومات في إدارة المعرفة وإدارة المعلومات في البيئة الرقمية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 2003، ص275.

نمتلك بعض المعلومات وبذلك نكون قادرين على التعبير عنها، ومع ذلك فهنالك حالات نمتلك فيها المعلومات ولكن لا نعبر عنها .

كما عرف الصباغ المعرفة على أنها: "مصطلح يستخدم لوصف فهم أي منا للحقيقة"[1].

ويذهب إلى القول أن: "المعرفة ليست المعلومات بل هي أعلى شأنا من المعلومات، ولغرض الحصول على المعرفة فإننا نسعى إلى المعلومات ولهذا يعتقد أن المعلومات هي الخطوة الأولى للحصول على المعرفة"[2].

وتعرف المعرفة بأنها: "ناتج نشاط وعمل العقل الإنساني وتتمثل فيما يطلق عليه الآن رأس المال الفكري"[3].

ويرى "العلي" أن المعرفة هي: "مزيج من الخبرة والمعلومات الجديدة، فهي متأصلة ومطبقة في عقل العارف بها، وهي متضمنة في المؤسسة والمجتمع ليس في الوثائق ومستودعات المعرفة فحسب، ولكنها أيضا في الروتين التنظيمي والممارسات والمعايير وبعبارة صريحة أكثر أنها معرفة - كيف"[4].

ويعرفها "دافيد وآخرون David & Others" : "على أن العمل المعرفي بأنه وضع الأنشطة التي تعتمد على فكر الفرد وكذلك المعرفة الخارجية لتقديم المخرجات المحددة من خلال المعلومات المتاحة"[5].

ويعرفها "بيتر دراكر Peter Drucker" بأنها: "نتاج العمل الإنساني من تراكم الإبداع العلمي والتقني، ويرى أن ركيزة النجاح في هذا العصر لا تكمن في مقدار السلطة أو المهارة اليدوية بل تكمن في مقدار التسلح بالمعرفة عند الباحثين والخبراء الذين يستخدمونها من أجل تحقيق أهداف المؤسسة"[6].

وعرفتها "مارغريت ويتلي" في كتابها "القيادة والعلم الحديث" بأنها: "أدبيات الإبداع المعرفي غنية بالدروس، أنها تشرح لنا نفس العمليات التي نجدها في الوسط الطبيعي، الإبداع يعني جميع المعلومات الناشئة

---

[1]- عماد الصباغ، علم المعلومات، مكتبة دار الثقافة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 13.

[2]- شهاب الدين حمد النعيمي، إدارة المعرفة المالية، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، الأردن، 2004، ص 41 .

[3]- علي السلمي، إدارة التميز: نماذج وتقنيات الإدارة في عصر المعرفة، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2002، ص202.

[4]- عبد الستار العلي، المدخل إلى إدارة المعرفة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص25.

[5]- نفس المرجع، ص17.

[6]- بوزيان عثمان، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، يومي: 09 و10 مارس 2004، جامعة ورقلة، الجزائر، 2004، ص42.

عن العلاقة الجديدة بين مختلف العلوم والتخصصات في مجال لا نكتفي بتراكم وتخزين المعلومات بل بصناعتها وإنتاجها" [1].

تناولها "كمال العقاب" بأسلوب واضح إذ يقول: "إن أي منهج اجتهادي في تفسير المعرفة لا يستقيم معه النقد، فلكل منهج حججه وبراهينه ولعل ذلك ما يشير ابتداء إلى شمولية المعنى وسعة المضامين، وبالتالي فإن من دواعي الإحاطة النسبية بالمعرفة عرض بعض تلك المناهج"[2].

ثانيا: المدخل المنهجي

وقام بتقسيمها إلى ثمان 08 مناهج هي كالآتي:

- **المنهج الاقتصادي:** الذي يرى أنها رأسمال فكري عند استغلاله قادر أن يعطي قيمة مضافة.

- **المنهج المعلوماتي:** يرى أصحاب هذا المنهج بأنها القدرة على التعامل مع المعلومات وجمعها، تبويبها، وتصنيفها، وتوظيفها لتحقيق أهداف المؤسسة.

- **المنهج الإداري:** ويرى بأنها أحد أصول المؤسسة تتعامل معه الإدارة من أجل زيادة فعاليتها.

- **المنهج التقني:** يرى في المعرفة قدرة تقنية وفنية توظفها المؤسسة لتحقيق أهدافها.

- **المنهج الاجتماعي:** ويرى بأنها بنية اجتماعية (أفكار، معتقدات، علاقات...) تعمل المؤسسة على توظيف عناصرها لتحقيق أهدافها.

- **المنهج الوظيفي:** يرى بأنها وظيفة تمنح المؤسسة القدرة على مواجهة تحدياتها وتحقيق تميزها.

- **المنهج الشمولي:** فيرى أن المعرفة موجود اقتصادي ذو هيكل اجتماعي ينتج عن التفاعل بين العوامل التقنية والتنظيمية، حيث يمد المؤسسة بالقدرة التي تتيح لها إدراك التميز والسعي باتجاه تحقيقه.

---

[1]- بشير مصيطفى، جديد الاقتصاد، مجلة اقتصادية علمية إعلامية تصدر عن الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، العدد رقم 00، ديسمبر 2006، ص 15.

[2]- كمال العقاب، إدارة المعرفة في المؤسسة: دراسة ميدانية للمؤسسات العمومية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص 32.

- **المنهج ثنائي المصطلح:** يرى أصحابه أن المعرفة تتكون من جزأين: الأول ظاهر حيث يمكن التعامل معه بسهولة كالإجراءات والقوانين والخبرات المدونة، والثاني غير ظاهر وهو الموجود في رؤوس أصحابه ويتضمن المهارات والقدرات والخبرة ..الخ.

ثالثا: المدخل المركب

و إذا أردنا تبسيط مفهوم المعرفة وتلخيصه فنجده كما يلي:

المعرفة = معلومات + خبرة + كفاءة(رشادة أو قدرة على الإبداع) قادرة على خلق قيمة مضافة[1].

وإذا أردنا تحليل هذه المعادلة نجد:

- **المعلومات:** هي عبارة عن "بيانات معالجة جمعت وبوبت ونظمت بطريقة يمكن استغلالها من طرف متخذ القرار لأجل الحصول على نتائج مفيدة".

- **الخبرة:** لا يقصد بها عدد سنوات العمل، بل مجموع التجارب المتراكمة في مجال معين تكسب صاحبها قدرة نسبية على التنبؤ، وتأتي بالتكوين الميداني والاحتكاك بالزملاء (خبرات محيط العمل).

- **الكفاءة:** يقصد بها المهارات البشرية في التواصل والإبداع والذكاء والحكمة[2].

ولقد تناولت معظم الأدبيات المتعلقة بموضوع المعرفة التفريق بين البيانات والمعلومات والمعرفة وأحيانا الحكمة، لذلك سوف نتطرق لتعريف البيانات والمعلومات والحكمة بشكل مختصر لأن الاستخدام الشائع لهذه المصطلحات كفيل بتبيان الفرق بينها[3].

- **البيانات (DATA):** وصفت في العديد من الكتب على أنها "المادة الخام التي تصنع منها المعلومة وهي إن أردنا أن نعطيها وصفها في اللغة العربية فيمكن أن نسميها بالنكرة، ويمكن تعريفها على أنها

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص 32.

[2]- سعد غالب ياسين، نظم مساندة القرارات، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2000، ص15.

[3]- توماس ستيوارت، مرجع سابق، ص23.

أوصاف بدائية لأشياء أو أحداث أو نشاطات وهي مخزنة ومصنفة ولكنها ليست منظمة لتعطي أي شيء يحمل معنى".

ويمكن تعريفها أيضا على أنها: "أرقام أو نصوص أو صور أو أصوات أو رموز أو كلمات أو حقائق بسيطة متفرقة لم يجر تفسيرها وهي بحد ذاتها وبصورتها البسيطة تكون قليلة الفائدة ويمكن تخزينها ومعالجتها بالحاسب الآلي، وهي مصدر للمعلومات والمعرفة"[1].

- **الحكمة (Wisdom):** "وتعني الحكمة أن يكون السلوك الذكي للفرد المبني على المعرفة ملتزما بالقيم"[2].

ويمكن أن نرتب كل البيانات والمعلومات والمعرفة والحكمة على النحو التالي:

الشكل رقم (01) : الترتيب الهرمي للمعرفة

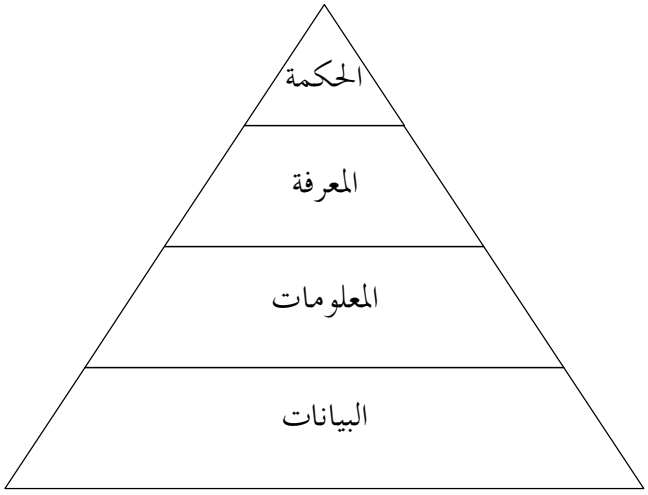

المصدر: بوسهوة نذير، دور إدارة المعرفة في تعزيز التنافسية للمؤسسة، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: إدارة الأعمال والتسويق، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، 2007-2008، ص 21.

ويوضح الشكل رقم 01 العلاقة الهرمية للمعرفة فنجد في القاعدة العريضة البيانات وهي الأكثر توفرا وتكون عبارة عن معلومات في شكلها الخام، وبعد ذلك نجد المعلومات.

[1] - ممدوح عبد العزيز الرفاعي، مرجع سابق، ص ص17-18.
[2] نفس المرجع،ص17-18.

وبعد ذلك نجد المعلومات وذلك بعد تصفيتها، ثم لما تصاغ المعلومات وتعالج لتصبح معرفة وأخيرا الحكمة وهي أقصى درجات المعرفة معالجة.

والشكل التالي يوضح العلاقة بين البيانات، المعلومات والمعرفة:

الشكل رقم (02): العلاقة بين البيانات، المعلومات والمعرفة

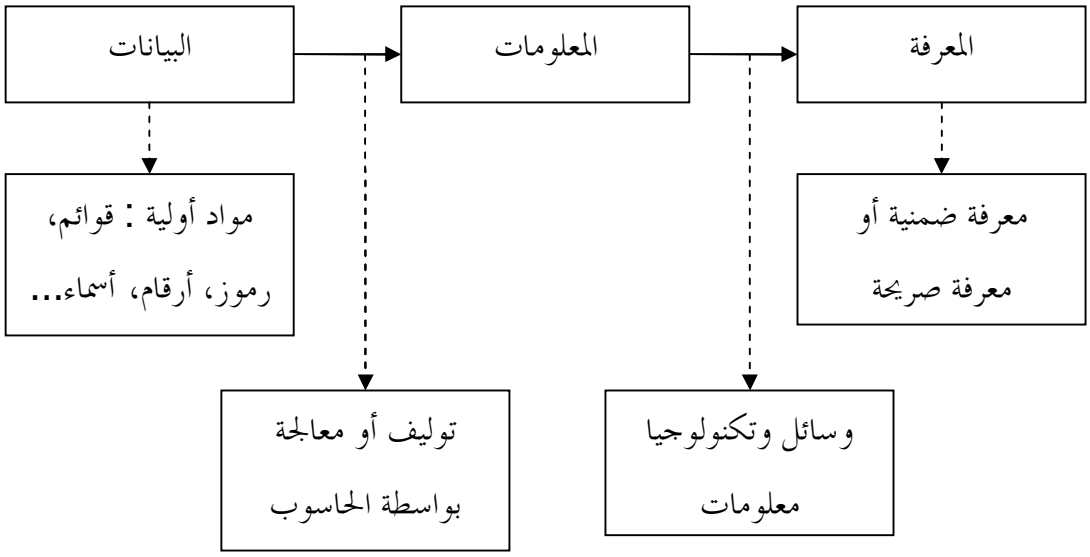

المصدر: عبد الستار العلي، المدخل إلى إدارة المعرفة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 68.

إن الشكل رقم 02 يوضح كيفية ترابط كل من البيانات والمعلومات والمعرفة، فنجد أن البيانات هي أول ما يتم الحصول عليه.ثم بعد المعالجة تصبح معلومة ثم المعالجة في التي تجعلها معرفة.

وتزيد أهمية المعرفة لعدة أسباب أبرزها:

- كونها أصبحت في الاقتصاد الحديث موردا لزيادة قيمة مضافة.
- جعلت المؤسسات أكثر مرونة من خلال دفعها لاعتماد أشكال أكثر تنسيقا.
- أتاحت المجال للمؤسسات للتركيز على الأعمال الأكثر إبداعا وابتكارا.
- دفعت بالاقتصاد إلى قفزات نوعية في أوقات جد صغيرة.

- ترشيد السياسة فيما يخص السياسة الاقتصادية.

- أصبحت الأساس لخلق الميزة التنافسية وإدامتها.

المطلب الثاني: خصائص المعرفة ودورة حياتها

للمعرفة عدة خصائص تميزها لكن لا يمكن حصرها، وأهم ما يميزها هو اللاملموسية، إذ أشار "Winch": "أن ما يميز المعرفة هو اللاملموسية القياسية حيث أن المعرفة كمنتج غير ملموس ماديا بدرجة كافية يحد من المتاجرة بها كسلعة، ولكنها قياسية بدرجة كافية للسماح بالتنافس بها"[1].

و يمكن استنتاج عدة خصائص للمعرفة أهمها:

- **إمكانية توليد المعرفة:** وتعني حركة المعرفة من خلال البحث العلمي التي تتضمن التحليل، التركيب، والاستنباط.

- **إمكانية تناقص القيمة:** يشير الكاتب إلى موت المعرفة لكن من الظاهر لا يمكن أن نقول أن المعرفة تموت بل تقل قيمتها، إلا إذا كانت هذه المعرفة خاطئة أو مبنية على حجج واهية كقول الأرض مسطحة أو نظرية داروين في التطوير فنقول أنها خاطئة[2].

- **التراكمية:** المعرفة تظل تنافسية وصحيحة في الوقت الراهن، لكن مع تقدم الوقت تطور هذه المعرفة بما يخدم العصر الذي تواكبه[3].

- **إمكانية امتلاك المعرفة من قبل أي فرد:** فهي ليست محصورة بفرد أو مقتصرة على جهة معينة دون غيرها، وأكثر الطرق شيوعا لاكتساب المعرفة هي التعلم ومن ثم يمكن تحويلها إلى طرق عملية أو براءة اختراع أو أسرار تجارب تدر دخلا على المؤسسة أو الأفراد الذين يملكونها مثلا الطبيب الجراح صاحب الخبرة.

---

[1] -Winch. G & Schneider. E, Managing the knowledge based organization, Journal management studies, 1993, P 923.

[2]- إبراهيم خلوف الملكاوي، إدارة المعرفة: الممارسات والمفاهيم، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2007، ص36.

[3]- Winch. G & Schneider. E, Op-Cit, P 923.

- **إمكانية التخزين:** كانت سابقا تخزن المعارف على الورق ولا تزال، لكن التركيز الآن ينصب على تخزين المعرفة بشكل إلكتروني بما يستجيب لهذا العصر.

- **إمكانية تصنيفها:** يمكن أن تصنف إلى معرفة ضمنية ومعرفة ظاهرة.

- المعرفة لا تستهلك بالاستخدام: بل على العكس فهي تتطور وتولد بالاستخدام.

- إمكانية تقاسم ونشر المعرفة والخبرات العملية[1].

- **الدقة والتجريد:** لابد أن تعبر عن حقيقة علمية بطريقة دقيقة ومحايدة.

وللمعرفة دورة حياة تقوم على العناصر التالية:

- **خلق المعرفة:** بالاكتشاف أو البحث العلمي.

- **تنظيمها:** فترتب بطريقة تتيح الاستفادة منها.

- **تطويرها:** بما يكسب للمؤسسة أفضل استغلال.

- **استغلالها:** إذ لابد من استقلالها مع العلم أن حداثة المعرفة تعني قيمة أكبر.

- تناقص قيمة (تدني) القيمة بسبب تقادمها (اهتلاكها)[2].

- **تحديث:** لكن يمكن تحديث ما هو موجود.

ويمكن ربط هذه العناصر ببعضها وفقا للشكل رقم 03.

[1] - إبراهيم خلوف الملكاوي، مرجع سابق، ص ص36-37.

[2] - Idem, P 923.

الشكل رقم (03): دورة حياة المعرفة

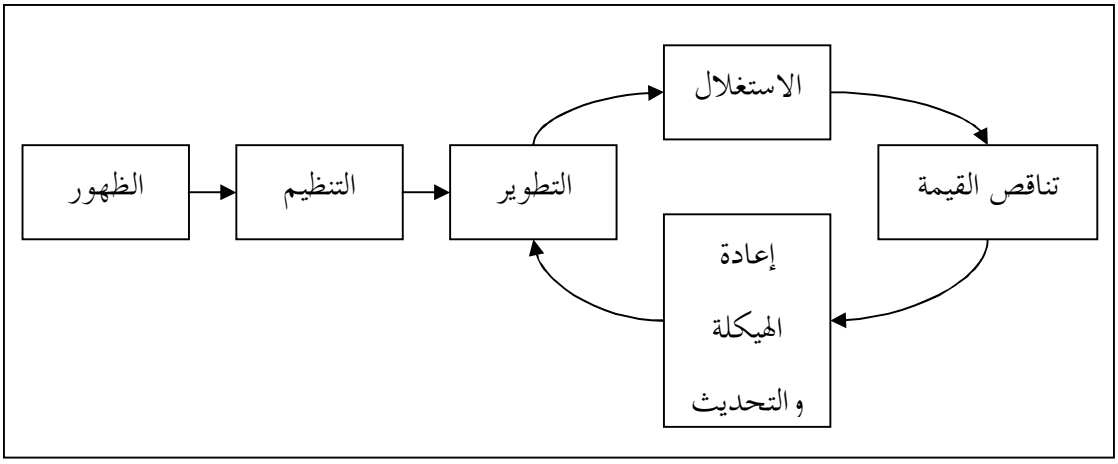

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على العناصر السابقة.

المطلب الثالث: أصناف المعرفة ومصادرها

للمعرفة عدة أصناف ومصادر تتنوع وتختلف من عالم إلى اخر، سوف تأتي على تفصيلها:

الفرع الأول: أصناف المعرفة

هناك ثلاث تصنيفات رئيسية وهي تصنيف مارغريت، تصنيف زاك وتصنيف نوناكا .

أولا: تصنيف "مارغريت Margaret":

حسب **"مارغريت Margaret"** يمكن تصنيف المعرفة إلى خمسة أنواع:

1. **معرفة ماذا:** وهي معرفة أي نوع من المعرفة مطلوبة.

2. **معرفة كيف:** وهي معرفة كيف يمكن التعامل مع ظاهرة ما.

3. **معرفة لماذا:** وهي معرفة لماذا هناك حاجة إلى نوع معين من المعرفة.

4. **معرفة أين:** وهي أين يمكن العثور على معرفة محددة.

5. **معرفة متى:** وهي معرفة متى تكون هناك حاجة إلى المعرفة[1].

[1]- كمال لعقاب، مرجع سابق، ص33.

ويلاحظ من هذا التصنيف أنه شامل وأنه لا يعكس أنواعها فعلا بل يركز على وجودها ويمكن أن نلاحظ أيضا أنها نفس الأسئلة الأدبية لكتابة مقالة صحفية مثلا فيجب على الكاتب أن يجيب عن ماذا وكيف ولماذا ومتى وأين.

ثانيا: تصنيف "زاك ZACK "[1]:

ويصنف "زاك المعرفة إلى:

1. **المعرفة الجوهرية Core:** وهي النطاق أو المستوى الأدنى من المعرفة الذي يكون مطلوبا لدى المؤسسة وهذا النوع لا يضمن للمؤسسة منافسة طويلة الأجل.

2. **المعرفة المتقدمة Advanced:** وهي النطاق أو المستوى الذي يجعلها قابلة للمنافسة أكثر، فرغم تساوي المعارف بين المؤسسات إلا أن الاختلاف والتميز يظهر بكسب ميزة تنافسية.

3. **المعرفة الابتكارية Innovation:** هي المعرفة التي يمكن أن تقود التطور الصناعي وتمنح للمؤسسة ميزة تنافسية عالية.

ثالثا: تصنيف "نوناكا Nonaka":

وقد قسمها إلى نوعين:

1. المعرفة الصريحة (الظاهرة)، (المعلنة)، (Explicit Knowledge):

وهي المعرفة التي يمكن أن يعبر عنها من خلال الحقائق والتغييرات والرسومات والتصورات، ويمكن توثيقها في الورقة أو في الشكل الالكتروني ويمكن تداولها أو اقتباسها وهي معرفة رسمية قياسية مرمّزة نظامية معبر عنها كميا وقابلة للنقل والتعلم ونجدها في شكل ملكية فكرية أو براءة اختراع أو علامة تجارية...الخ.

ويمكن تعريفها أيضا على أنها: "المعرفة المنظمة المحدودة المحتوى التي تتصف بالمظاهر الخارجية لها ويعبر عنها بالرسم والكتابة والتحدث وتتيح التكنولوجيا تحويلها وتناقلها".

---

[1]- نجم عبود نجم، إدارة المعرفة: المفاهيم الأساسية والاستراتيجيات، جامعة الزيتونة الأردنية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص ص44-45.

فإن أي معرفة يتم توثيقها بشكل معين بحيث أصبح من اليسير نشرها من دون اتصال مباشر بين البشر يمكن أن يطلق عليها اسم المعرفة الصريحة، حتى المعرفة الضمنية إذا تم توثيقها وحصل إمكانية نشرها من دون اتصال بشري يصبح اسمها معرفة ظاهرة (صريحة).

2. المعرفة الضمنية (الكامنة)، (الذاتية):

وهي المعتقدات والاتجاهات والمدركات والقيم الذاتية النابعة من التجارب الشخصية للإنسان ولا يتم تناقلها بين الأفراد بشكل رسمي معلن.

وهي بهذا المفهوم معرفة شخصية تحتوي على معاني داخلية ونماذج وخبرات ذاتية لذلك يطلق عليها المعرفة غير الرسمية، وتسمى المعرفة الملتصقة التي توجد في عقل الأفراد والفرق داخل المؤسسات تعطيها خصوصية وهي في نفس الوقت قدرتها على إنشاء المعرفة ومن أمثلتها المخططات الذهنية، التخصصات، المهارات، الابتكارات، أسرار المتاجرة، الخبرة والتعلم التي تمتلكها المؤسسة.

وهي المعرفة القاطنة في عقول وسلوك الأفراد وهي تشير إلى الحدس والبديهة والإحساس الداخلي، أنها معرفة خفية تعتمد على الخبرة ويصعب تحويلها بالتكنولوجيا ، بل هي تنتقل بالتفاعل الجماعي[1].

وتعتبر المعرفة الضمنية للموظفين أصولا غير ملموسة مملوكة للمؤسسة لا وبل من أغلى الأصول التي تمتلكها المؤسسة، فنجاحها مرتبط بأفرادها ونجاح أفرادها مرتبط بزخم معرفتهم الضمنية.

والجدول التالي يبين الفرق بين المعرفة الضمنية والمعرفة الصريحة.

[1]- زروقي نعيمة، حسن جبر، مرجع سابق، ص277.

الجدول رقم (10): مقارنة بين المعرفة الضمنية والمعرفة الصريحة

المعرفة الضمنية	المعرفة الصريحة
- غير قابلة للإدراك. - غير موثقة ولكنها موجودة. - آمنة: لا يتم الحصول عليها إلا بموافقة مالكها. - متضمنة في خبرات الأشخاص وعقولهم. - الحصول عليها يعتبر تحديا في إدارة المعرفة وكذلك تناقلها صعب إن لم تتحول لمعرفة صريحة. -غير منتشرة ولا يمكن الحصول عليها إلا بتحويلها.	- قابلة للإدراك. - موثقة في محتوى مناسب. - غير آمنة: يستطيع أي شخص الحصول عليها. - سهلة الانتقال بين الأفراد. - يسهل الحصول عليها ويسهل تناقلها داخل المؤسسة. - منتشرة بكثرة وخصوصا من خلال الوسائل الإلكترونية.
التحدي - قصور النظام في محاولة توثيق المعرفة الضمنية لتحويلها إلى معرفة صريحة . -مشاركتها بين الأفراد.	**التحدي** - محاولة الحصول على أجود المعلومات وأكثرها دقة وصحة بالمرجعية عوضا عن الحمل الزائد للمعلومات

المصدر: إبراهيم رمضان الديب، مدخل إلى إدارة المعرفة، www.scribed.com، تاريخ الزيارة: 2008/11/27، ص 12.

الفرع الثاني: مصادر المعرفة

للمعرفة عدة مصادر داخلية وخارجية وهي كالآتي:

أولا: فالمصادر الداخلية

تتمثل المصادر الداخلية في خبرات أفراد المؤسسة المتراكمة حول مختلف الموضوعات وقدرتها على الاستفادة من تعلم الأفراد والجماعات والمؤسسة ككل وعملياتها والتكنولوجيا المعتمدة ومن الأمثلة على

المصادر الداخلية نجد الاستراتيجية، المؤتمرات الداخلية، المؤتمرات الداخلية تناقلها بين الأفراد عبر العمل والخبرة من خلال التعلم بالعمل أو البحوث أو من خلال ورشات العصف الذهني.

ثانيا: المصادر الخارجية

وهي تلك المصادر التي تأتي من بيئة خارج المؤسسة والتي تقتنيها المؤسسة من خلال شرائها (دورات، تكوين، شراءها جاهزة، موردون، مكتبات، إنترنيت، جامعات...الخ) أو من خلال المنافسة مع المؤسسات الأخرى والإبداع[1].

المبحث الثاني: مفهوم فروع وسمات الاقتصاد المعرفي

لقد كانت الأرض واليد العاملة ورأس المال هي العوامل الثلاثة الأساسية للإنتاج في الاقتصاد قديما، أما في الاقتصادات الحديثة فقد أصبحت العناصر الأساسية هي المعرفة الفنية والإبداع والذكاء والمعلومات...الخ.

وصار الذكاء المتجسد في برامج الكمبيوتر والتكنولوجيا وبراءات الاختراع،...الخ، عبر نطاق واسع من المنتجات أهمية تفوق رأس المال أو الموارد، وتقدر الأمم المتحدة أن اقتصادات المعرفة تستأثر الآن 07% من الناتج الاجمالي العالمي، وتنمو بمعدل 10% سنويا والجدير بالذكر أن 50% من نمو الإنتاجية في الاتحاد الأوروبي هو نتيجة مباشرة لاستخدام وإنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمواد الصيدلانية والملكيات الفكرية...الخ.

إن اقتصاد المعرفة هو نظام يمثل فيه العلم القوة الدافعة الرئيسية لتكوين الثروة، ويقوم اقتصاد المعرفة على فهم جديد لدور رأس المال المعرفي في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمع، وهو مصدر أساسي للميزة التنافسية في الإدارة.

إن اقتصاد المعرفة يعنى التحول في مركز الثقل من المواد الأولية والمعدات الرأسمالية إلى التركيز على المعلومات والمعرفة ومراكز التعليم والبحث العلمي، والاقتصاد المبني على المعرفة هو ذلك الاقتصاد الذي تلعب فيه عملية توليد واستخدام المعرفة دوراً رئيسياً في تحقيق الثروة.

---

[1]- صلاح الدين الكبيسي، إدارة المعرفة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2005، ص ص20 21.

وفي ظل الاستخدام المتزايد للشبكات ورقمنه المعرفة، يعتبر اقتصاد المعرفة ذا أبعاد عالمية والأكثر اعتماداً على الأبعاد الرقمية في الخزن والمعالجة والإرسال والاسترجاع وفي إنشاء المعرفة وإعادة إنتاجها.

"إن اقتصاد المعرفة يشمل المعرفة الصريحة (التي يسهل خزنها واسترجاعها واستخدامها من خلال تكنولوجيا المعلومات) والمعرفة الضمنية التي تظل غير قابلة للنقل والتعليم ولكنها قابلة للتقاسم والتعلم ويمثلها الأفراد وفرق العمل وعلاقاتهم وتفاعلاتهم السياقية"[1].

واختصارا لما سبق فإن اقتصاد المعرفة يقصد به الاقتصاد الذي يعتمد على المعرفة وليس الاقتصاد المبني على الإنتاج.

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد المعرفي وماهيته

كنا قد تطرقنا إلى الثورة الصناعية وما خلفته من طفرة في الصناعة آنذاك وثورة في مجال علم الاقتصاد إذ بدأت تظهر الاختراعات بداية بالمحرك البخاري الذي ساعد في ازدهار الصناعة.

فازدهرت صناعة السفن مما أدى بدوره إلى ازدهار التجارة الخارجية وأدى إلى اختراع القطار الذي أدى سهل عملية النقل للبضائع والتنقل للأفراد الذين ساهموا (بعد استعمال وسائل نقل أسرع) عبر الاحتكاك ببعضهم وتبادل خبرات والتجارب في تعجيل وتيرة الاختراعات التي أخذت تتوالى وتتطور حيث يمكن أن نلاحظ أن العمر الذي كان يعيشه المنتج عند اختراعه أطول بكثير مما تلاه، وكذلك عمر الاستغلال.

وكمثال على ذلك نجد أن "المحرك البخاري" اخترع في نهاية القرن الثامن عشر، و لم يستخدم بشكل واسع النطاق إلا في أواخر القرن التاسع عشر، ونجد أن "الهاتف" اخترع سنة 1820 و لم يتم انتشاره على نطاق واسع إلا فقط سنة 1876 أي بعد 56 سنة[2].

وجهاز "الراديو" تم اختراعه سنة 1876 و لم يتم انتشاره إلا سنة 1902 أي بعد 35 سنة، وجهاز "الرادار" سنة 1925 و لم يلقى الأهمية اللازمة حتى سنة 1940 أي بعد 15 سنة حتى جاءت الحرب العالمية

[1] - صلاح الدين الكبيسي، المرجع السابق، ص 21.

[2] - إسماعيل الغربي، مرجع سابق، ص265.

الثانية، أما جهاز "التلفزيون" فاخترع سنة 1922 وانتشر سنة 1934 بعد 12 سنة، وأما جهاز "الترانزيستور" سنة 1948 و لم ينتشر حتى 1953[1].

ونلاحظ إذا ما قارنا سرعة الانتشار هذه مع الترويج المسبق الذي قام به "ستيف جوبس" في مؤسسة "آبل" عند عرضه وتسويقه جهاز i.PAD إذ قام ببيع أكثر من 500 مليون نسخة في يوم الافتتاح، فأدى إلى نفاذه من الأسواق العالمية، فما هذه السرعة الهائلة وما السر في ذلك وهل لدور وسائل الاتصال والأنترنت والفضائيات دورا مهما في هذه السرعة المذهلة.

لقد أصبح للثقافة والتكنولوجيا أهمية باهرة في تنمية الأسواق والاقتصاديات، إذ أدت الأبحاث العلمية المجردة والتقنية، وتطبيق النتائج التي تسفر عنها التجارب العلمية لأغراض التنمية خصوصا بعد الحرب العالمية الأولى إلى تطور هائل في الاقتصاديات العالمية مما جعل المسؤولين في البلدان الصناعية المتطورة يعتقدون أن التكنولوجيا هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك أخذ البحث العلمي يخرج تدريجيا في غضون العقدين الأخيرين من الإطار الأكاديمي التقليدي الذي انحصر فيه قرونا، عديدة ليصبح عمليا وميدانيا يستخدمه الإنسان لزيادة رخاءه، وبهذه الخطوة استحق العلم القابل للتطبيق ما يتمتع به الآن من الرعاية السياسية والتشجيع المادي من الحكومات في كثير من البلدان. وبدأت تزدهر المعارف الناتجة عن الأبحاث مما أدى إلى نشوء مجتمعات المعرفة فبدأ التركيز على المعرفة والفرد في هذه الاقتصادات حتى أصبحت أحد وسائل (عوامل) الإنتاج[2].

ومع الثورة الصناعية وتطور علم الاقتصاد ظهرت مدارس تنظر لتنظيم المجتمع والسوق والإنتاج وموارد المؤسسات، فأجمعت جل المدارس على أن موارد المؤسسة هي الأرض والعمل ورأس المال وروجت إلى أبحاث علمية واعية غير مدروسة، أي أنها أبحاث واعية بقيمة ما تسعى لاكتشافه، لكنها بدائية وغير مدروسة قد تؤدي إلى نتائج مبهرة مثل اختراع المطاط والزيادة من كثافة المعادن...الخ.

---

[1] إسماعيل الغربي، مرجع سابق، ص262.

[2] - نفس المرجع، ص260.

لكن مع الطفرة التكنولوجية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وزيادة الأبحاث العلمية تأكد أن المعرفة قوة ومورد لا يستهان به بل تعد نفوذا وسلطة في يد من يملكها فأصبحت من موارد أي مؤسسة إذا لم نقل أهمها على الإطلاق.

ويبرز مما سبق أن الاختراعات أدت إلى تغير كبير في العلوم والمعارف والتطبيقات، ومع زيادة التكنولوجيا وتطورها تأكد أن المعرفة أهم مورد في الاقتصاد فأسقط معظم النظريات التي سبقت، وهيأت لميلاد اقتصاد جديد يقوم أساسا على المعرفة، فسمي بـــ "اقتصاد المعرفة".

ونجد عدة تعاريف لهذا العلم (النظام) الجديد، واختلفت تارة وتضاربت وقد تتفق في مجملها، فقد عرفه "خليل حسن خلف" في كتابه "اقتصاد المعرفة" بأن مضامين اقتصاد المعرفة ومعطياته، كما تحقق في الدول المتقدمة بالذات، تتمثل بثورة المعلومات والاتصالات والصناعات الالكترونية والدقيقة وتكنولوجيا الطاقة البديلة، وتكنولوجيا المواد الصيدلانية والكيماوية والطبية وغيرها، والتي تفرزها حالة التقدم باستمرار وبصورة متزايدة وبشكل متسارع بحيث يعم استخدام مضامين اقتصاد المعرفة ومعطياته هذه في معظم جوانب عمل الاقتصاد، ونشاطاته وبالشكل الذي يسهم في القيام بهذه النشاطات وتوسعها ونموها وما يرتبط بها من صناعات، وخدمات تتسع وتنمو بالشكل الذي ترتفع معه أهمية المعرفة والعلم[1].

فاقتصاد المعرفة هو إحداث مجموعة من التغيرات الاستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه ليصبح أكثر استجابة وانسجاما مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والتنمية المستدامة بمفهومها الشمولي التكاملي، فالمجتمع المبني على امتلاك زمام المعرفة وعلى المساهمة في خلقها وتعميقها وتطوير فروعها المختلفة، يكون مؤهلا أكثر من غيره للسير في ركب التقدم ودخول عالم العولمة من أوسع أبوابها على كافة الصعد.

واستدل في تعريفه لاقتصاد المعرفة أنه يرتبط بالمنتجات الذكية القائمة على تكتل المعلومات وتراكمها في جهاز الكمبيوتر الذي يقوم بدوره بتحليلها وتنسيقها ليتعاطى مع أحداث الواقع بما يتناسب معها.

---

[1]- فليح حسن خلف، اقتصاد المعرفة، عالم الكتب الحديث، جدار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص16.

كما أن اقتران اقتصاد المعرفة بالمعلومات والأفكار التي تعد المفتاح لهذا الاقتصاد فتكنولوجيا المعلومات هي العنصر المحرك وعنصر الاستثمار الذي ينهض ويستمر للحفاظ على التطورات الهائلة التي حدثت في الاقتصاد العالمي واستمرارها[1].

ونجد هنا أن التعريف يركز كثيرا أن لم نقل فقط على تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وهو مشكل لازال قائما عند التطرق إلى تعريف اقتصاد المعرفة قد يرجع السبب فيه إلى حداثة هذا العلم من جهة، ومن جهة أخرى أنه ظل أقل الجوانب حظا من حيث التناول بالبحث والدراسة والتحليل، وأقل حظا من حيث الفهم إلى وقت قريب فنجدهم يخلطون بين ما يعرف بالاقتصاد الرقمي والاقتصاد المعرفي عند تناول الموضوع[2]. فهناك من راح يصف هذا التطور في الاقتصاد واعتماده على الأصول المعرفية كمورد يعزى به فقط إلى ثورة المعلومات والاتصالات ويحصرها فقط.

فنجد أيضا من يرى أن الاقتصاد المعرفي هو الاقتصاد الذي يتسم بالاعتماد على المعلومات وصناعة خلق المعرفة الذي أحدث طفرة غير مسبوقة في الفكر الاقتصادي وفي ارتفاع هائل في معدلات النمو الاقتصادي[3].

ويرى بعضهم أن الاقتصاد المعرفي هو الاقتصاد الذي يمتلك القدرة على الابتكار وإيجاد منتجات فكرية معرفية لم تكن تعرفها الأسواق من قبل ولا توجد حواجز للدخول إليه بل هو اقتصاد مفتوح، ومن ثم لا يوجد فواصل زمنية أو عقبات مكانية أمام من يرغب في التعامل معه[4]. فالمعرفة أكثر الأمور أهمية للمؤسسات بل ولكافة البشر، فأحدث تغيرات هائلة في طبيعة العمليات الاقتصادية وأدوات ووسائل الإنتاج وطرق التسويق والتمويل وتنمية الكوادر البشرية التي ساعدت العولمة وظهور النظم التشابكية والمنظومات المفتوحة للإنتاج الابتكاري والإبداعي. فنلاحظ أن التعريفين ليسا متطابقين فالأول يعرف الاقتصاد الرقمي والثاني يعرف الاقتصاد المعرفي لكن من ناحية فلسفية نجد هذا الخلط بقي مستمرا فعرفه

---

[1]- هاشم الشمري، الاقتصاد المعرفي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص ص 14-15.

[2]- محسن أحمد الخضيري، اقتصاد المعرفة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2001، ص 05.

[3]- جمال داود سلمان، اقتصاد المعرفة، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2010، ص 15.

[4]- محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق، ص16.

"حسين عبد المطلب" بأنه: "الاقتصاد الذي يعتمد ويستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصال واستخدام الابتكار والرقمنة"[1].

ومن خلال التعاريف التي تطرقنا إليها حتى الآن يمكن أن نلاحظ أن الاقتصاد المعرفي أوسع بكثير من الاقتصاد الرقمي بل إن هذا الأخير أحد عناصر الاقتصاد المعرفي.

ولعل من أبرز وأروع من تألق وعرف الاقتصاد المعرفي هو الكاتب "توماس ستيوارت" حيث بينه بمثال رائع يلخص كل الأفكار والمعاني في أسلوب أدبي حيث قال: "تأمل مفتاحا (مفتاح سيارة، مفتاح منزل...الخ)، وهو عبارة عن قطعة من المعدن طوله حوالي بوصتان وربع وله كتلة وجاذبية محددة، يمكن إسقاطه أو إضاعته وثنيه وتعليقه في خطاف.

ويحتوي المفتاح على معلومات مثلما يحتوي على جزئيات، فالحواف المتعرجة الموجودة عند طرف المفتاح –التي إذا نقلتها على ورقة ستبدو شبيهة برسم قلب كهربائي لشخص لن يعيش طويلا- ما هي سوى كود (شيفرة) تعطي تعليمات لقفل واحد فقط لكي ينفتح والقفل في المقابل لا يستجيب إلا لمفتاح واحد فقط دون سواه[2].

وقد كانت المفاتيح في الماضي أثقل وأكبر حجما وأقل تعقيدا وكثافة معرفية، فقد كان طوله يصل إلى ثلاث بوصات، ولعل أقدم مفتاح معروف هو عبارة عن قضيب خشبي برز منه دبابيس كفرشاة متباعدة الأسنان كان يؤمن مدينة فينوي الآشورية القديمة قبل نحو 4000 سنة[3].

ومفاتيح وأقفال العصور الوسطى وعصر النهضة كانت فائقة الجمال فقد صنعت بغرض التباهي والتفاخر وليس للتأمين وكان فتحها بغرض السرقة يسهل على الطفل الصغير، إلا أن ذلك تغير في أواخر القرن الثامن عشر على يد رجل يدعى جوزيف براماه، عندما قام بصنع أدوات جد معقدة بشكل غير مسبوق أي عن طريق زيادة كثافتها المعلوماتية، وانقضى أكثر من نصف قرن بعد ذلك حتى يتمكن أحد من فتح قفل براماه بغرض السرقة.

---

[1]- حسين عبد المطلب الأسرج، تعزيز تنافسية الصناعات العربية في ظل اقتصاد المعرفة، بحوث اقتصادية عربية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 35، بدون دار النشر، 2007، ص57، www.ulum.nl، تاريخ الاطلاع: 15-01-2011، 00:20H.

[2]- توماس ستيوارت، مرجع سابق، ص ص 19-20.

[3] نفس المرجع،ص20.

والسفر اليوم يكون بواسطة بطاقة بلاستيكية صغيرة ربما هي في جيب أي كان الآن وهي أيضا تعد مفتاح، ويمكن أن تعمل المفاتيح اليوم نقودا كبطاقة مترو الأنفاق التي تفتح الأبواب الدوارة.

والمفاتيح الميكانيكية يكون الجسم المادي والمعلومات شيئا واحدا ومتطابقا لكن في بطاقات (مفتاح) غرف الفندق تعد مفاتيح تسجل شيفرة هذا المفتاح (أي محتواه المعرفي) في الشريط المغناطيسي الموجود عند أحد جوانبها يسجل عليها نفس الشيفرة الموجودة في قفل الباب، إنك لا تستطيع مشاهدة الشيفرة الموجودة على البطاقة، وإذا قارنت بطاقتين من هذا النوع لا يمكن أن تبين إن كانتا تخصان قفلا واحدا أو قفلين لكن هذه المفاتيح تحمل قدرا هائلا من المعلومات...الخ[1].

إن المفاتيح ما هي سوى أمثلة مجازية أو استعارية للمساعدة على توضيح أوجه اختلاف ما يسمى بالاقتصاد الجديد –عصر المعلومات واقتصاد المعرفة- والاقتصاد القديم، يتميز اقتصاد القرن الحادي والعشرين بأن كثافته المعرفية والمعلوماتية في تزايد مضطرد، فهو مثل المفاتيح يحتشد بالمزيد والمزيد من المعرفة، بيانات، تفسيرات، أفكار...الخ.

ومثلما هو الحال مع المفاتيح، فإن المعرفة في حد ذاتها هي التي تكون ذات قيمة (فالقيمة في الشيفرة الموجودة في الشريط المغناطيسي وليس في البلاستيك) وتوجد هذه المعرفة بشكل مستقل عن حاملها المادي في اللحظة الراهنة سواء كان مفتاحا أو موقعا على الإنترنت أو غير ذلك."[2]

وأخيرا يمكن أن نلخص هذه المعاني في تعريف "رضوان ربيع" على أن اقتصاد المعرفة "اتجاها حديثا في الرؤية الاقتصادية العالمية إذ ينظر إلى المعرفة بوصفها محرك العملية الانتاجية والسلعة الرئيسية فيها، حيث أنها تؤدي دورا رئيسيا في تكوين الثروة غير المعتمدة على رأي المال التقليدي ولا على المواد الخام أو العمال، وإنما تعتمد كليا على رأس المال الفكري ومقدار المعلومات المتوفرة لدى جهة ما (مؤسسة أعمال

[1] - توماس ستيوارت،المرجع السابق، ص21.
[2] نفس المرجع،ص20.

أو دولة أو فرد)، وكيفية تحويل هذه المعلومات إلى معرفة، ثم كيفية توظيف المعرفة للإفادة منها بما يخدم البعد الإنتاجي"[1].

في اعتقادها يعد هذا المفهوم من أكثر التعاريف الشمولية للاقتصاد المعرفي ويكون ذلك قد فاق حتى كبار الكتاب في هذا المجال.

المطلب الثاني: فروع الاقتصاد المعرفي

إن قدوم القرن الواحد والعشرين زاد في تعميق وتجذر فكرة الاقتصاد المعرفي خلال تبني المعرفة كمنطلق أساسي في النشاط الاقتصادي وظهرت من خلاله أربعة تفرعات أساسية لاقتصاد المعرفة وهي:

الفرع الأول: الاقتصاد الرقمي

يعرف الاقتصاد الرقمي بأنه: "التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصال من جهة بما يحقق الشفافية والفورية والاتاحة لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة خلال فترة ما، وتلعب تكنولوجيا المعلومات دورا استراتيجيا في زيادة معدلات النمو الاقتصادي واصلاح الآليات الاقتصادية والتجارية والمالية وبالتحديد تقوم تكنولوجيا المعلومات وأدواتها المختلفة مثل الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنيت) وبتحويل وتغيير أنماط الأداء الاقتصادي في المال والأعمال والتجارة والاستثمار من الشكل التقليدي إلى الشكل الفوري بما يحقق تحسين المراكز التنافسية بعنصر الوقت أي المنافسة بالوقت[2].

ويؤكد على أن الاقتصاد المعرفي "أحد فروع الاقتصاد المعاصر وتعتمد على الشبكات الالكترونية ويقوم أساسا على الثورة المعلوماتية والإعلامية والاتصالية غير المسبوقة والتي تتجاوز في حجمها ونوعيتها

---

[1]- رضوان ربيع، الاقتصاد الرقمي نموذج التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص19.

[2]- فريد النجار، الاقتصاد الرقمي: الإنترنت وإعادة هيكلة الاستثمار والبورصات والبنوك الالكترونية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003، ص 25.

وآثارها، ما سبق أن أنجزته البشرية من اختراعات وإبداعات وابتكارات طوال حياتها فالتوظيف المتزايد لتقنيات الإعلام والاتصال والمعلومات في مجمل الأنشطة أصبح سمة تميز عالمنا اليوم"[1].

وتعد بذلك التجارة الالكترونية أحد فروع الاقتصاد الرقمي وهو نظام يتيح عبر الإنترنت حركات بيع وشراء السلع والخدمات والمعلومات، كما تتيح أيضا الحركات الإلكترونية التي تدعم توليد العوائد مثل عمليات تعزيز الطلب على تلك السلع والخدمات والمعلومات، فالتجارة الإلكترونية تتيح عبر الإنترنت عمليات دعم المبيعات وخدمة المتعاملين، ويمكن تشبيه التجارة الإلكترونية بسوق إلكتروني يتواصل فيه البائعون (موردون، مؤسسات، محلات) والوسطاء (السماسرة) والمشترون، ويقدم فيه المنتجات والخدمات في صيغة افتراضية ورقمية، كما يدفع ثمنها بالنقود الإلكترونية[2].

الفرع الثاني: الملكية الفكرية

وهي الملكية التي لا تشمل فقط براءات الاختراع وحقوق النسخ ولكنها تضم مجالا واسعا من العلامات التجارية والعلامات المسجلة والإعلان.

وقد عرف القانون الجزائري الملكية الفكرية بالأمر 58/75 طبقا للمادة 674 من القانون المدني :أن الملكية هي حق التمتع والتصرف في الأشياء بشرط أن لا يستعمل استعمالا تحرمه القوانين.

ويمكن تقسيم الملكية الفكرية إلى ثلاثة أصناف هي:

أولا: الملكية الأدبية والفنية

إن الملكية الأدبية والفنية تشمل حماية مجموعة أفكار وآراء نتاج العقل والذهن والخيال والفن وجميع الصور الأخرى للإبداع الفكري والعقلي فتعطي لصاحبها حقوق تعرف بحقوق المؤلف.

ثانيا: الملكية الصناعية

وتتمثل في الرسومات والنماذج الصناعية وبراءات الاختراع التي تخول لصاحبها الاستئثار الصناعي والتجاري قبل الكافة باستغلال ابتكاره الجديد والعلامة المميزة له.

---

[1] نفس المرجع،ص26.

[2] - رضوان ربيع، مرجع سابق، ص14.

ثالثا: العلامة التجارية

وهي كل إشارة أو دلالة مميزة يتخذها التاجر أو الصانع أو مقدم الخدمة شعار تمييز بضاعته أو منتجاته أو خدماته عن مثيلاتها التي يملكها الآخرين[1].

وتعد الملكية الفكرية في عصرنا أداة فعالة في التنمية الاقتصادية وتكوين الثروات بيد أنها تستغل على أكمل وجه خصوصا في الدول النامية فهي:

1. تمهد المعلومات المتعلقة بالإجراءات والسبل أمام نقل التكنولوجيا والاستثمار.
2. تشجيع براءات البحث والتطوير في الجامعات ومراكز الأبحاث.
3. تعمل عمل الحافز للتكنولوجيا والمشروعات التجارية الجديدة.
4. وتعمد المؤسسات إلى جمع البراءات والانتفاع بها في عقود الترخيص والمشروعات المشتركة وسائر المعاملات التي تدر ربحا[2].

ولهذه الأسباب اتفق جل العلماء الاقتصاديين وعلى رأسهم "بول زومر" أن تجميع المعارف يشكل القوة الدافعة للنمو الاقتصادي كان لابد من اتخاذ إجراءات جديدة من الهيئات التجارية العالمية والدول لحمايتها، فقامت بإنشاء وتمويل برامج وتدابير تجارية للحد من القرصنة وكان اتفاق "تريبس" من حصيلة ذلك[3]، وهو واحد من اتفاقات التجارة العالمية التي جرت في "الأروغواي"، وفي عام 1999 حققت الولايات المتحدة الأمريكية دخلا قدره 37 مليار دولار من وراء رسوم الترخيص وحقوق التأليف والملكية مقارنة بـــ 29 مليار دولار من تصدير الطائرات[4]، ويضيف أن أعمال البحوث والتطوير التي ينفق فيها

---

[1]- خالد شويرب، الملكية الفكرية في ظل المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية والإدارية، فرع: الملكية الفكرية، جامعة الجزائر، 2004، ص 01.

[2]- كامل إدريس، الملكية الفكرية أداة فعالة في التنمية الاقتصادية، المنظمة العالمية للملكية الفكرية "ويبو"، هيئة الأمم المتحدة، نيويورك، 2005، ص01.

[3]- نفس المرجع السابق، ص04.

[4]- توماس ستيوارت، مرجع سابق، ص26.

ملايين الدولارات من أجل معجون الأسنان وعدة مليارات أخرى في صورة إنفاق تسويقي يزيد المحتوى المعرفي فيه (على أساس التكلفة) على 50%[1].

لهذه الأسباب أقبلت المؤسسات على حماية اختراعات بموجب براءات الاختراع على الصعيد العالمي ولاسيما في اليابان والولايات المتحدة وأوروبا، فنجد اليابان استغرقت 95 سنة لمنح المليون الأول من البراءات و لم تستغرق سوى 15 سنة لمنح المليون الثاني من البراءات[2].

وتؤدي العلامات التجارية على مستوى الاقتصاد الكلي وظيفة قيمة إذ تساعد على تعريف مصدر المنتجات التكنولوجية وتساهم بالتالي في تعزيز المساءلة أمام المستهلك وتؤدي أيضا دورا استراتيجيا في المؤسسات على مستوى التسويق، والانتفاع بالعلامات لأغراض الترويج لدى المستهلك هو أكثر الاستعمالات شيوعا إذ يساهم في تعزيز مبيعات المنتجات، بيد أن استعمال العلامة صار أكثر تطورا وتنوعا.

وتعد أحد العناصر الأساسية في عقود الامتياز، وتقدر الرابطة الدولية للحاصلين على حقوق الامتياز أن الامتياز يمثل[3] ثلث المبيعات بالتجزئة في الولايات المتحدة الأمريكية، بما في ذلك مبيعات مؤسسات مثل ماكدونالدز، كوكا كولا، جنرال موتورز، ريماكس...الخ، وتعد استراتيجية الانتفاع بالعلامة التجارية مع عقود الامتياز نموذجا تجاريا فعالا في العديد من البلدان.

الفرع الثالث: وسائل الإعلام والاتصال الإعلان والترويج والترفيه

أن ظهور التكنولوجيا الجديدة في الاقتصاد المعرفي سهل من انتشار وسائل الاعلام والاتصالات وتطورها على مر الوقت وتلعب دورا بارزا في الترويج والدعاية وتعد استثمارا ناجحا لصاحبها وتقوم المؤسسات الكبرى بالاستثمار في هذا الجانب وحتى الحكومات من أجل تحقيق ايرادات خيالية أو من أجل

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص22.

[2]- كامل إدريس، مرجع سابق، ص05.

[3]- نفس المرجع السابق، ص13.

توجيه الناس وصناعة الرأي العام وحتى الثقافات من خلال الترفيه والتسلية والتضليل الإعلامي الذي يقوم بتعليب وعي الرأي العام.

ومع كل تطور يحدث يعد مكسبا لها، فمثلا مع تطور الأقراص المدمجة اكتسحت سوق الأسطوانات التقليدية والشرائط الموسيقية ففتحت بذلك فرصة أمام مؤسسات الموسيقى ببيع منتجاتها من جديد في شكل أقراص مدمجة وحدث شيء مماثل في الانتاجات البصرية حيث أعادت التكنولوجيا الجديدة (المعروفة بتقاوة الصوت والصورة) والمتمثلة في المنتجات الرقمية ببعث وتسويق منتجاتها من جديد وتجني مؤسسات التسجيل من وراء ذلك ملايين طائلة، وهناك مؤسسات إعلام تجني مليارات الدولارات سنويا من خلال إنتاجاتها على غرار مؤسسة "وارنر براذرز Warner Brother's" وهي من كبار مؤسسات الإنتاج الاعلامي عالميا وتتمتع بسمعة عالية في هذا المجال[1].

والتي قامت بالانتفاع من الترخيص الذي يخص شخصية هاري بوتر وهي سلسلة كتب الأطفال الشهيرة بقلم "ج.ك.راولين" وكانت المؤسسة قد اكتسبت حقوق تسويق المصنف على الصعيد العالمي، ونجح الفيلم نجاحا باهرا فقد حقق إحدى أكبر الافتتاحيات في التاريخ إذ سجلت المؤسسة أرباحا تبلغ حوالي 93.5 مليون دولار في الأيام الثلاثة الأولى، وقد قسمت المؤسسة حقوق توزيع البطاقات التجارية والألعاب الإلكترونية للأطفال وحصلت منافستها (ماتيل) على حقوق صنع ألعاب وحصلت مؤسسة متخصصة في صنع برامج التسلية الحاسوبية وهي إلكتريك أرتس على حقوق صنع ألعات هاري بوتر على الحاسوب، وعوائد تيتانيك فاقت المليار دولار، وعوائد الفيلم الديني آلام المسيح فاق دخله عوائد أي فيلم في التاريخ وهو فيلم يروج للدعاية المسيحية ما استدعى من اللوبيات اليهودية أن تنتفض معلنة عدم رضاها عنه لأنه يمسها ويعد ضد السامية[2].

أما فيلم "300" الذي جعل "إيران" تتحرك لتعلن رفضها ضده وكذلك "إسرائيل" ضد المسلسل التركي "صرخة حجر" الذي أدى عرضه إلى توتر العلاقات بين البلدين مما استدعى من الخارجية الإسرائيلية

---

[1] - المرجع السابق، ص25.

[2] - المرجع السابق، ص20.

استدعاء السفير التركي في اعتراض شديد اللهجة مما جعل الحكومة التركية تتخذ موقفا ثانيا من حكومة الكيان الصهيوني ضد عرض مسلسل "واد الذئاب" الذي يعري اللوبيات الإسرائيلية والجرائم التي تقوم بها.

تعد هذه الصناعة صناعة عملاقة تدر أرباحا وعوائد خيالية وقد وقفنا على حجم بعض الأرقام المحققة، ويلعب الإعلام أيضا دورا في نقل ثقافة وتوجيه أذواق وترويج لسلع مادية وإيديولوجيات وتحريك حكومات ولوبيات.

ويرى "هربرت أ.شيللر" في كتابه المتلاعبون بالعقول أن مديرو أجهزة الإعلام في "أمريكا" يضعون أسسا عملية لتداول "الصورة والمعلومات" ويشرفون على معالجتها وتنقيحها وإحكام السيطرة عليها، تلك الصور والمعلومات التي تحدد معتقداتنا ومواقفنا بل وسلوكنا في النهاية[1]. وعندما يعمد مديرو أجهزة الإعلام إلى طرح أفكار وتوجهات لا تتطابق مع حقائق الموجود الاجتماعي فإنهم يتحولون إلى عقول، ذلك أن الأفكار التي تنحوا عن عمد إلى استحداث معنى زائف وإلى إنتاج وعي لا يستطيع أن يستوعب بإرادته الشروط الفعلية للحياة القائمة أو أن يرفضها سواء على المستوى الشخصي أو الاجتماعي، ليست في الواقع سوى أفكار مموهة أو مضللة" فعلا وعلى هذا الأساس نجد الاعلام يوجه الأمم سواء على مستوى أذواقهم أو آرائهم.

ونجد كمثال على ذلك الإعلام الأمريكي وحربه على "العراق" بدعوى الحرب على الإرهاب، وبالرغم من كل الخسائر التي مست "الولايات المتحدة" وأن المستفيد الأكبر منها هم فئة من صناع الأسلحة والذين ينشطون في قطاع المحروقات، إلا أن العبقرية (حسب رأي هربرت) المرعبة للنخبة السياسية الأمريكية منذ البداية وكما لاحظ "جورفيدال" في قدرتها على إقناع الشعب بالتصويت ضد أكثر مصالحه أهمية، ونفس الأمر إذ حدثت قطيعة بين بلدين وخسائر اقتصادية كبيرة من أجل مباراة كرة القدم بين البلدين (مصر والجزائر) وكيف تشنجت العلاقات السياسية من أجلها[2].

بل وتنطبق وتندمج مبادئ الاقتصاد في الإعلام حيث أن عددا لا بأس به، من وسائل الإعلام يقوم بالتحكم في صناعة الوعي وتعليبه، ويمكن لوسائل الإعلام في عصرنا علاوة على ما تقوم به من ترويج

---

[1]- هربرت شيللر، المتلاعبون بالعقول، ترجمة عبد السلام رضوان، عالم المعرفة، الكويت، 1999، ص05.

[2]- نفس المرجع، ص 07 وص 09.

لفكرة سياسة أو حرب أو إيديولوجيا يمكنها أن تدر عوائد خيالية من خلال عملية الإعلان إذ نجد أن مجمل الإنفاق[1] في مجال الإعلان عام 1972 قد بلغ 23 بليون دولار، 31.1 بليون منها على المستوى القومي و9.8 بليون على مستوى المحليات وقدر ما أنفق منها على التلفزيون القومي والمحلي بـــ 4.1 بليون دولار والإذاعة 1.5 بليون بينما بلغ نصيب الصحف والمجلات في مجموعها 8.4 بليون دولار، هذا سنة 1972 أما اليوم فيرى توماس ستيوارت أنها فاقت 73 مليار دولار في الإنفاق الإعلامي الذي يأتي على صوت المذياع فقط، ولنا أن نقيس نحن أيضا نسبة النمو على باقي القطاعات (تلفزيون وصحف) من سنة 1972 الى سنة 1998.

في الوقت الحاضر أصبح الاقتصاد الكوني تقوده وسائل الإعلام العملاقة ومؤسسات متعددة الجنسيات بإشراف كامل من دوائر الاتصال العالمية. إن مع التطور السريع الذي يحدث على المستوى العالمي ساعد في تقليل تكلفة النشاط الإعلامي إذ أصبح من الممكن الاستفادة حتى وإن لم يكن هناك أي تكوين عالي في المجال، فمثلا ما يمكن أن يقوم به فرد بسيط على شبكة الإنترنت كان سابقا يحتاج الى مجموعة من الأفراد والوسائل عالية التكاليف للقيام به، إذ نجد أن موقع مثل "اليوتيوب You tube" موقع أقامه "فردان" أو الفيس بوك face book أدوخت الحكومات بل ومنع في بلدان كثيرة (نقل فيها الحريات) مثل ليبيا والصين...الخ، ولما بيع موقع اليوتيوب حقق عوائد فاقت مليار ونصف دولار بل وقد ساهمت في عمليات الشراء (شراء الأسهم) محطات فضائية عملاقة للأهمية البالغة لهذه المواقع، فقناة "الجزيرة" تعد من أكبر القنوات عالميا بل ولها من الاحتكارات ما يبقيها في الريادة، ولا تخلو زيارة أي زعيم عالمي إلى قطر من زيارة هذه الفضائية.

وما كانت لتقدم قناة بمثل هذا الحجم إلى المشاركة في هذا الموقع إلا لإيمانها بقيمة هذا الإعلام الحديث.

الفرع الرابع: التكنولوجيا الحيوية والمواد الصيدلانية

[1] هربرت شيللر، المرجع السابق، ص 149.

يعد هذا القطاع من أكبر القطاعات وأكثرها نموا في الاقتصاد الحديث حيث تصل تكلفة البحث والتطوير في بعض البلدان إلى ملايير الدولارات، ولعل أبرز مثال على ذلك ما حققته مؤسسات تصنيع الأدوية إثر الأوبئة المزعومة مثل أنفلونزا الخنازير وقبله أنفلونزا الطيور فقد أقاموا العالم و لم يقعدوه من أجل تسويق لقاح له آثار جانبية ومخاطر أكثر من إيجابياته، فإذا نظرنا إلى عدد الوفيات بسبب هذا الداء قد يصل إلى 10000 آلاف ضحية بينما تصل أعداد ضحايا الملاريا في إفريقيا أكثر من 50000 نسمة سنويا.

تعد أرباح المواد الصيدلانية قد فاقت كل التصورات إذ يعد هذا المجال الحيوي مجالا خصبا وهو من أكثر القطاعات نموا، وقد أدركت المؤسسات صاحبة التفكير التقدمي في هذا المجال أن مستقبل المنافسة في مجال الكيماويات يكمن في الأفكار، فقد استغلت مؤسسة "داوكيمكال" القيمة المستترة فقامت ببيع كثافة معرفية متمثلة في براءات اختراع فنجحت بخلق مصدر جديد وهام للإيرادات 125 مليون دولار سنويا، أي أربعة أضعاف ما كانت تربحه من قبل في غضون 18 شهرا فقط[1].

وقامت مؤسسة "بليفا" وهي إحدى مؤسسات الأعمال الكرواتية باكتشاف أحد المضادات الحيوية "الازيثروميسين" وقد أصبح اليوم من أكثر المضادات الحيوية مبيعا في العالم، ثم باعت براءة اختراعها (تمثل كثافة معرفية) إلى مؤسسة أخرى تسمى "بفيتزر" التي تسوقه باسم "زيتروماكس". وبلغت المبيعات المحققة 15 مليار دولار سنة 2001، وبفضل هذه العائدات الضخمة استطاعت "بليفا" أن تتوسع بسرعة في كرواتيا وبولندا وروسيا[2].

ويمكن قياس هذه التجارب بتجارب أخرى عديدة مثل مشروع "البيو-تكنولوجيا" المشترك في جامعة البرازيل "مختبر بيوبراز". وتجربة الدكتور "ريدي" الناجحة في الهند إذ أسس مختبره في الهند سنة 1993 بغية اكتشاف أساليب جديدة للعلاج بالأدوية، فحققت نجاحا كبيرا بعد حماية ومحافظة على ما توصلت إليه من معارف وتسويقها على الصعيد الدولي[3].

---

[1]- توماس ستيوارت، مرجع سابق، ص49.

[2]- كامل إدريس، مرجع سابق، ص11.

[3]- نفس المرجع السابق، ص ص 13-14.

إذن أصبح اليوم في الاقتصاد الجديد عنصر المعرفة من أهم العناصر والموارد لأي مؤسسة اقتصادية، حيث أصبحت هناك مؤسسات تدير[1]مصانع كيماويات كبيرة تنتج منتجات لحساب أكثر من مؤسسة واحدة، وفي كل عام تنجز مؤسسات الكيماويات معاملات بقيمة 1.4 تريليون دولار، تولى أمرها جميعا في ما مضى تجار جملة ومندوبو مبيعات لحساب مؤسسات الكيماويات أما الآن فسوف تتولى معالجة قسم منها مؤسسات جديدة أصولها الوحيدة عبارة عن حاسبات خادمة وزبائن وسمعة ومعرفة.

[1]- توماس ستيوارت، مرجع سابق، ص50.

المطلب الثالث: سمات وركائز الاقتصاد المعرفي

إن اقتصاد المعرفة يتضمن الاستخدام الكثيف للمعرفة في القيام بالنشاطات الاقتصادية وفي توسعها وتطورها، ومما يلاحظ بصورة بارزة ومهمة، العلاقة بين اقتصاد المعرفة ومجموعة من السمات والركائز التي أسهمت بشكل مهم جدا في توسيع وتأكيد الاقتصاد المعرفي.

الفرع الأول: سمات الاقتصاد المعرفي

ويتسم هذا الاقتصاد بخصائص هي الاعتماد على الجهد الفكري والتعلم والبنية التكنولوجية ومجموعة من الحوافز المساعدة.

أولا: الاعتماد على الجهد الفكري

ويعني الاعتماد شبه الكامل على العنصر البشري باعتباره رأسمال فكري ومعرفي وإحلاله محل الموارد الأخرى، أي أن العمل المعرفي القائم على البحوث والتطوير والابداع والابتكار أصبح يعد نظاما فعالا وسمة من سمات الاقتصاد المعرفي[1].

وكلما كان الاعتماد على الكفاءة البشرية كانت المردودية أكبر فمثلا نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى كل سنة إلى محاولة استيراد العلماء والكوادر حتى أصبحت أكبر قوة في هذا المجال وذلك من خلال برنامج "البطاقة الخضراء Green Garde" والمنحنى التالي يبين عدد العلماء والمهندسين العاملين في مجال البحث والتطوير:

[1]- خليل حسن الخلف، مرجع سابق، ص18.

الشكل رقم (04) : أعداد العلماء والمهندسين العاملين في مجال البحث والتطوير في الوطن العربي والعالم للعام 1996.

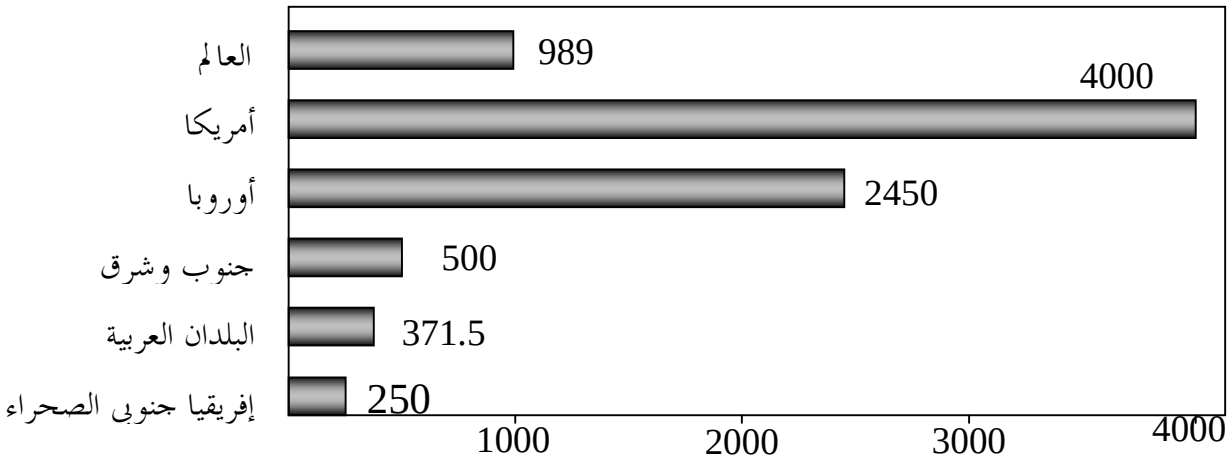

المصدر: هاشم الشمري، الاقتصاد المعرفي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 24.

إن الشكل الذي سبق يبين لنا عدد العلماء في العالم لكل مليون نسمة، فنجد أن متوسط عدد العلماء العالمي قد بلغ 989 عالم، وقد بلغ عددها في الولايات المتحدة الأمريكية 4000 عالم لكل مليون نسمة، أما في البلدان العربية فقد بلغ عدد العلماء 371.5 عالم لكل مليون نسمة، وهذا يظهر افتقاد البلدان العربية للعلماء والباحثين في هذا المجال.

ثانيا: التعليم أساسي للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية

ومن سمات الاقتصاد الجديد اعتماد التعلم والتدريب المستمرين وإعادة التدريب أو ما يسمى بإعادة التأهيل المستمر وذلك من أجل رفع الكفاءة ومواكبة التطورات من خلال برامج البحث والتطوير حيث نلاحظ الشكل رقم 05، ويتعين على الحكومات توفير نظم وإجراءات من أجل تسهيل عملية التدريب والتكوين تتماشى ومتطلبات العصر الحديث فضلا عن المهارات الإبداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعلم مدى الحياة[1].

[1]- حسين عبد المطلب الأسرج، مرجع سابق، ص 63.

ثالثا: البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصال

وذلك بسبب الاعتماد الهائل على المعرفة والمعلومات والسرعة الفائقة التي يتميز التعامل بها حيث لابد أن توفر الحكومات والدول تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل توظيفها لأجل زيادة الفعالية لما لها من تأثير على الحياة الاجتماعية والاقتصادية بشكل عام، وتعد جاهزية الاقتصاد بالبنية التحتية أحدى سمات الاقتصاد المعرفي حيث يظهر ذلك بوضوح اكبر في الشكل التالي:

الشكل رقم (05): دليل جاهزية الربط الشبكي

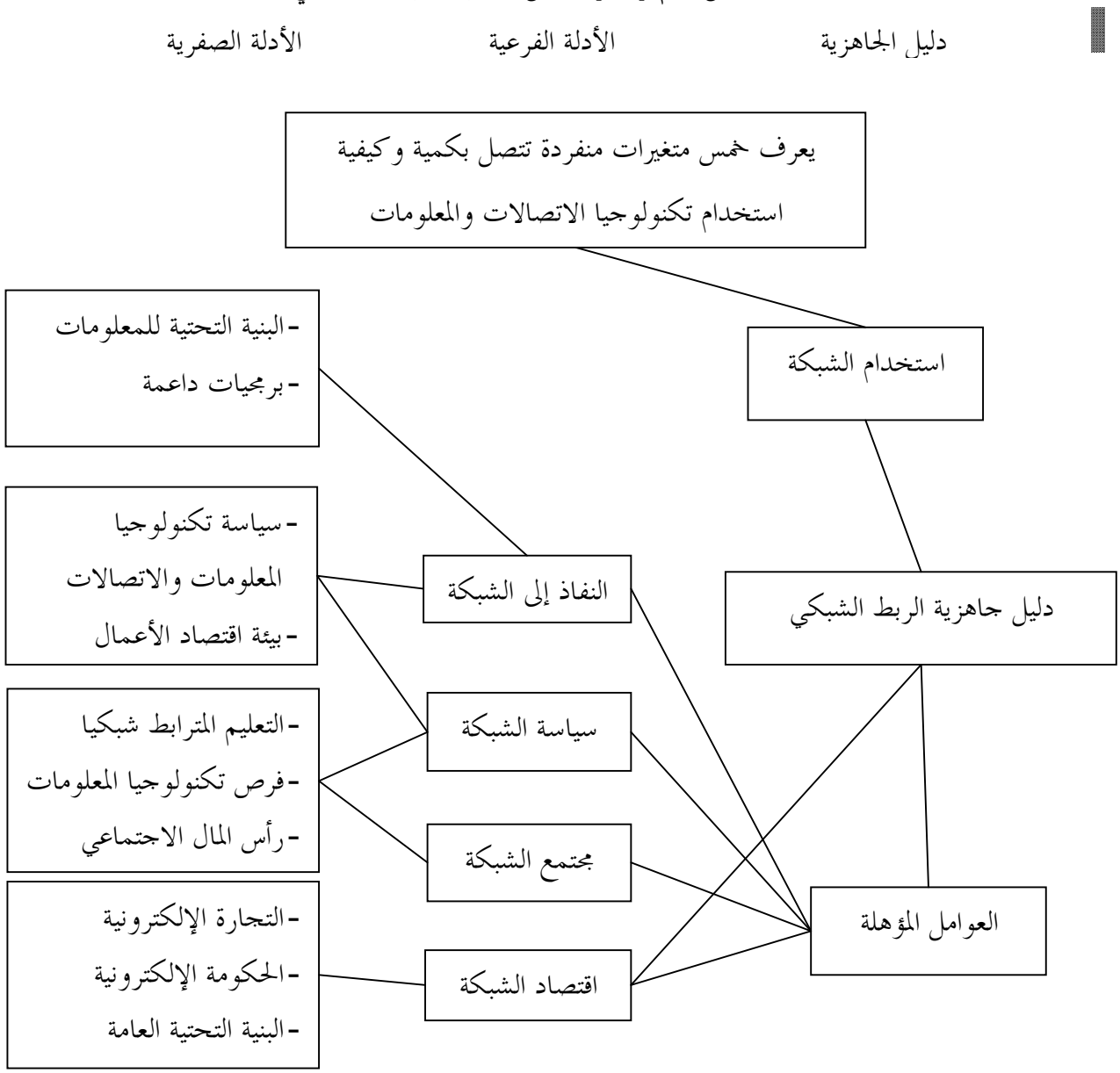

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا"، مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003، ص63.

إن الشكل يبين لنا علاقة جاهزية الربط الشبكي بالعوامل المؤهلة والمساعدة لذلك، حيث أن من بين أهم العوامل هي البرمجيات الداعمة والمعلومات وفرص التكوين من أجل بناء مجتمع مرتبط شبكيا، ولابد من سياسة حكومية نسعى لتأكيد ذلك.

رابعا: الحوافز المساعدة

تقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير الأطر القانونية والسياسية من أجل حماية المهارات البشرية وإشعارهم بالراحة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والنمو وأيضا من جهة أخرى تخفيض التعريفات الجمركية على التكنولوجيا وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية من خلال برامج البحث والتطوير[1] كما نلاحظ من الجدول التالي:

الجدول رقم 2 : نسبة الانفاق على البحث والتطوير من الناتج القومي الاجمالي

1990-1995

مجمـــوع البلـــــدان	نسبة الإنفاق على البحث والتطوير(%) من الناتج القومي الإجمالي.
الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، السويد.	3.1
ألمانيا، فرنسا، كندا، إيطاليا، المملكة المتحدة، أستراليا.	2.4
اليونان، البرتغال، إسبانيا.	0.7
تركيا، المكسيك.	0.4
الدول العربية.	0.2

المصدر: معن نسور، تطوير الموارد البشرية وإقامة اقتصاديات المعرفة والابتكار في الوطن العربي، المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2004، ص10.

[1]- نفس المرجع السابق، ص63.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن الدول العربية مجتمعة رغم الثروات التي تمتلكها، إلا أنها لا تخصص للبحث والتطوير سوى نسبة0.2 % من الناتج الاجمالي وهذه النسبة قليلة جدا مقارنة بامكانيات الدول العربية، ونجد اليابان التي تعد من أفقر الدول من حيث الامكانيات والثروات تخصص3.1 % من مجموع الناتج الاجمالي وهذا يدل على مكانة للبحث في الهيكل الاقتصادي لها.

إن الدول المتقدمة عرفت قيمة البحث والتطوير وما يمكن أن يحققه وهذه النسب تعكس وعي الحكومات لقيمة البحث والتطوير.

الفرع الثاني: ركائز الاقتصاد المعرفي

إن الاقتصاد المعرفي يقوم على ركائز، ونجد هنا خلطا كبيرا في هذا المفهوم، فكثيرا ما نجد من يتحدث عن السمات التي يتسم بها على أنها ركائزه، إلا أن هناك ثلاثة ركائز أساسية للاقتصاد المعرفي ذكرها "توماس ستيوارت" في كتابه السالف الذكر وهي:

أولا: الركيزة الأولى: المعرفة ما نشتريه ونبيعه

إذ يرى أن المعرفة هي ما أصبحت تباع وتشترى اليوم على غرار الصحف والإعلام والسلع التي تنفق فيها مليارات الدولارات سنويا على شكل إنفاق في البحث والتطوير إذ تشكل المعرفة أكثر من 50% من تكلفة إنتاج معجون الأسنان مثلا.

ويزيد أن المعرفة تزداد أهميتها مع مرور الزمن ويزيد بدوره الطلب عليها حيث يتراوح الإنتاج العالمي السنوي من المعلومات الجديدة بين 700 و2400 تيرابايت (TERABYTES) ويعادل كل ترابايت مليونا من الكتب العادية، ليس بالضرورة كلها معلومات مفيدة[1].

إذ لابد من وجود معلومات رديئة، إذ يوجد (يواصل) خمس الإنتاج المعلوماتي مثلا إنتاج ورقي فقط في الكتب والصحف والدوريات والباقي فهي عبارة عن مستندات مكتبية والواقع أنه يشمل حتى الصور وأفلام الترفيه...الخ، ما يؤكد ويدعم هذه الفكرة حجته المتمثلة في مجال تخصيص نفقات بعض

[1]- توماس ستيوارت، مرجع سابق، ص22.

المؤسسات فمثلا: أنفقت مؤسسة "جينيتك GENETECH" وهي مؤسسة عاملة في مجال التكنولوجيا الحيوية 367 مليون دولار في شكل بحوث و95 مليون دولار في إنفاقها على المباني والمعدات.

وفي نفس السنة أنفقت مؤسسة "فايزر FIZER" للأدوية 2.8 مليار دولار في البحوث والتطوير مقابل 1.6 مليار دولار في الأصول والمباني والمعدات، وفي سنة 2000 استثمرت مؤسسة "بروكتر وجامبل Procte and Gamble" 1.9 مليار دولار لاكتساب المعرفة عبر البحوث والتطوير و3.7 مليار دولار لنشر المعرفة عبر الإعلان وبالمقابل دفعت 03 مليار دولار نظير ممتلكات ومنشآت صناعية ومعدات[1].

لقد أصبحت المعرفة هي ما نشتريه ونبيعه في الواقع شئنا أم أبينا ذلك فلو تأملنا قليلا لوجدنا أن أكبر مؤسسة في العالم هي مايكروسوفت "Microsoft" وأن أغنى رجل في العالم هو "بيل غيتس" فهو لا ينشط في حقل البترول والطاقة ولا الصناعات الثقيلة بل ما كانت مؤسسته تمتلك مباني كبيرة أو وسائل إنتاج ضخمة، وإنما حقق ما حققه من خلال بيع معارف كان الناس في حاجة لها وزادت أهميتها مع مرور الوقت. نفس الشيء مع مؤسسة "جوجل google" وهي رائدة محركات البحث بل أصبح هذا الاسم مرادفا لكلمة بحث بل وأكثر من ذلك أدرجت في القواميس بمعنى بحث، ويعد مالكها من أغنى رجال العالم وحقق هذه الثروة الضخمة من خلال بيع المعرفة.

ونفس الشيء بالنسبة لـــ "أوبرا وينفلي OPERA" وهي أغنى امرأة في العالم وصنفتها مجلة "فوريس" ضمن قائمة أكثر 100 شخصية مؤثرة في العالم لـــ 03 مرات على التوالي وهي لا تبيع غير المعرفة.

لقد أصبح القرن الواحد والعشرين يقينا أن المعرفة هي ما يباع ويشترى هذا ما جعله الاقتصاد المعرفي حقيقة، وهي تعد في نفس الوقت أهم ركائزه.

ثانيا: انتصار الأصول المعرفية

كنا قد تطرقنا في النقطة السالفة إلى أن الأهمية الآن قد تحولت نحو المعرفة وقد بينا كيف أن الإنفاق قد زاد من أجل الحصول عليها بطريقة ملفتة للانتباه.

---

[1]- نفس المرجع، ص27.

وكنتيجة لها زادت أهمية الأصول المعرفية مقارنة مع الأصول المادية والمالية إلا أنه لم يلغيها، كل ما هناك ظهور المعرفة كأصل زادت قيمته حتى أصبحت أهم الأصول على الإطلاق لما تضيفه لقيمة العمل وظهر مع هذه الطفرة مفهوما جديدا هو الرأس المال الفكري وهذا المفهوم يتمثل في الموهبة والمهارات والمعرفة التقنية والعلاقات والشبكات التي تجسدها، الممكن استخدامها لخلق الثروة وتتبع مهنة المحاسبة وسيأتي التفصيل فيها في المبحث اللاحق[1].

ثالثا: تغير الأساليب الإدارية والاستراتيجية بما يخدم الاقتصاد المعرفي

إن الأساليب الإدارية والاستراتيجية لابد لها أن تتغير لتصبح أكثر مرونة فمع هذا التغير الحاصل في عالم الاقتصاد وما تبعه من تغير في مفاهيم هذا العصر نلاحظ جمود الأنظمة المحاسبية والضريبية بشكل ينبئ عن قصر نظر المنظرين في هذه العلوم، فنجد مثلا أن مؤسسة مايكروسوفت تبلغ قيمة أملاكها العقارية 1.05 مليار دولار أي نحو 0.2% من القيمة السوقية للمؤسسة ككل والتي تبلغ نحو 550 مليار دولار وتبلغ فاتورتها من الضرائب نحو 14 مليار دولار سنويا، في حين تبلغ قيمة مؤسسة "بوينغ BOEING" السوقية نحو 40 مليار دولار، أي أقل من عشر القيمة السوقية لمؤسسة مايكروسوفت وتقدر الضرائب العقارية لمؤسسة بوينغ سنويا بـــ 5.5 مليار دولار أي تقريبا نصف المبلغ الذي تدفعه "مايكروسوفت"[2].

إن هناك مشكلة في تحصيل الضرائب في العصر الحديث حسب رأي "تشيباخ" (المدير التنفيذي لرابطة المحافظين القومية) " لأن الأنظمة الضريبية أقيمت من أجل اقتصاد التصنيع في عقد الخمسينات وليس من أجل اقتصاد عالي التكنولوجيا والخدمات" وعليه فلابد من وضع معايير جديدة للمحاسبة والتحصيل الضريبي من أجل مسايرة العصر ومن أجل مرونة أكبر.

[1]- توماس ستيوارت، مرجع سابق، ص31.

[2]- نفس المرجع السابق، ص ص42-43.

المبحث الثالث: أشكال رأس المال المعرفي وطرق قياسه

قديما كان العامل أقل أهمية من الآلة التي يعمل عليها، و لم يكن لوجوده مبرر سوى أن يراقب الآلة أو يغذيها بالوقود أو المواد الخام، كعامل الفحم في القطار البخاري مثلا، في ذلك العصر تغلبت الآلة على العامل أمام المستثمرين فكان الاعتماد عليها واضحا مما نتج عنه تقليل أهمية العنصر البشري.

أما في عصرنا فأصبح رأس المال المعرفي هو مصدر الثروة وارتفعت بدورها قيمة العنصر البشري لذلك لابد من تعريف رأس المال المعرفي بطرح النظريات الحديثة في هذا الجانب إضافة إلى التطرق إلى طرق قياس وتنشيط هذا المورد الهام.

المطلب الأول: ماهية رأس المال الفكري

هناك الكثير من التعاريف التي تحاول أن توجد معنى شامل لمفهوم رأس المال الفكري، لكن ما يمكن أن نلاحظه دائما في هذا الجانب عمومية التعاريف وسطحيتها في بعض الأحيان.

ويبدو أن السبب في ذلك يرجع من جهة إلى حداثة العلم وقلة الكتب التي ناقشت أو تناولت الموضوع، حيث يجد الباحث والمتتبع في الموضوع نسخ قد يصل في بعض الأحيان إلى النقل الحرفي لفصول من كتب أخرى بشكل يسيء للبحث العلمي بطريقة تجعلك لا تحترم ما يأتي به في كامل بحثه.

ومن جهة أخرى حسب "أحمد الخضيري" فإن السبب يرجع إلى تخوف الكثيرين وخشيتهم من طرق أبوابه وفهم مضمونه، لهذه الأسباب نجد هذا الخلط في المفاهيم والتعاريف تشوّش على المعنى الحقيقي الكامن في الموضوع.

والأكثر من ذلك الخلط الواقع في التسميات فهناك من يفرق بين رأس المال الفكري ورأس المال البشري وهناك من يراهما اسمان لمفهوم واحد وسنتناول كل هذه التعاريف بمزيد من التفصيل. فيعرفه "علاء الدين يوسف" فيقول: "يمثل رأس المال البشري القدرات الفطرية والمكتسبة لدى كل فرد والتي تؤدي إلى زيادة القيمة الاقتصادية المضافة لكافة مجالات الأعمال إذا أحسن استثمارها مثل باقي الأصول"[1].

---

[1]- علاء الدين يوسف، عائد الاستثمار في رأس المال البشري: قياس القيمة الاقتصادية لأداء العاملين، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص171.

رأس المال الفكري يعرف على أنه: "المعرفة التي يمكن تحويلها إلى أرباح". وعند تعريفه بصورة دقيقة قد لا نصل إلى تعريف واضح ومحدد، فقد تطلق تسميات عديدة ومختلفة عليه فيسمى رأس المال البشري، رأس المال المستهلك، رأس المال الثقافي، رأس المال العلاقات...الخ"[1].

ويرى رائد علم الاقتصاد المعرفي "توماس ستيوارت" أن رأس المال الفكري ببساطة هو: "الأصول المعرفية المتمثلة في الموهبة والمهارات والمعرفة التقنية والعلاقات، وكذلك الماكينات والشبكات التي تجسدها الممكن استخدامها لخلق الثروة وتتبع مهمة المحاسبة".

ويضيف في تأكيد وتعميق معناه أن رأس المال الفكري هو ما يحول المواد الخام وتجعل لها قيمة أكبر وقد تكون (هذه المواد الخام) مادية مثل: معرفة تركيبة كوكا كولا أصل فكري يحول مقدارا من السكر والماء وثاني أكسيد الكربون ومكتسبات الطعم يساوي قروشا قليلة إلى شيء تدفع فيه دولارا أو أكثر في بعض الأحيان.

وقد تكون حسب نفس الكاتب معنوية وغير ملموسة كالمحامي مثلا يستخدم المعلومات، إذ أنه يأخذ الحقائق في قضية ما (والتي تعد بالنسبة إليه مواد خام) ويتصرف فيها (يحولها) بمعرفته للقانون لينتج مخرج له قيمة بالنسبة للقضية التي يأخذ عليها أجرا، هكذا يحول الرأسمال الفكري المواد الخام المعنوية إلى عائد (دخل) وإن كانت مهنة المحاماة التي استدل بها ليست مهنة حديثة أفرزها التطور الحاصل (بل هي عريقة في التاريخ) إلا أنها تصلح كمضرب للمثل من أجل توصيل معنى أبلغ وأشمل.

ونفس الأمر بالنسبة إلى مؤسسات الأعمال، إذ قل بشكل لافت للانتباه اعتمادها على أصولها المادية فالوكالات الإعلانية والمؤسسات المهنية ومؤسسات خدمات الاستشارات والحاسب الآلي تستخدم قدرا كبيرا من تكنولوجيا المعلومات، إلا أن أصولها تتكون من المكاتب والمقاعد وطاولات الاجتماعات...الخ، إلا أن قيمتها السوقية تفوق بكثير (في بعض الأحيان) مؤسسات لها من العتاد والأراضي والمباني ما يصنفها من المؤسسات الضخمة[2].

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص32.

[2]- نفس المرجع السابق، ص ص32-33.

إذ أن مصانع الإسمنت أو حتى مصانع الصلب حسب نفس الكاتب هي مصانع ضخمة وتنفث الدخان الأسود الكثيف من فوهتها لكن قيمتها السوقية تكون في بعض الأحيان أقل من عشر قيمة مؤسسة مثل "جوجل Google" أو "مايكروسوفت Microsoft" أو "ياهو Yahoo " وكل ما تمتلكه هو ثلاثة حاسبات خادمة. أي حسب ما سبق يمكن القول أن سبب تفوق مؤسسات معينة على أخرى يكمن في رأسمالها الفكري.

قد تنبأ "راجات جوبتا RAJAT GUPTA " رئيس مؤسسة "ماكينزي الاستشارية" بأنه خلال عشر سنوات ستوجد على الأقل مؤسسة طيران واحدة تكاد لا تمتلك شيئا من الأصول المادية وتعتمد بدلا من ذلك على ميزانية عمومية افتراضية (حسب نفس الشخص) مؤلفة من أصول معنوية، علامة تجارية، نظام حجز حقوق هبوط وقاعدة بيانات.

إن هذا العصر هو عصر المعرفة وأصبح الرأسمال الفكري هو المتحكم والموجه لدقة الاقتصاد، إن عدد الأمثلة والحجج الواردة والمدعمة لنفس الفكرة لا تعد ولا تحصى ولا تكفينا هذه الصفحات لذكرها لكن الحقيقة التي تؤكد نفسها هي تراجع قيمة الأصول المادية والمالية وبروز مفهوم المعرفة المنتجة والمربحة وذات المردودية العالية القادرة على تحويل المواد الخام والمواد الأولية إلى دخل أو عوائد، وتكون التكاليف فيه أقل بكثير من تكاليف الاقتصاد التقليدي (المادي) حيث يقول "مايك زافيروسكي" (الرئيس السابق لقطاع الإضاءة في مؤسسة جنرال إلكتريك) مؤكدا هذه الفكرة "في الماضي كانت القاعدة الأساسية لزيادة الطاقة الإنتاجية هي أن قطاع الإضاءة يحتاج إلى دولار من الاستثمارات ليحصل على دولار من الطاقة الإنتاجية أما الآن فنحن نحتاج إلى 12.5 سنتا"[1].

المطلب الثاني: أشكال رأس المال الفكري

إن راسمال (المعرفي) الفكري قد يظهر في عدة أشكال كشكل بشري أو هيكلي، كل تناوله حسب رؤيته لمفهومه فيرى "توماس ستيوارت" أن المؤسسات المعاصرة تتكون من أصلين هما أصول مادية والمتمثلة في المباني والمعدات ووسائل النقل (أي التي يمكن تسجيلها محاسبيا) وأصول معنوية غير ملموسة وهي

[1]- نفس المرجع السابق، ص ص 36-37.

الأصول التي تبقي قيمة المؤسسة الاقتصادية السوقية عالية أو أعلى من قيمة أصولها المادية فقط، والتي لا يمكن تسجيلها محاسبيا بشكل دقيق.

والتي لخصها في رأس المال الفكري وقسمه أيضا إلى ثلاثة أقسام وهي:

- **رأس المال البشري :** والمتكون من مهارات ومعارف الأفراد.
- **رأس المال الهيكلي:** والمتمثل في براءات الاختراع، العمليات، قواعد البيانات، الشبكات...الخ.
- **رأس مال الزبائن:** والمتمثل في العلاقات بالزبائن والموردين.

ويجسدها في الشكل التالي:

الشكل رقم (06) : نموذج رأس المال الفكري

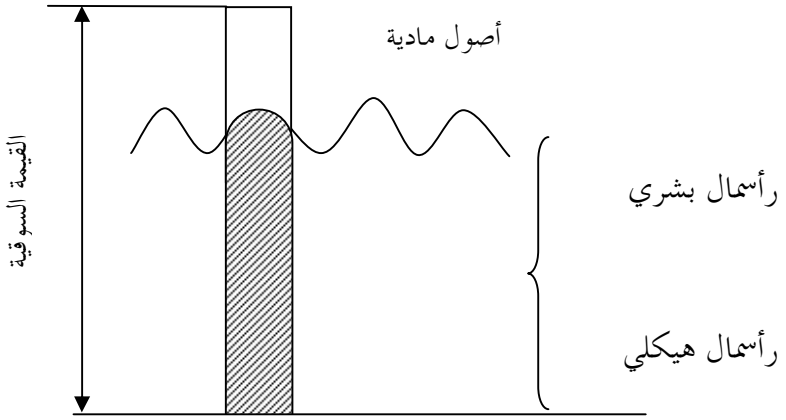

المصدر: توماس ستيوارت، ثروة المعرفة: رأس المال الفكري ومؤسسة القرن الواحد والعشرين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2004، ص33.

يبدو أنه من غير اللائق اعتماد هذه الفكرة كحقيقة واقعة، إذ لابد من توسيع دائرة الفكر أكبر من ذلك واستعمال مزيد من الخيال الواعي على حد قول "ألبرت آينشتاين": "الخيال أفضل من المعرفة لأنه مصدر التقدم الشخصي والثقافي والاقتصادي، وهو كامن في القدرة على الوقوف على أسس المعارف الثابتة والتطلع إلى ما وراءها على حدود الاكتشافات"[1].

[1]- كامل إدريس، مرجع سابق، ص 01.

فلا يمكن أن يكون رأس المال البشري محتوى في رأس المال الفكري، بل العكس هو الصحيح، فالفكر على مر العصور يرتبط بالإنسان وليس العكس، فليس كل البشر مفكرين لكن كل المفكرين هم فئة من البشر فمثلا مؤسسة "سامسونغ SAMSUNG" الكورية لها أصول مادية متمثلة في العقارات والمباني ووسائل النقل والمعدات...الخ، التي يمكن تسجيلها محاسبيا وهناك أيضا رأسمال غير ملموس مثل رأس المال البشري وفيهم المدراء والموظفين والعمال والحراس وعمال الشحن وعمال التوزيع والسائقين...الخ، ومن بينهم مجموعة (فئة) الإداريين البارعين الذين وضعوا استراتيجية للمؤسسة لابد من تحقيقها في أجل معين، وعلى هذا الأساس وجهوا كل عمليات البحث والتطوير لتجسيد آمال (استراتيجية) المؤسسة، والبحث والتطوير وقيمة ما ينفق فيه هو الشكل المادي لمقدار الإنفاق من أجل الحصول على المعرفة التي يمكن تلخيصها برأس المال الفكري (الذي قام به رأس المال البشري) وهم مجموعة أفراد على قدر عالي من التكوين والإبداع والمهارة والمعارف مختارين بعناية من أجل تجسيد أهداف المؤسسة، وتنتج عن هذه البحوث مجموعة من براءات الاختراع التي تعزز مكانة المؤسسة على المستوى المحلي والعالمي وتبقيها رائدة بفضل استراتيجية بناء العلاقات مع الزبائن (مقدار من الثقة يبقى على زبائن المؤسسة) وعلاقات في نفس الوقت مع الموردين الذين يقومون بتوصيل الطلبات في أوقات محددة والتي يمكن أي تأخير ولو كان دقائق (حسب لغة الاقتصاد المتقدم "الجاد") إلى حدوث خسائر تفوق الخيال، هكذا نلاحظ أن ما ذكره توماس ستيوارت لم يكن بالدقة التي نبني عليها باقي الأفكار.

حيث أن رأس المال الفكري ويتمثل في المعرفة القادرة على تحويل المواد الأولية إلى عائد أو ربح والذي يتجسد بصورة أوضح في براءة الاختراع (كدجاج كنتاكي أو تركيبة إعداد كوكا كولا أو حتى اختراع إلكتروني قائم في صناعة بشكل ما...الخ).

أما رأس المال الهيكلي فهو مجموعة العمليات وقواعد البيانات والشبكات...الخ، التي ينبني عليها العمل، لكن لا يبدو صحيحا أن براءات الاختراع جزء من رأس المال الهيكلي إذ لا يمكن أن نضع براءات الاختراع في نفس كفة البيانات والعمليات التي تقوم بها أي مؤسسة، كما يمكن مقارنة التقريب بين براءات الاختراع والمهارة والمعارف التي يتمتع بها العنصر البشري (عادة هي نتاج هذه المهارة) أي أنها جزء من رأس المال الفكري المحتوى في العنصر البشري.

إذا أردنا إعادة لصياغة هذه الجملة من التعاريف يمكن ترتيبها على النحو التالي:

الفرع الأول: رأس المال البشري

وهو مجموع الأصول المعنوية وغير الملموسة التي تمتلكها المؤسسة وتخصص لها في العادة إحدى أهم الإدارات وهي إدارة الموارد البشرية.

الفرع الثاني: رأس المال الفكري

وهو من الأصول المعنوية محتوى في رأس المال البشري متمثل في المهارات والمعارف التي يتمتع بها فئة من باقي الأفراد تميزهم وتتميز بهم المؤسسات القادرة على الإنتاج الفكري الواعي والموهوب المتمثل في براءات الاختراع أو حتى تميز الخدمات المقدمة من المؤسسات وجعلها (المؤسسة) علامة مميزة تستمد قيمتها من علامتها في السوق.

تتجسد من خلال بحوث للتطوير ترعاها المؤسسات من خلال إنفاق تحفيزي (على البحوث والتطوير) لتستفيد منها على شكل براءات اختراع تستثمرها هذه المؤسسات كي تزيد عوائدها باستغلالها.

الفرع الثالث: رأس المال الهيكلي

والمتمثل في العمليات وقواعد البيانات والشبكات والهياكل...الخ، التي تمتلكها المؤسسة من أجل تحقيق أهدافها.

الفرع الرابع: رأس مال العلاقات

وهي تتمثل في مجموعة العلاقات العامة التي تمتلكها المؤسسات سواء مع الزبائن من خلال الحفاظ على جودة النوعية من السلع والخدمات ونوعية التسويق وخدمات ما بعد البيع وطرق السداد...الخ، والمعروفة بنظرية الجودة الشاملة، أو مع الموردين الذين يعدون من أهم العمليات في الإنتاج سواء في نوعية المواد الخام أو سرعة التسليم...الخ.

وعلاقات مع وسائل الإعلام والترويج التي تبقيها في اتصال مباشر مع العالم الخارجي وتخرجها من بوتقة التقوقع، وهناك أيضا علاقات ترتبط مع المؤسسات المنافسة التي تسعى إلى تعزيز مكانتها معهم وأخذ حصة في السوق المحلي والعالمي وأيضا لابد من بناء علاقات مع المؤسسات الحليفة أو المكملة لها من أجل (نفس السبب) التموقع. ويمكن أن نسمي هذه الأخيرة بالتسويق المعتمد على مزيد من المعرفة.

إن اللبس الذي وقع من طرف العالم "توماس ستيوارت" يكمن في تنميط وإيجاد مكان لرأس المال الفكري، ويحتوي حسبه على الرأس مال البشري رغم أن الحل بسيط ويكون كالتالي:

رأس المال المعرفي (وليس الفكري) يحتوي على كل الباقين، ويمكن أن نوضحها باختصار في الشكل التالي:

الشكل رقم (07) : نموذج رأس المال المعرفي

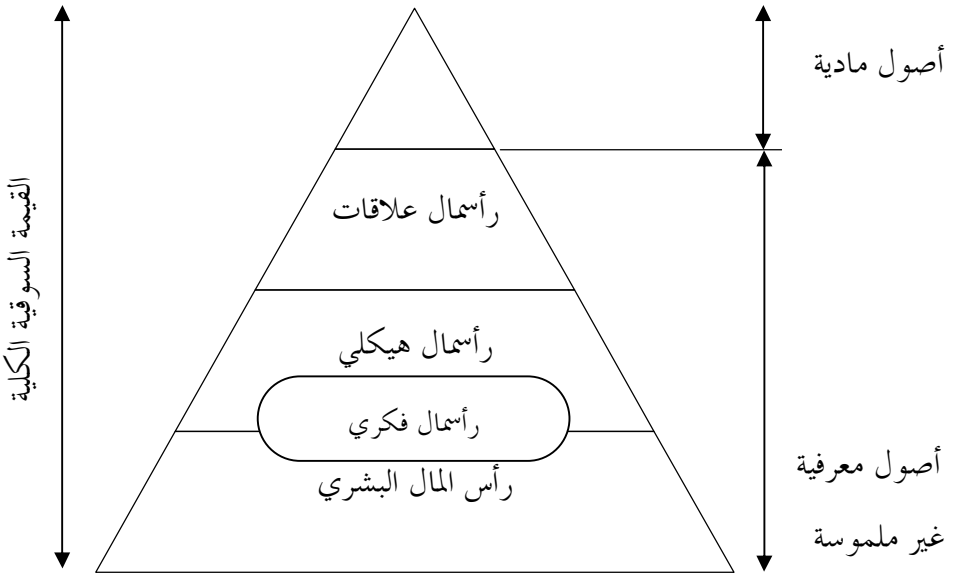

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على توماس ستيوارت، ثروة المعرفة: رأس المال الفكري ومؤسسة القرن الواحد والعشرين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2004، ص33.

أخيرا ما يمكن أن نلفت له الانتباه أن المؤسسات لها توجهات واستراتيجيات وحسب كل استراتيجية يكون تركيز عنصر (رأس المال) من العناصر على حساب الآخر، أي أن لكل مؤسسة كل هذه الأشكال من رأس المال إلا أن نوعا واحدا منها يكون بارزا على حساب الآخرين، وهو ما يجعله ميزة تنافس به نظيراتها في السوق.

المطلب الثالث: طرق تنشيط وقياس رأس المال المعرفي

إن رأس المال المعرفي يحتاج إلى عملية تنشيط دورية وذلك من أجل زيادة فعاليته، ونستطيع معرفة أثر التغير من خلال قياس أداءه، ويكون تنشيط وقياس رأس المال المعرفي على النحو التالي:

الفرع الأول: طرق تنشيط رأس المال المعرفي

لعله توضح من خلال ما تقدم أن العمل المعرفي يتم أداؤه حسب الطلب ويكون رأس المال الفكري هو أداة الإنتاج فيه وحتى تكون الإنتاجية عالية لابد من تنشيطه حتى يسهم في تميز المؤسسة وسط منافسيها ويكون تنشيطه بعدة طرق وهي[1]:

أولا: عصف الأفكار

وتهدف هذه الطريقة إلى إثارة القدرة الإبداعية للأفراد لتوليد أكبر عدد من الأفكار دون انتقاد وسخرية كاملة، لأن الجماعة تؤدي دورا كاملا في إظهار القدرات الإبداعية[2]. ويؤكد هذه الفكرة "باهارات ساستري" الرئيس التنفيذي لمؤسسة "هيلوابرين دوت كوم hellbrain.com" وهي بورصة للملكية الفكرية على الإنترنت: "آخر فكرة صممتها شارك فيها 65 شخصا على درجة عالية من التخصص"[3].

1. حلقات السيطرة النوعية:

وهي طريقة أدخلت في الصناعة اليابانية من قبل "ايشيكاوا" عام 1961 وتتمثل في انتقاء مجموعة من الأفراد الذين يعملون في اختصاصات متشابهة، ساعة في الأسبوع وطرح كل المشاكل التي يلاقونها ومحاولة إيجاد لها حلول.

---

[1]- توماس ستيوارت، مرجع سابق، ص61.

[2]- عادل حرشوش المفروجي وأحمد علي صالح، رأس المال الفكري: طرق قياسه وأساليب المحافظة عليه، القاهرة، 2003، ص 61.

[3]- توماس ستيوارت، مرجع سابق، ص60.

هذه الطريقة تساعد في زيادة تفاني الموظفين في أعمالهم وإلهامهم من الذين لهم نفس الاختصاصات بطرق إبداعية[1].

2. الإدارة على المكشوف:

وهي طريقة تتبع من أجل تطوير الأعمال والأفكار وتلقينها وتكون من خلال استخدام المعلومات المتحصلة سواء كانت في البيانات أو أذهان الأفراد في كل لحظة من خلال شحن القدرات الذهنية لهم لتوفير الجو الملائم لتوليد الأفكار كالاجتماعات واللقاءات...الخ، وتوظيف الراحة الذهنية في حل المشاكل بطرق إبداعية باستعمال البيانات والمعلومات كقاعدة أو أساس للارتكاز[2].

الفرع الثاني: قياس رأس المال المعرفي

القياس هو أمر جوهري لمعرفة إن كان هناك تغير أو إثبات تقدم أو جمود وربما تقهقر، ولمعرفة إن كانت الطرق المتبعة والوضعية الحالية وضعية مثالية أو جيدة أو ربما رديئة.

في الاقتصاد القديم يكون القياس تقني عادة بمقارنة الأرقام، تكاليف مع عوائد مع ضرائب...الخ، لكن في رأس المال الفكري أو المعرفي يمكن أن نعتمد على مؤشرات.

وتأتي هذه المؤشرات في شكل بيانات وتكون على النحو التالي[3]:

أولا: البيانات (الهيكلية) التنظيمية

والتي تكشف عن ما تمتلكه المؤسسة ككل ويقصد بها كل البيانات والعمليات والشبكات...الخ.

ثانيا: بيانات العلاقات

وتتحدد بالتفصيل الجهات الخارجية التي تتعامل معها المؤسسة مثل العملاء والموردين والمنافسين...الخ، وتجمع كل الإحصائيات عنهم.

ثالثا: بيانات العنصر البشري

---

[1]- عادل حرشوش المفروجي وأحمد علي صالح، ، مرجع سابق، ص 51.

[2]- نفس المرجع السابق، ص51.

[3]- علاء الدين يوسف، مرجع سابق، ص180.

وتكون مركبة من عدة معلومات منها:

1. لابد من إحصاء الأفراد داخل المؤسسات ومعرفة الفاعلية والنشاط داخلها.

2. إحصاء أصحاب المعارف والإبداع داخل المؤسسة.

3. إحصاء قيمة الاستثمار في التدريب والبحث والتطوير.

4. إحصاء العائد من الاستثمار.

ولابد من الحرص على تأكيد فيما جاء أن البيانات يستحيل أن تكون دقيقة بحيث أنها تنقل الواقع بل تسعى أن تكون موضوعية وعلمية قدر الإمكان من أجل أن تحاكي الواقع.

ولابد من الانتباه أن المعلومات توجه لمن يطلبها وغالبا ما يكون اهتمام الإدارة (المديرين التنفيذيين) بتحليل البيانات المالية، وفي نفس الوقت تقوم بإنفاق الملايين على تكنولوجيا المعلومات، ثم تقوم بتخزين البيانات فقط دون الاستفادة منها في دعم قرارات الإدارة العليا.

ولابد أن نبين أن قياس الاستثمار في رأس المال المعرفي يكون على ثلاثة مستويات هي:

أ- القياس على مستوى المؤسسة بحيث نلقي الضوء على العلاقة بين رأس المال المعرفي وأهداف واستراتيجيات المؤسسة ككل.

ب- القياس على مستوى وحدات العمل لتحديد مستوى الجودة البشرية لمعرفة والإنتاجية ونوع ودرجة التغير المطلوب في تلك الوحدات.

ج- القياس على مستوى أنشطة إدارة الموارد البشرية لمعرفة تأثير تلك الأنشطة على رأس المال المعرفي ومدى قدرتها على الاحتفاظ به وتطويره[1].

[1]- علاء الدين يوسف، مرجع سابق، ص ص181-182.

خلاصة الفصل

إن رأس المال المعرفي هو سبب وجوهر تقدم أي مؤسسة أعمال في ظل اقتصاد حديث يعتمد على المعرفة.

ومما لاشك فيه من أن وسائل الاتصال الحديثة وتكنولوجيا المعلومات سرعت من وتيرة العمل وتطبيق هذه المفاهيم الجديدة التي تسعى كل دول العالم الثالث لمحاولة اللحاق بالركب واستيراد التكنولوجيا وتأهيل الطاقات والموارد من أجل انتاج تكنولوجيا وتطويرها.

إن النظرية التي تسعى دول العالم الثالث إلى تجسيدها في ظل العولمة هي فكرة سبقتها بها اليابان وهي الاستعانة بالآخر من الأجل الاستغناء عن الأخر حتى نصبح نحن نشكل آخر بالنسبة لدول أقل منا نموا.

لكن، ما يمكن ملاحظته في دول العالم الثالث أننا لا نستورد ولا نستفيد من العولمة ووسائل الإعلام والاتصال إلا بالثقافة الأجنبية التي لا يبنى عليها عمل، بل إن الكفاءات في الدول المتخلفة لا تلقى أي اهتمام أو تشجيع حقيقي، في حين تسعى الاقتصادات المتقدمة إلى استيراد هذه الطاقات واستغلالها من أجل تحقيق قيمة مضافة.

فما يمكن أن تقوم به الدول والحكومات من أجل تهيئة اقتصاداتها وتطوير طاقاتها لتندمج في هذا الفلك الجديد؟ أو ما قامت به الجزائر بهذا الصدد؟

الفصل الثالث:

إجراءات السلطة العمومية في مجال التنمية البشرية

لاندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة

تمهيد:

بعدما بينا أهمية التنمية البشرية في القرن الحادي والعشرين خصوصا في ظل اقتصاد عالمي يكتسي صفة الاعتماد على المعرفة واعتبارها أهم مورد اقتصادي في عصر المعلومة وعصر السرعة كان لابد على الدولة الجزائرية من مواكبته.

وذلك من خلال تجديد وتطوير بنيتاها التحتية في قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال وإدخال التقنية لجميع القطاعات، مع زيادة الاهتمام بالموارد البشرية من خلال تنميتها والتي تكون من خلال إصلاح قطاع التعليم خصوصا التعليم العالي وقطاع الصحة وقطاع السكن والرفع من مستوى المعيشة ليتسنى لنا بعد ذلك تسهيل عملية الاندماج في الاقتصاد المعرفي.

ولمعرفة مقدار التقدم في إنجاز البرامج التي من شأنها تسهيل عملية الدمج كان لابد لنا من الوقوف على واقع الأرقام التي تعكس ذلك التقدم وذلك بعرض السياسات الحكومية وأهدافها التي سطرتها من أجل الوصول إليها، ثم تشخيص الواقع الحالي من خلال عرض الأرقام والتقديرات التي تعكس مدى تقدم البرامج ثم عرض أهم العوائق التي تحد من تقدم السياسات والفرص المتاحة لتسهيل الاندماج.

المبحث الأول: سياسات السلطة العمومية في الجزائر لتسهيل الاندماج في اقتصاد المعرفة

إن الحكومات والسياسات العالمية بدأت في التحرك الفعلي والجاد من أجل تهيئة بنيتها التحتية بما يتلاءم مع الاقتصاد المعرفي ولذلك تسعى الجزائر على غرار الدول المتقدمة إلى وضع بعض التدابير تسهل عملية اللحاق بالركب التقني والمعرفي العالمي.

كما أن اقتصاد المعرفة ليس اقتصادا جديدا بالكامل، فقد كان للمعرفة دور قديم ومهم في الاقتصاد، لكن الجديد هو أن حجم المساحة التي تحتلها المعرفة في هذا الاقتصاد أصبحت أكبر مما سبق وأكثر عمقا مما كان معروفا، بل أصبحت المعرفة هي العنصر الأهم في العملية الاقتصادية، وهي المنتج الأكبر في هذا الاقتصاد، وأن المعرفة، المعلومات وتكنولوجياتها هي التي تشكل أوجه الاقتصاد، سواء كانت هذه المعرفة مجرد معلومات أو بحوث علمية وخبرات ومهارات عملية.

إن إتباع برامج الإصلاح، بات أحد الشروط اللازمة التطبيق في السياسات الداخلية الحكومية لتتمكن الدولة من التفاعل مع المجتمع الدولي، غير أن إجراء المقارنة بين الجزائر وباقي دول الشمال الافريقي مع باقي دول العالم يكون لغير صالح هذه الأخيرة بسبب صعوبة الاندماج في السوق العالمي الذي يقوم بالأساس على المنافسة وتقسيم العمل على المستوى الدولي[1].

ولا شك أن تقسيم العمل على المستوى الدولي سوف يترك تأثيره على عملية التنمية، ومن ناحية أخرى فإن المنافسة يفترض قيامها بين الأنداد، أي تحقيق شرط التكافؤ المطلوب لذلك وهو تعظيم المنافع من هذا الاندماج. في ظل الظروف المتغيرة التي تسود الاقتصادات الدولية، والمنافسة الشديدة التي تضطر هذه الاقتصادات والدول لمواجهتها، تتحول المعرفة إلى أداة هامة من أدوات التعامل مع التطورات البيئة الدولية الجديدة، لذلك كان لزاما أن تقوم الجزائر بجملة من السياسات الإصلاحية بما يتلاءم مع هذه المتغيرات.

---

[1]- فرج عبد الفتاح فرج، العولمة ومقتضيات التنمية البشرية في شمال إفريقيا، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 09-10 مارس 2004، ص 63.

المطلب الأول: أهداف السلطة العمومية لبناء الاقتصاد المعرفي

هناك عدة أهداف تسعى الجزائر الى تطبيقها لتحسين المناخ الاقتصادي العام، وخاصة تلك المتعلقة بالتنمية البشرية، حيث وضعت عدة أولويات تسعى إلى تحقيقها، منها ما هو متعلق بالجانب التعليمي والتأهيلي أو الدخل أو الصحة، وهناك ما يتعلق بالجانب العام للاقتصاد كتوفير البنية التحتية، ومن بين هذه الأهداف نجد:

- دعم نشر المعرفة من خلال برامج تهدف إلى نشر المعرفة والعلوم بما في ذلك الشراكة القائمة بين الحكومة والجامعات ومؤسسات الأعمال ونشر التقنيات الجديدة بين أكبر عدد من القطاعات وتسهيل عملية تنمية البنى المعلوماتية.

- الارتقاء بالموارد البشرية من خلال تسهيل اكتساب المهارات وبصفة خاصة قطاع التعليم، كما تسهل التدريب المستمر داخل مؤسسات الأعمال.

- إصلاح منظومة التعليم، سواء على مستوى التعليم الثانوي أو الأساسي، فقد سخرت وزارة التربية طاقات كبيرة من أجل عملية رفع مستوى التدريس، أو على مستوى التعليم العالي الذي سخرت له إمكانيات ضخمة لتحسين هذا القطاع من حيث عدد المراكز الجامعية التي فتحت أو الجامعات التي أهلت أو مجالات التعليم المفتوح أو غيرها من دور التعليم.

- دعم الابتكارات التعليمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال[1].

- دعم التعاون بين المؤسسات التعليمية والمحيط من أجل رفع المهارات المعرفية عند هذه الأخيرة.

- تحسين وتوفير مناخ اجتماعي ومهني للأساتذة والباحثين، من أجل أداء مهامهم في أحسن الظروف، من خلال الرفع من قيمة الدخل واعتماد أنظمة تعويضية أكثر جذبا وتحفيزا من أجل تعزيز القدرات العلمية والتقنية.

---

[1]- يوسف حمد وآخرون، تنمية الموارد البشرية في اقتصاد مبنى على المعرفة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية – أبوظبي، الإمارات، 2004، ص111.

- وضع برنامج استراتيجي يتم انجازه مع انتهاء سنة 2013 بجعل كل الأجهزة التابعة للدولة إلكترونية.

- تحسين قطاع الصحة وتطويره بما يخدم الموارد البشرية عن طريق تحسين أنظمة الرعاية الصحية التابعة لها[1].

- زيادة الاستثمار الأجنبي والمحلي في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

- تطوير (تكنولوجيا) أنظمة الألياف البصرية والاتصالات عبر القمر الصناعي.

- السعي لإيجاد بيئة قانونية مستقرة لتنظيم المعاملات التجارية الإلكترونية، ولتمكين العاملين فيها باستشراف المستقبل .

- تطوير طرق حماية الملكية الفكرية داخل الدولة.

- جعل الإنترنت متاحة للجميع، وتتسع للجميع من خلال برامج طموحة تسعى إلى زيادة التدفق وسرعة الخدمات.

- التشجيع على التكوين في المعلوماتية لمحاربة كل أشكال الأمية.

- تأمين خصوصية في بيئة الإنترنت، من أجل زيادة المتعاملين في السوق الإلكتروني[2].

---

[1]- المرجع السابق، ص115.

[2]- خطاب رئيس الجمهورية عند افتتاح السنة الجامعية 2010- 2011، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010/10/28، www.elmouradia.dz، تاريخ الاطلاع: 02-11-2010، 30:09H.

المطلب الثاني: تدابير السلطة العمومية الجزائرية لتسهيل عملية الاندماج في اقتصاد المعرفة

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف قامت الحكومة بعدة تدابير تـــُتيح وتـــُساعد على عملية الاندماج في الاقتصاد المعرفي بطرق سريعة، وبناء على ذلك قامت الحكومة بسن قوانين وتطبيق قرارات من شأنها تعجيل عملية بناء اقتصاد معرفي، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تخصيص ميزانية ضخمة لتطوير البنية النحتية تـــُعد هي الأولى من نوعها، حيث فاقت قيمة الاعتمادات المسخرة[1] 280 مليار دولار أي ما يعادل 21.000 مليار دينار.

- تحسين أجور الموظفين إثر تطبيق القوانين الأساسية والأنظمة التعويضية الجديدة.

- زيادة التشجيع على البحث العلمي، حيث خُصصت له ما يفوق 540 مليار دينار لكل من التربية والتعليم والبحث والتكوين.

- تطوير قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال حيث خـــُصص له غلاف مالي يفوق 2.5 مليار دولار من أجل تطوير البنية التحتية لهذا القطاع الذي يُعد الركيزة الأساسية لعملية بناء اقتصاد معرفي[2].

- القيام بعملية تحسين المناهج الدراسية بشكل يساعدها على تسهيل عملية الانخراط في الحياة العملية[3].

- تعديل عمر البدء في الدراسة من 6 إلى 5 سنوات لأن الواقع يشير إلى أن التعليم لابد أن يكون مبكرا، و لذلك وضعت الحكومة برنامجا تأهيليا في إطار الدراسات التحضيرية.

- تطوير قطاع العدالة بشكل يضمن الحريات في المجتمع، ويحمي الكفاءات ويحافظ على حقوقهم وكذا حقوق الملكية الفكرية[1].

1- المرجع السابق.

2- بيان السياسة العامة، موقع رئاسة الحكومة، www.cg.gov.dz، تاريخ الاطلاع: 02-11-2010، 00: 10^{H}.

3- يوسف حمد، مرجع سابق، ص113.

- إنشاء وزارة للقيام بكل الأعمال التي من شأنها تحقيق التقدم في مجال الإعلام وتكنولوجيا الاتصال، وذلك للتكفل بجانب الاقتصاد الرقمي في الجزائر، من حيث توفير الإنترنت وزيادة تدفقها وتسهيل الاتصال ...الخ.

- تسهيل عمليات التعامل النقدي والتركيز، خصوصا على بطاقات الائتمان؛ حيث وزعت مصلحة البريد أكثر من 6.000.000 بطاقة لأصحاب الحسابات البريدية الجارية.

- بعث مشروع أسرتك من أجل تسهيل حصول العائلات على جهاز إعلام آلي.

- رفع عدد موزعي خدمات الإنترنيت إلى 95 موزع معتمد بعدما كان الاحتكار لقطاع الاتصالات التابع للدولة باستثناء الهاتف المحمول[2].

- إقامة ورشات ومشاريع تهدف لترقية تكنولوجيا الإعلام والاتصال في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثالث: نماذج عن تدابير السلطة العمومية في الدول المعتمدة على الاقتصاد المعرفي

يهدف هذا المطلب إلى تشخيص بعض التدابير التي قامت بها باقي الدول، أي أن الهدف ليس مجرد مقارنة ما نحن عليه بما وصلوا إليه، بل تنطلق فكرة المطلب من محاولة لإظهار المكانة التي نحن فيها مقارنة بما في الدول.

فبداية يمكن لنا أن نعرف أن هناك دولا قد قطعت شوطا هائلا في الاقتصاد المعرفي، سواء من حيث درجة التقدم المعرفي أو مقدار تجسيد برامج الاقتصاد في الواقع، أو حتى في الإمكانيات المسخرة للبحث العلمي.

ويمكن لنا أن نبدأ من خلال الإجماع الذي لاقاه أعضاء مؤسسة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة في لقاء 1998 لحقوق الإنسان، الذي أعلن مجموعة من المبادئ على رأسها:

---

[1]- وزارة العدل، www.mjustice.com، تاريخ الاطلاع: 02-11-2010، 00: 10^{H}.

[2] موقع وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، www.mptic.dz، تاريخ الاطلاع: 2010/09/12، 45: 15^{H}.

- حرية الاشتراك في الجمعيات والإقرار الفعال بالحق في المساومة الجماعية .

- إزالة جميع أشكال العمل الفكري أو الإجباري.

- القضاء الفعال على عمل الأطفال.

- القضاء على التميز في مجال التوظيف والمهن.

وهذه المبادئ تعد النواة الأساسية لقاعدة التنمية البشرية والحرية المنتجة للإبداع.

هذا في السياق العالمي، أما ما يتعلق بالدول المتطورة فيمكن تلخيصه في الآتي:

- لقد وضعت الولايات المتحدة الأمريكية سياسات العمل، والتوظيف الأساسية التي ما تزال نافذة الحاضر بوصفها جزءا من استراتيجية البرنامج الجديد .

- كما قامت سنغافورة بتطوير استراتيجية واعية لسوق العمل، تتلاءم مع اقتصاد مبني على المعرفة حيث قامت بوضع مراحل لعملية التطوير، ففي المرحلة الأولى ركزت على الصادرات وشجعت الاستثمارات الأجنبية بالتركيز على التكاليف المنخفضة وعلى قوة العمالة[1]. وفي المرحلة الثانية قامت بالتركيز على استثمارات أعلى من حيث الإنتاجية فشجعت وحسنت في مستوى التعليم والمهارات وقامت بوضع أجهزة جديدة لزيادة الإنتاجية وتحسين الجودة ثم قامت باستيراد التقنيات المتقدمة.

وفي المرحلة الثالثة تم وضع برنامج طموح سمي بـــ (سنغافورة 21) وهو يهدف إلى جعل سنغافورة عاصمة المواهب في منطقتها لتزيد بذلك قدرتها على المنافسة.

كما قامت أغلب الدول المعتمدة على المعرفة في اقتصادها بوضع قوانين وتشريعات تحفظ كل من المنافسة وحماية الملكية الفكرية وكانت تتصف بالمرونة مما ساعدها على الإبداع والتطوير فنجد الهند قد اهتمت بنظام الملكية الفكرية السليم كعنصر أساسي في تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي حيث قامت

[1]- توماس كوشان، تنمية الموارد البشرية في اقتصاد مبنى على المعرفة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية – أبو ظبي، الإمارات، 2004، ص ص133-134.

بوضع هدف التركيز على صناعة البرمجيات وتحتل المركز الأول في هذه الصناعة على المستوى العالمي واستطاعت أن تتبوأ مكانة مرموقة بين مصاف الدول المتقدمة.

كما أدت الإصلاحات الحكومية في البرازيل سنة 1996 خصوصا في الجانب التشريعي إلى رفع قيمة الاستثمار الأجنبي من 4.4 مليار دولار سنة 1995 إلى 32.8 مليار دولار أمريكي سنة 2000[1].

وجعلت السياسات المتبعة في كوريا الجنوبية اقتصادا يقوم على المعرفة حيث استطاعت أن تكون رائدة المعرفة عالميا وتفوقت حتى على الولايات المتحدة واليابان.

فحسب دراسة أجرتها مؤسسة التعاون الاقتصادي والتنمية في الدول الأعضاء فيها في جوان 2008 أن نسبة النفاذ إلى الإنترنت ذي الدفق السريع بلغت 21,3 % تأتي في مقدمتها كوريا الجنوبية[2].

المبحث الثاني: واقع البنية التحتية للاقتصاد المعرفي في الجزائر

مع التحولات الاقتصادية العالمية الراهنة تم الانتقال من الاقتصاد الصناعي المادي إلى الاقتصاد المعرفي. فبعد أن كانت الثروة الاقتصادية تتشكل من مكونات مادية وخدمية بسيطة انتقلت إلى مكونات مادية خدمية معرفية، فلم تعد الثروة الاقتصادية مخزونات من أملاك عقارية واحتياطات معدنية نفطية وغير نفطية ومنتجات صناعية تحويلية وسلع زراعية أو أرصدة نقدية، بل أصبحت تشتمل كذلك على تدفقات تكنولوجية ومعلوماتية ومالية واستشارية حقيقية وأهمها بشرية متمثلتا في لراس المال المعرفي، لذلك فإن دعم المحتوى المعرفي في الإنتاج الاقتصادي أصبح بمثابة القاسم المشترك للسياسات الحديثة.

إن الجزائر تسعى جاهدة لمجاراة ومواكبة الاقتصاد المعرفي، ولتحقيق هذه الغاية قامت الحكومة الجزائرية بعدة خطوات من أجل تنمية الموارد البشرية في الجزائر.

ويمكن لنا أن نقف على حجم هذه التدابير من خلال تشخيص الواقع بالأرقام وذلك من خلال الوقوف على كل من واقع التنمية البشرية في الجزائر وواقع قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال الذي يعد أهم وجهة من أوجه الاقتصاد المعرفي.

---

[1]- كامل إدريس، مرجع سابق، ص 06.

[2]- اللجنة الإلكترونية، الجزائر الإلكترونية 2013، موقع رئاسة الحكومة، ملخص ديسمبر2008، ص02.

المطلب الأول: تشخيص واقع التنمية البشرية في الجزائر

بعدما فرض الاقتصاد المعرفي نفسه كحقيقة عالمية، وأصبحت التقنية لغة العصر بسبب ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال، أصبح يشكل نمطا جديدا لحياة الأفراد وتعاملاتهم وكنتيجة لكل ذلك كان لابد من وضع تدابير وخطط من طرف الحكومات للالتحاق بهذا الركب العالمي، كتنمية الموارد البشرية وتحسين ظروف المعيشة بزيادة الدخل وتوفير الرعاية الصحية، وهذا ما قامت به الحكومة الجزائرية سواء على مستوى التعليم أو الصحة أو الدخل...الخ.

الفرع الأول: قطاع التعليم

يعد التعليم أحد أهم المؤشرات التي تعكس مستوى التنمية البشرية في أي مجتمع، ويعتبر من أهم الميادين التي تراهن عليها الجزائر لتحسين مواردها البشرية لأنه يعتبر القاعدة الأساسية لتحضير باقي القطاعات، وفي ظل المفاهيم الجديدة للاقتصاد الحديث فإنه لا يمكن الفصل بين نسبة التنمية البشرية والكفاءات.

الفرع الثاني: قطاع التربية

لقد سعت الجزائر للقيام بكثير من الإصلاحات لرفع المستوى الدراسي ولذلك الهدف قامت بتحسين ظروف الدراسة وزيادة المنشآت القاعدية[1] للدراسة وما يمكن ملاحظته هو زيادتها المستمرة إذ أن عدد المدارس الأساسية للطور الأول والثاني لسنة 2005 قد بلغ 17163 مدرسة وقد ارتفع العدد مع حلول سنة 2007 إلى 17429، أما عدد الثانويات فكان 1473 سنة 2005 وارتفع سنة 2007 إلى 1591، وبترقب ارتفاع العدد سنة 2010 إلى 1670.

أما عدد المدارس للطور الثالث فقد كان عددها سنة 2005، 3947 مدرسة ليرتفع عددها في سنة 2007 إلى 4272، ويترقب ارتفاع العدد في سنة 2010 إلى 4603.

كما هو موضح في الجدول التالي:

---

[1]- الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر بالأرقام، رقم 39، نشرة 2009، ص 22.

الجدول رقم (03): عدد المدارس في مختلف الأطوار

عدد السنوات / المدارس	سنة 2005	سنة 2007	توقعات سنة 2010
في الطور الأول والثاني	17163	17429	/
في الطور الثالث	3947	4272	4603
عدد الثانويات	1473	1591	1670

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نشرة 2009، ص21.

وما يمكن ملاحظته أيضا في هذا الباب زيادة عدد التلاميذ المسجلين حيث بلغ عدد التلاميذ في الطور الأول والثاني لسنة 2005، 4196580 تلميذ منهم 47.04% إناث، وعدد التلاميذ في الطور الثالث بلغ 2221328 منهم 48% إناث، وعدد التلاميذ المسجلين في الثانوية 1175731 منهم 58.38% إناث، وبلغ عددهم في سنة 2007، 3931874 تلميذ في الطور الأول والثاني بنسبة إناث بلغت 47.31%، وبلغ عددهم في الطور الثالث 2595748 منهم 49.33% إناث وبلغ عدد الثانويين 974745 منهم 58.56% إناث، ومن المتوقع أن يبلغ عددهم سنة 2010 حوالي 4269623 تلميذ في الطور الأول والثاني بنسبة إناث بلغت 52.82%، وبلغ عددهم في الطور الثالث 2856788 منهم 48.68% إناث وبلغ عدد الثانويين 1198599منهم 58.52% إناث[1]

كما هو موضح في الجدول التالي:

[1] الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر بالأرقام، رقم 39، نشرة 2009، ص 23.

الجدول رقم (04) : تصنيف التلاميذ إلى ذكور وإناث في مختلف الأطوار

السنوات	سنة 2005			سنة 2007			توقعات سنة 2010		
عدد التلاميذ المسجلين	عدد التلاميذ	إناث %	ذكور %	عدد التلاميذ	إناث %	ذكور%	عدد التلاميذ	إناث %	ذكور%
في الطور الأول والثاني	4196580	47.04	52.96	3931874	47.31	52.69	4269623	52.82	47.18
في الطور الثالث	2221328	48	52	2595748	49.33	50.67	2856788	48.68	51.32
في الثانويات	1175731	58.38	41.62	974745	58.56	41.44	1198599	58.52	41.48

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نشرة 2009، ص21.

إن ما يمكن أن نلاحظه في هذه النقطة هو زيادة نسبة الإناث في التمدرس، لكن ليس واضحا إن كانت زيادة الإناث في المدارس ترجع إلى زيادة الإناث في الولادات أم وعي المناطق الريفية وتسجيلهم، لكن الأرجح أنها زيادة طبيعية لها علاقة بأعداد الإناث وليس الوعي.

أما التلاميذ في الثانويات فمن الممكن ملاحظة أن عددهم في تراجع مع بقاء نسبة الإناث في تزايد وذلك يرجع إلى التسرب المدرسي وتوجه الذكور أكثر إلى مراكز التكوين المهني وسوق العمل، أما زيادة عدد المنشآت (الهياكل) فيرجع إلى سببين هما: الأول هو التزايد الفعلي لعدد السكان والأمر الثاني فهو اهتمام الدولة بقطاع التعليم.

ولقد سطرت الدولة برامج في التعليم تعنى ببرامج تكنولوجيا الإعلام والاتصال كبرنامج "تربية نت" الذي يعد من أكثر المشاريع طموحا في إدماج المعلوماتية في قطاع التربية وقامت أيضا بوضع عدة إصلاحات في مجال ومحتوى الدراسة، لكن تبقى هذه الإصلاحات بعيدة كل البعد عن المستوى العالمي.

الفرع الثالث: قطاع التكوين المهني

إن قطاع التكوين المهني هو أيضا من القطاعات التي تعنى بالتعليم والتكوين في الجزائر، ومع زيادة الاهتمام به أصبحت له وزارة مستقلة لها قدرات وميزات خاصة بها، ونلاحظ أن الهياكل الخاصة بها بلغت سنة 2005، 635 مركز للتكوين المهني عدد الملاحق بلغ 243، أما في سنة 2007 فبلغت عددها 697 مركز و246 ملحق أي أن هناك زيادة طفيفة في عددها. وبلغ عدد المسجلين سنة 2005، 243695 أما العدد فقد بلغ 236583 مع حلول سنة 2007، ومع سنة 2010 بلغ عدد المتخرجين فقط 200000.[1]

وقد شرعت الوزارة في برنامج إصلاحي شامل في هذا القطاع هدفه التنسيق بين برامج التكوين والتطوير التكنولوجي، لكن ما يلاحظ في هذا الجانب أيضا أن خريجي هذه المراكز لها قدرة على التطبيق والتنفيذ وليس الإبداع والابتكار.

الفرع الرابع: قطاع التعليم العالي

يعتبر قطاع التعليم العالي مفتاح المرور لعصر المعرفة والسبيل لتطوير المجتمعات من أجل تنمية فعلية لرأس المال البشري والمعرفي. وتظهر أهمية هذا القطاع في مختلف السياسات الحكومية المتعاقبة منذ الاستقلال حيث يؤكد ذلك بيان السياسة العامة الذي عرضه الوزير الأول وخطاب رئيس الجمهورية لدى افتتاح السنة الجامعية 2011/2010.

ولذلك جندت الحكومة كل الإمكانيات المتوفرة لتحسين وتطوير هذا القطاع الحساس، وقد بلغ عدد المسجلين في التدرج سنة 2007، 952067 طالب والمسجلون في ما بعد التدرج بلغ 48764 أما خارج وزارة التعليم العالي فقد بلغ عددهم 11227 سنة 2007.

وقد كان عدد الجامعات سنة 2007، 26 جامعة و16 مركز جامعي و02 معاهد وطنية و03 مدارس وطنية عليا للأساتذة ومدرسة عليا للتعليم التقني و09 مدارس عليا ومعاهد ويلاحظ بعض الثبات

[1]- بيان السياسة العامة، مرجع سابق.

في عدد الهياكل الجامعية وقد وضعت الحكومة مشروع لإعداد الجامعة لسنة 2014[1] فقامت بتدعيم القطاع بـــ04 مدارس عليا و10 مدارس تحضيرية و03 مراكز جامعية تستقبل مليوني طالب، وتسعى إلى انجاز وتجهيز 600000 مقعد بيداغوجي و450000 سرير[2].

وتسعى أيضا الحكومة إلى بلوغ 30000 باحث جامعي في آفاق 2014، ووصفت أيضا مشروع الشبكة الأكاديمية والبحثية PNR يتمثل في وضع شبكة خاصة بالمؤسسات الأكاديمية البحثية على مستوى الوطن بهدف توفير أرضية تكنولوجية لجميع عاملي القطاع (باحثين، أساتذة، طلبة،...الخ) لتسهيل عملية تبادل المعلومات وتطويرها بين الجامعات، وتشمل هذه الأرضية مجموعة من الوسائل المسهلة لعملية الاتصال والاعلام العلمي والتقني وهذا بفضل مشاريع بحثية أنجزت في مشاريع البحث والتطوير.

رغم كل الاهتمام الذي أولته الحكومة لقطاع التعليم العالي بتهيئته وإصلاحه إلا أن هذه الاصلاحات تبقى جد بعيدة عن ما هو مطلوب، فنلاحظ مثلا أن رغم ازدياد عدد المتخرجين في نظام "LMD" إلا أننا نلاحظ تراجعا واضحا في نوعية المتخرجين وقلة معرفتهم وكفاءتهم، إذ أن الدراسة رغم أنها كانت لمدة ما بين 04 سنوات لليسانس و05 سنوات تحصر في 03 سنوات بحيث أصبحت مدة تتسم بكثافة الدروس وقلة الوقت مما يجعل ركب المعرفة في تراجع.

وأهم مشكلة تعاني منها البلد تكمن في هجرة الأدمغة القادرة على زيادة قيمة مضافة، وبقي استنزاف هذه الطاقات في تزايد بسبب ما تعانيه من تهميش، ومشكلة ثانية تكمن في قلة ثقة المؤسسات المحلية في الكوادر الوطنية خصوصا في جانب دراسة المشاريع، إذ تولى هذه الصفقات للمؤسسات والخبراء الأجانب وقد لا تكون إضافاتهم في بعض الأحيان تتعدى جمع ملاحظات الكفاءات الوطنية في تقاريرهم، وهو ما يحبط الطاقات الخلاقة للأمة[3].

---

[1]- بيان السياسة العامة، مرجع سابق.

[2]- خطاب رئيس الجمهورية بمناسبة افتتاح السنة الجامعية 2010-2011، مرجع سابق.

[3]- ناصر يوسف، ديناميكية التجربة اليابانية في التنمية المركبة، دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2010، ص288.

الفرع الخامس: قطاع الصحة والإسكان

أما قطاع الصحة والإسكان فيعدان من أهم مظاهر التنمية البشرية حيث يشهد هذا القطاع تحسنا مستمرا فنلاحظ:

أولا: قطاع الصحة

حدث في السنوات الأخيرة تحوُّلا كبيرا في النظرة إلى التنمية وفي مصطلحاتها، ففي حين كان ينظر في ما مضى إلى التنمية باعتبارها مرادفًا للنمو الاقتصادي، الذي كان يعتبر الغرض النهائي للتنمية، فإنه ينظر حاليًا إلى تقليص الفقر وزيادة الرعاية الصحية باعتبارهما الهدف الأسمى للتنمية، ولأن رأس المال المعرفي أصبح أهم رؤوس الأموال كان لزاما على الدول تحسين طرق العناية به.

إن الصحة الجيدة من دون شك تعتبر رأس مال الإنسان، فالحياة بحد ذاتها من أكثر العناصر نفاسة. كما أن الصحة تعتبر ضرورة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية البشرية، ذلك أن الصلة قوية بين الصحة والإنتاجية بالنسبة للفرد وللمجتمع، فالصحة تساهم في معالجة الضعف والوهن وعدم القدرة على التحمل للإنسان.

وهذه كلها توسع قاعدة المورد البشري وتحسنه أيضا، بالإضافة إلى أنها حق لكل إنسان.

والكلام عن الصحة لا يعني انعدام المرض فقط بل كذلك حق الإنسان في المياه النظيفة والمرافق الصحية والخدمات الصحية العالية الجودة والمناسبة ماديا والتي يراعى فيها المساواة.

ومما يلاحظ عند تحليل واقع الصحة في الجزائر خلال السنوات القليلة الماضية أن نسبة الإنفاق على الصحة في القطاع العام بقيت ثابتة رغم ما عرفه الاقتصاد الوطني من تحسن ملحوظ، ففي سنة 2001بلغ 3.1 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي ولم يزد عن سنة 1990 الذي بلغ فيه 3 بالمائة سوى بنسبة بسيطة جدا، رغم أن وضع البلاد المالي وكذا الاقتصادي تحسن بشكل كبير في سنة 2001 مقارنة بسنة 1990 حيث كانت الجزائر تعيش حالة أزمة متعددة الجوانب – اقتصاديا وماليا وسياسيا وكذا اجتماعيا- من جانب آخر لو تتبعنا إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء حول واقع الصحة في

الجزائر حسب ما تبينه الأرقام الموالية في الجدول حيث يمثل بعض الأنواع من الأمراض الفتاكة وتطورها خلال سنوات 2004-2007.

الجدول رقم (05): تطور الأمراض الفتاكة عبر السنوات

اسم المرض	2004	2005	2006	2007
التهاب السحايا	3958	3580	2880	3565
التيفويد	1203	918	945	637
الحصبة	2667	2589	932	823
كباد حموي	2105	2625	2932	3467
مرض البقيري	108	37	31	07
الكزاز	12	15	05	10
داء الليشمانيات (فيروس)	130	115	93	104

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نشرة 2009، ص20.

واضح من الأرقام المبينة في الجدول السابق أن هناك ضرورة ماسة إلى معالجة المسائل الصحية لا من جانب وزارة الصحة وقطاع الصحة فحسب بل أيضا من جانب قطاعات أخرى مثل الري والزراعة والطاقة، وفي هذا الإطار لابد من العمل على تحقيق مجموعة من الغايات لعل أهمها:

- مكافحة واستئصال الأمراض التي تنتقل بالعدوى.

أ- التشخيص والمعالجة الفورية للأمراض الشائعة.

ب- الوقاية من الأمراض الصحية والحوادث المهنية.

ج- تحسين سبل الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي.

د- حماية صحة القطاعات السكنية الهشة، خاصة الأطفال والنساء وكبار السن، وغيرها من الأمور التي تتصل بأغلى ما يملكه الإنسان، ألا وهو صحته.

ورغم أن هذا العمل يتطلب موارد كبيرة إلا أن الجزائر لا تنقصها مثل هذه الموارد خاصة في الوقت الحاضر، فهي قادرة على تغطية جميع الاحتياجات في مجال الصحة وتوفير المياه العذبة والمرافق والخدمات الصحية بالكمية وبالجودة المطلوبتين.

والصحة مطلوبة، ليس فقط في انتشارها وامتدادها الأفقي بما يتيح ديمقراطية الخدمة الصحية وسهولة وصولها إلى السواد الأعظم من أفراد المجتمع، ولكنها مطلوبة أيضًا في نوعيتها ونموها الرأسي، بما يعني الجودة التي تتحقق من خلال تأهيل الطاقات البشرية وتدريبها في مختلف تخصصات المهن الصحية الأساسية والمساعدة، فحدوث خلل في أي من هذه المهن ينعكس سلبًا على مجموع القطاع الصحي، بل على مسار التنمية بأكمله، ولذلك فالتخطيط السليم ينبغي أن يوازن بين المهن والخدمات الصحية وبين احتياجات المجتمع، فالأموال الطائلة التي ترصد لتشييد مستشفيات ضخمة تخدم شريحة ضئيلة بخدمات عالية التخصص، لا ينبغي أن يواجهها تقتير على مستوى الرعاية الصحية الأولية، التي تدعم التوعية الصحية وتعزز مفهوم الصحة الشعبية.

كما لا يجب أن يحوز الطب العلاجي جل الموارد بينما لا يوجه للصحة الوقائية اهتمام مواز، وفي السياق نفسه فإن خدمة أساسية مثل التمريض تحتاج إلى مزيد من الاهتمام، حيث أن من الأمور اللافتة في مجتمعنا الفجوة الواسعة في توطين مهنة التمريض على الرغم من الصلة العضوية بين هذه المهنة الإنسانية وطبيعة كل مجتمع.

إن المخطط الخماسي الجاري يتضمن بناء ثلاثة (03) آلاف مؤسسة صحية جديدة على المستوى المحلي، مما يتطلب استثمارات ضخمة لتحقيق هذه الغاية.

ونلاحظ أيضا محاولة تحسين طرق التكفل بالمرضى وذلك من خلال الحفاظ على حق المواطن في العلاج ومجانية في القطاع العمومي وكذا تعزيز شبكة المرافق الطبية بـــ1500 إنجازا منها 377 مستشفى

و172 عيادة عمومية، وتظهر عمليات التحسين في توفير الطاقات البشرية للصحة حيث سيبلغ عدد الأخصائيين المتخرجين 11000 مختصا في آفاق 2014 أي ضعف ما سجل في الفقرة السابقة كما سيتم بتكوين حوالي 10000 إطار وزيادة تأهيلهم. ومن جهة أخرى زيادة الإنفاق على القطاع بحوالي 500% حيث وصلت إلى 240 مليار دينار سنويا، مع تشجيع انشاء العيادات الخاصة، كل هذا أدى إلى تراجع نسب الوفيات إلى الثلث. غير أن هذا لا يعني القضاء على جميع المشاكل الصحية، ولعل قطاع الصحة لدينا يعاني من قصور كبير في جانب المعاملة الانسانية سواء في القطاع العام أو الخاص والذي يتعاطى مع الموضوع من جانب اقتصادي بحت (استثمار) وليس من جانب توفير وتحسين الرعاية الصحية المربحة انسانيا والمربحة ماليا.

ثانيا: قطاع الإسكان

لقد وضعت الدولة الجزائرية مشروعا طموحا يهدف إلى بناء مليوني مسكن بحلول 2014، مع بقاء الحرص على اصلاح العمران بفضل ما خصصته الحكومة لهذه المرحلة حيث رصدت 150 مليار دينار كما تم ترحيل واعادة إسكان حوالي 145000 من سكان البيوت الهشة واسكانهم في مساكن لائقة.

غير أن تركيز البناء في الشمال يعد مشكلة مركبة حيث ترتكز في الشمال وتقل في الجنوب وهذا يخلق مشكلا في التوسيع الجغرافي للسكان فيؤهل مناطق وتبقى مناطق غير مؤهلة، ومن جهة ثانية تستنزف الأراضي الزراعية في الشمال والمعروفة بخصوبتها العالية عكس الجنوب مما يؤدي إلى تراجع الإنتاج الزراعي ويشكل عائقا أما الإصلاح الفلاحي[1].

[1]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، آفاق الظرف الاقتصادي والاجتماعي، ديسمبر 2009، ص 20.

الفرع السادس: الفقر وتوزيع الدخل

تعاني البشرية من مشاكل كبرى على جميع الأصعدة، إلا أن مشكل الفقر يبقى المعضلة الأكثر أهمية نظرا لتعدد أبعاده وسبل معالجته، ولقد جرت العادة أن يقع تناول قضية الفقر من حيث هو ظاهرة اقتصادية واجتماعية عادية مألوفة موجودة في جميع المجتمعات، وإن بدرجات متفاوتة، بالإشارات إلى الفقراء والأغنياء.

ولقد تعددت البرامج والسياسات الحكومية للدول من أجل تحقيق التنمية ومن ثم القضاء على الفقر، مسخرة في ذلك موارد طبيعية ومالية هائلة، اضطرت معها مجموعة من الدول أن ترهن اقتصادها وماليتها تجاه الهيئات الدولية لمدة عقود من الزمن، إلا أن مسألة الواقع تبين بجلاء أن نسبة كبيرة من الدول لازالت تعيش وتعاني من الفقر وانعكاساته السلبية على الانسانية عموما.

وتسعى المؤسسات الأممية إلى تحديد عتبات الفقر وذلك حسب مستوى المعيشة في كل بلد، ولكنها تورد غالبا معدلا يطبق على البلدان الفقيرة، مقدرة عتبة الفقر بمعدل دخل فردي دون الدولارين في اليوم، ومعتبرة ما دون الدولار الواحد علامة فقر مدقع.

أما من المنظور الاسلامي فنجده قد تناول ظاهرة الفقر وكان أول ديانة تعالج هذه الظاهرة بكثير من التفصيل فيقول الله تعالى: ﴿ إنما الصداقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم ﴾[1]، ونجده فرق بين الفقير والمسكين فذهب جمهور العلماء والفقهاء إلى أن الفقراء هم أشد حاجة وأسوأ حالا من المساكين[2] .

وتكلم الاسلام عن طرق معالجة هذه الظاهرة الاجتماعية من خلال الصدقات والزكاة المفروضة، التي تخصص لمجموعة من المحتاجين.

---

[1] - سورة التوبة، الآية: 26.

[2] المكتبة الاسلامية،http://www.islamweb.net، تاريخ الاطلاع: 2011/05/11، 00H10.

إن الفقر هو عدم القدرة على بلوغ الحد الأدنى من الشروط الاقتصادية والاجتماعية التي تمكن الفرد من أن يحيا حياة كريمة، والفقر له أبعاد وأشكال متعددة، هناك بعد اقتصادي، إنساني، سياسي وسوسيو ثقافي. غير أننا سنركز على البعد الاقتصادي للفقر[1].

وحسب هذا الرأي فإن الفقر يعد وجها من أوجه الإقصاء والتهميش ومس بكرامة الإنسان، ومن ثم فهو انتهاك لحق جوهري من حقوق الإنسان ينجر عنه انتهاك لعديد الحقوق المتفرعة، منها الحق في الشغل والدخل المناسب والعيش الكريم والضمان الاجتماعي والصحة.... الخ، وهي حقوق اقتصادية واجتماعية أساسية.

إن البعد الاقتصادي، يرى بأن الفقر يعني عدم قدرة الفرد على كسب المال، على الاستهلاك، على التملك، الوصول للغذاء...الخ.

أما البعد الإنساني فينظر إلى الفقر على أنه عدم تمكن الفرد من الصحة، التربية، التغذية، الماء الصالح للشرب والمسكن، هذه العناصر التي تعتبر أساس تحسين معيشة الفرد ووجوده.

في حين البعد السياسي للفقر يتجلى في غياب حقوق الإنسان، المشاركة السياسية، هدر الحريات الأساسية والإنسانية. أما البعد السوسيو-ثقافي للفقر فيتميز بعدم القدرة على المشاركة على اعتبار الفرد هو محور الجماعة والمجتمع، في جميع الأشكال الثقافية والهوية والانتماء التي تربط الفرد بالمجتمع.

إن استئصال آفة الفقر تعتبر من الأركان الأساسية لتحقيق التنمية البشرية المنشودة، وبالتالي تشكل واحدا من التحديات التي تواجه الكثير من الدول خاصة الدول النامية والجزائر واحدة من هذه الدول التي وإن كانت برامجها وسياساتها الأولى مع بداية الاستقلال كانت تهدف بالدرجة الأولى إلى القضاء على التخلف بما في ذلك الفقر، والتبعية للخارج، هذه السياسات وإن شابها بعض القصور فإنها كانت منحازة وبدرجة كبيرة تجاه المحرومين والفقراء من دون شك، إلا أن السنوات الأخيرة شهدت الكثير من الضغوطات الداخلية والخارجية، جعلت من عملية التنمية تغير مسارها بشكل جذري حيث تخلت الدولة عن مختلف الوظائف التي كانت تؤديها للمواطن في فترة الستينات والسبعينات وحتى

---

[1]- ثلجة عبد الرزاق، هندسة الفقر www.tanmia.ma، تاريخ الاطلاع: 25-12-2010، 30: 17^{H}..

الثمانينات. وهكذا تم إطلاق العنان للأسعار، كما أن الكثير من الخدمات أصبحت تخضع للكثير من الرسوم وأصبحت تقيم سوقيا.

فإذا تتبعنا مجموعة الإحصائيات فيما يخص حالة الفقر في الجزائر، ورغم أن مؤشر الدخل لوحده لا يعكس طبيعة الظاهرة بشكل كامل، إلا إننا سوف نعتمده كمؤشر لدراستنا، وذلك لنقص المعلومات الإحصائية التي تعبر عن هذه الظاهرة من مختلف الأبعاد. وتظهر بعض الزيادات في الدخل في الجزائر على مستوى الأجر القاعدي فنجد أن قيمة الأجر القاعدي كانت 10000 دج في سنة 2004 وبلغت 120000دج سنة 2007 و 15000دج سنة 2010، لكن الملاحظة أيضا هو ارتفاع الأسعار في كثير من المرات بشكل يضعف من قيمة الزيادة ويقلل من قيمة التحسن في المستوى المعيشي والقدرة الشرائية.

والجدول التالي يبين التطور في مستوى الأجر القاعدي في الجزائر.

الجدول رقم 06: تطور الأجر الأدنى المضمون في الجزائر خلال1990- 2010 بالدينار الجزائري

السنوات	1990	1991	1992	1994	1997	1998	2001	2004	2007	2010
SMIG	1000	1800	2500	4000	4800	6000	8000	10000	12000	15000

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، نشرة 2009.

إلا أنه حسب تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة الصادر عن سنة 2004 فإن معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للفرد كان سالبا بين سنوات1990- 2002 حيث بلغ(- 0.2)% بالمائة .لقد كانت سنوات السبعينات أفضل بكثير من السنوات الأخيرة بالنسبة للحالة الاجتماعية للفرد الجزائري، كما أن استخدام مؤشر معدل النمو السنوي في الناتج المحلي للفرد لوحده سوف لن تكون له أية دلالة إذا ما لم يقرن بمؤشر آخر وهو معدل التغير السنوي في مؤشر أسعار الاستهلاك، ذلك أن التجارب بينت بأن تحقيق النمو لا ينجر عنه ضرورة تحقيق التنمية البشرية إذا لم يصاحبه توزيع عادل

نسبيا لخيرات البلاد، فالبشرية قد حققت في الثمانينات نسبة نمو عام محترم لكن ذلك لم يمنع زيادة عدد الفقراء المدقعين[1].

إن إحصائيات 1999 تبين بأن نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في الجزائر قد وصل إلى 23 بالمائة من مجموع السكان[2]، والأكيد أن تكون هذه النسبة قد زادت في السنوات الأخيرة مثل ما نعايش ذلك على أرض الواقع.

فلو تتبعنا توزيع فئات المجتمع إلى غنية وفقيرة لوجدنا بأن الفجوة بين الاثنين ما فتئت تتوسع بشكل مستمر.

من أجل معالجة آفة الفقر في الجزائر والتخفيف منها تم اعتماد إجراءات عديدة، من شأنها التقليل من ظاهرة الفقر والعوز والحاجة، مثل سياسة تشغيل الشباب وبرامج الحماية الاجتماعية وقفة رمضان وغيرها من الإجراءات التي تعد محاولات لتحسين مستوى المعيشة للمواطنين ، وهي تصنف على أنها مساعدات ظرفية أو موسمية لا يمكن اعتبارها تحسين في مستوى المعيشة.

هناك العديد من التجارب التي نجحت في ذلك، رغم اختلاف وتمايز الظروف الذاتية والموضوعية. ولأجل ذلك نرى أنه من الضروري اعتماد فلسفة جديدة شعارها أن النمو الاقتصادي يقود حتما إلى المساواة في الدخل وذلك عن طريق:

أ- القناعة والالتزام السياسي والحكومي بأن التنمية البشرية هي وحدها القادرة على أن تحدث النمو الاقتصادي تترجم في صورة إعادة توزيع الاستثمارات لتحقيق التنمية البشرية.

ب- رفع الأجور وتماشيها بشكل فعلي وصحيح مع الارتفاعات في الأسعار مع التركيز على العمل الحقيقي.

---

[1] - الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2004، www.hdr.undp.org 2011/01/06 ، 15:00.

[2] - الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جامعة الجزائر(15-19)نوفمبر2005، ص47 .

ج- إعداد وتنفيذ برنامج للتنمية للأسر الأشد فقرا يقدم فرصا للعمل المولد للدخل بالنسبة للفقراء، وزيادة الخدمات الموجهة للمناطق الفقيرة ذات الأولوية بتحسين نوعية الحياة.

د- برامج تمويلية تقدم القروض بدون فوائد إلى الفقراء من السكان.

ه- تمكين الفقراء من القروض لشراء أسهم بواسطة المؤسسة نفسها بعد تطوير السوق المالي والنقدي.

و- تقديم إعانات شهرية بعد الجرد الدقيق والحازم والرادع لفئة السكان الفقراء، بما يعادل الأجر القاعدي الأدنى.

ز- توفير مرافق البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق النائية الفقيرة.

ح- توسيع إقامة أنشطة حقيقية يستفيد منها السكان الفقراء مثل الخدمات ذات المنفعة العامة.

إن استراتيجية مكافحة الفقر لابد أن ترتكز على أربعة محاور كبيرة تتضافر فيما بينها من أجل تحقيق الأهداف المحددة لهذه الاستراتيجية وهي تسريع وتيرة النمو الاقتصادي كأساس لتقليص الفقر وتحسين تنافسية الاقتصاد والحد من تبعيته للعوامل الخارجية، تثمين قدرات النمو والإنتاجية لدى الفقراء، تنمية الموارد البشرية والنفاذ إلى البنى التحتية الأساسية، وأخيرا، ترقية تنمية مؤسسية حقيقية تستند إلى الحكم الراشد وإلى المشاركة الكاملة لجميع الفاعلين في مكافحة الفقر.

المطلب الثاني: تشخيص حالة قطاع تكنولوجيا الاعلام والاتصال في الجزائر

أولت الدولة الجزائرية اهتماما كبيرا بقطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال ولذلك أنشأت وزارة مستقلة ترعى هذا القطاع ويتمثل في تكنولوجيا الإعلام والاتصال والبريد.

لقد عرفت مصالح البريد تواصلا في عملية تطوير الشبكة البريدية وتكثيفها عن طريق فتح العديد من نقاط الاتصال البريدية بالتجمعات السكنية الكبرى والمتوسطة، إعادة تشغيل 103 مكتب مؤخرا[1].

وتم تحسين نوعية مصلحة شبكة الإعلام الآلي للبريد بالانتقال إلى نظام تكنولوجي يشمل 520 مكتب بريد و إدخال الشبابيك المتعددة الخدمات على مستوى أزيد من 200 مكتب بريد مما سمح بتأمين مسار العمليات وتحسين لنوعية الخدمة على مستوى الشبابيك. لكن على أرض الواقع لا تزال هده المصلحة تعاني عدة مشاكل في الشبكة راجع للانقطاعات المستمرة فيها. ولتطوير المصالح المالية للبريد والعمليات النقدية تم تشغيل 690 موزع آلي للأوراق وتوزيع 6 ملايين بطاقة مغناطيسية لمالكي الحساب الجاري البريدي. لكنها تعاني أيضا من المشاكل غير المنتهية سواء على مستوى الأجهزة السهلة العطل أو على مستوى الأفراد الدين يتفادون استعمالها.

كما أن العملية الجارية بخصوص توفير 1000 نهائي للدفع الالكتروني و وضع 300 مكتب بريدي ،بـــ 500 صندوق للتوزيع الآلي للأوراق النقدية و إعادة توفير دفتر الصكوك من 25 صكا كلها إجراءات قد تحسن في نوعية الخدمات العمومية والخدمات المالية البريدية [2].

وفيما يخص تخفيض مدة إيصال و توزيع البريد تم الشروع في تكثيف الشبكات ووسائل النقل عن طريق إعادة تنظيم التوزيع عبر تهيئة 60 مركز توزيع على مستوى الولايات. إن مقارنة نوعية الخدمات البريدية في الجزائر مع مختلف الدول تبين مقدار التخلف التي مازالت تعاني منه الخدمات البريدية المختلفة وسرعة الايصال وتوزيع البريد،فالدول المتقدمة تجاوزت هذه المشاكل من خلال تحرير هذا المجال وفتحه

---

[1] - موقع وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، www.mptic.dz، تاريخ الاطلاع: 2010/09/12، 30:15H.

[2] رضوان ربيع،الاقتصاد الرقمي نموذج التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2007،ص

أمام القطاع الخاص حيث نجد مؤسسات أعمال كثيرة في هذا المجال تتقدمها فيدكس ودي اشال وتي ان تي ... الخ.

إن قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال من أكثر القطاعات التي تعكس جانب الاقتصاد المعرفي إذ يعد فرعا من فروعه كما يسمى أيضا بالاقتصاد الرقمي، نظرا لحيوية هذا القطاع وأهميته قامت الحكومة الجزائرية باتخاذ جملة من التدابير الإصلاحية ترمي إلى تحسين مؤشرات خدمات الهاتف الثابت والهاتف المنقول وكذا الإنترنيت.

ونشير إلى أن طاقة المرفق الوطني في مجال الهاتف الثابت قد بلغت إلى غاية 31 ديسمبر 2009 حوالي 4.500.000 تجهيزا خاصا بالمشتركين حيث بلغ عدد المشتركين المرتبطين ما يقارب 3.000.000 مشتركا كما تم استغلال تجهيزات الشبكة بنسبة تفوق 70 بالمائة[1].

ومن جهة أخرى تتوفر الجزائر على منشآت تغطي مجموع التراب الوطني بفضل شبكة إرسال تقدر سعتها بأزيد من 60.000 كلم من الألياف البصرية وحوالي 50.000 كلم من الموجات الهرتزية الرقمية.

وفي مجال الهاتف النقال تبقى الكثافة الهاتفية معتبرة بحيث بلغ عدد الاشتراك إلى غاية 31 ديسمبر 2009 بالنسبة للمتعاملين الثلاث 33.500.000 بنسبة ربط قدرت ب 93 بالمائة[2].

وتعرف سوق الإنترنيت نموا منتظما لا زال قابلا للتحسين بحيث بلغ عدد مستعملي الإنترنيت 4.000.000 بكثافة تقدر ب 13,11 مستعمل للأنترنيت لكل 100 نسمة. ومن المقرر أن يساهم تطبيق البرنامج الاستراتيجي الجزائر الإلكترونية في التحسن المنتظر، في حين يقدر الربط بالإنترنيت فائق السرعة حوالي 1.200.000 عملية ربط و تجاوز عدد المشتركين 700.000[3].

---

[1] موقع وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، www.mptic.dz، تاريخ الاطلاع: 2010/09/12، 15H:30

[2] نفس المرجع.

[3] نفس المرجع.

وبخصوص نشاطات الوكالات المختصة فقد تم إبراز أهميتها سواء فيما تعلق بتسيير طيف الموجات الهرتزية أو النشاطات المتعلقة بشبكة إرسال الملاحة البحرية. واستفادت هذه الوكالات من برامج لتعزيز هياكلها.

وفيما يتعلق بأقطاب التجديد وتطوير المضامين والبرمجيات تأوي الحظيرة الإلكترونية لسيدي عبد الله مؤسسات مختصة في مجالات تكنولوجيات الإعلام و الاتصال. ومن المقرر كذلك أن تنطلق نشاطات محضنة المشاريع.

وفي مجال التطبيقات الفضائية سيسمح إنجاز أقمار صناعية لترصد الأرض والاتصالات السلكية واللاسلكية في الجزائر والخارج لبلدنا من أن يكتسب تدريجيا المعارف الضرورية للتحكم في التكنولوجيات الفضائية من أجل استعمال سلمي للفضاء خارج الغلاف الجوي.

وفيما يخص مجتمع المعلومات فقد تم إعداد البرنامج الاستراتيجي الجزائر الإلكترونية قصد تحقيق نتائج ملموسة في مجال تشييد مجتمع المعلومات و وضع اقتصاد رقمي تمهيدا لاقتصاد يقوم على المعرفة.

إن هذا البرنامج الذي تم إعداده بغرض تحديد حاجيات جديدة و عرض آفاق تنمية قائمة على تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة يمس كل شرائح المجتمع وكل القطاعات الاقتصادية معنية به، ومن بين أولويات الحكومة التعجيل باستعمال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في الإدارة والمؤسسات وعرض الخدمات عبر الإنترنيت وتعميم استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في مختلف القطاعات لاسيما التربية والتعليم والتكوين.

من أجل تعميم الاستفادة منها عبر فضاءات المجموعات. ويقوم هذا البرنامج الاستراتيجي على أساس تطوير الكفاءات البشرية وتأهيل المنشآت والإطار القانوني. وهذه بعض المؤشرات تدل على مدى تجسيد هذه البرامج على أرض الواقع.

الجدول رقم (07): مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال

الفئة	التعريف بالمؤشر	التعيين	الأرقام بالقيمة المطلقة		النسبة
مؤشرات الهياكل	مؤشر 1: "تجهيزات عمومية لـ 1000 نسمة (مقاهي الإنترنت، الأكشاك المتعددة الخدمات، مخادع عمومية للهاتف) "	مقاهي الإنترنت	9300		0.164
		الأكشاك المتعددة الخدمات	51504		2.17
		مخادع عمومية للهاتف	اتصالات الجزائر	4247	0.874
			حورية	16500	
		المجموع	20747		
	مؤشر 2: " الكثافة الهاتفية بالنسبة لـ 100 نسمة".	الهاتف الثابت:			13.35
		-الخطي	2990000		
		WLL -	697603		
		المجموع	3687603		
		الهاتف الجوال:			97.90
		- موبيليس Mobilis	7703689		
		- جيزي Djezzy	14108857		
		- نجمـــة Nedjma	5218926		
		المجموع	27031472		

	مؤشر 3: "تجهيزات الإعلام الآلي و الاتصال"	**نسبة العائلات التي لها حاسوب بالنسبة لـــ 100 عائلة**	**710967**	**12.31**
		نسبة السكان الذين لهم جهاز تلفاز بالنسبة لـــ 100 نسمة	**31579616**	**93.1**
	مؤشر 4: "تجهيزات الإعلام الآلي لقطاع التربية"	نسبة تجهيزات التربية	**الطور الابتدائي**	**معلومة غير متوفرة**
			الطور المتوسط : 18384 حاسوب /3158117 تلميذ	**0.58 حاسوب/100 تلميذ**
			الطور الثانوي : 24848 حاسوب /974736 تلميذ	**2.54 حاسوب/100 تلميذ**
		نسبة تجهيزات التعليم العالي	**45000 حاسوب /952067 طالب**	**4.72 حاسوب /100 طالب**
		نسبة تجهيزات التكوين والتعليم المهنيين	**20000حاسوب /416642 متربص**	**4.80 حاسوب /100 متربص**

مؤشرات النفاذ الى تكنولوجيات الاعلام والاتصال	**مؤشر 5:** "النفاذ إلى الانترنت المشتركين المقيمين"	**نسبة النفاذ إلى الإنترنت ذي التدفق العالي بالنسبة لـــ 100 نسمة**	**585455**	**10.14**
		نسبة النفاذ إلى الإنترنت ذي التدفق المنخفض بالنسبة لـــ 100 نسمة	**105892**	**1.83**
	مؤشر 6: "النفاذ إلى الإنترنت المشتركين المهنيين(مؤسسات)	**نسبة النفاذ إلى الإنترنت المشتركين المهنيين(مؤسسات)**	**16579**	**13.94**
	مؤشر 7: "أسعار النفاذ إلى الإنترنت"	**أسعار النفاذ إلى تجهيزات الإعلام الآلي في السوق المحلية**	**السعر المتوسط لحاسوب في السوق/الأجر الوطني الأدنى المضمون**	**1.8 الأجر الوطني الأدنى المضمون**
		أسعار النفاذ إلى الإنترنت في السوق المحلية بالعرض المحدود	**السعر المتوسط للوصلة في السوق/الأجر الوطني الأدنى المضمون**	**3.33٪ الأجر الوطني الأدنى المضمون**
		أسعار النفاذ إلى الإنترنت في السوق	**السعر المتوسط للوصلة في السوق/الأجر**	**4.91٪ الأجر الوطني الأدنى**

المضمون	الوطني الأدنى المضمون	المحلية بالعرض غير المحدود		
3.18سا/شهرين	**192 دقيقة/ شهرين**	**نسبة استعمال الإنترنت ذي التدفق المنخفض من طرف الأشخاص**	**مؤشر 8:** "الاستعمال الشخصي للإنترنت ذي التدفق المنخفض "ترنت"	**مؤشرات استعمال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال**
58.2٪	**عنوان إلكتروني**	**نسبة استعمال الإنترنت من طرف المؤسسات**	**مؤشر 9:** "الاستعمال المهني للإنترنت"	
29.4٪	**موقع ويب**			
15.2٪	**اسم مجال**			
41.44٪	**مؤشر الدخول**	**نسبة الدخول إلى الإنترنت من طرف المؤسسات**		

المصدر: وزارة تكنولوجيات الإعلام والاتصال، www.mptic.dz، تاريخ الاطلاع: 2010/09/12، 30:15H.

من خلال الجدول وبالنظر إلى هذه المعطيات نجد أن مؤشرات الهياكل في الجزائر فيما يخص الكثافة الهاتفية والتجهيزات العمومية لا تزال تعني نقصا بالنظر إلى نسبها، كما نجد أن نسبة العائلات التي لها حاسوب بالنسبة التي لها تلفاز لا تقارن فنجد تباين من حيث القيمة.

أما في مجال الإعلام الآلي لقطاع التربية النسبة ضئيلة جدا إن لم تقل معدومة فنسبة 0.5% نسبة معدومة، أما النفاذ إلى تكنولوجيا الإعلام والاتصال فالنسب كلها ضئيلة بالمقارنة بالإمكانيات التي تمتلكها

الجزائر.

المبحث الثالث: تحليل قيمة مؤشر التنمية البشرية المستوعبة للمعرفة في الجزائر

عند تحليل قيم مؤشر التنمية البشرية تظهر لنا حالة قدرة استيعاب المعرفة في المجتمع ومن أجل بلوغ تلك المرتبة كان من الضروري أن تدرس تطور مؤشر التنمية البشرية عبر فترة زمنية ونقيسه مع مجموعة من الدول التي لها على العموم هيكل اقتصادي شبيه بالجزائر. فكان من الضروري اختيار ليبيا التي تعتمد في اقتصادها على البترول، كما تعد دولة إفريقية مجاورة للجزائر ومتاخمة لها وتقاربها من حيث المساحة، واخترنا دولة الامارات ودولة قطر وهما دولتان خليجيتان هيكلهما الاقتصادي (اقتصاد ريعي) يشبه هيكل الاقتصاد الجزائري، وتتمتعان بمعدلات تنمية بشرية مرتفعة واستطاعت تحقيق مكانة مرموقة في جانب اقتصادها المبني على المعرفة، وذلك لتكون دراسة وضعية الجزائر بالنسبة لفترة زمنية مقارنة مع مجموعة من الدول التي تشبهها.

المطلب الأول: تحليل قيمة مؤشر التنمية البشرية

عند تحليل قيم مؤشر التنمية البشرية للجزائر نلاحظ تطور هذه القيمة عبر فترة من الزمن، فنجد أن قيمة مؤشر التنمية البشرية لسنة 1985 كانت 0.590، وفي الخماسية التي تلتها ارتفع مؤشر التنمية البشرية فيها إلى أن وصل سنة 1990 إلى 0.620 أي بزيادة تقدر بـــ (0.022) وواصل تقدمه فيما تلاه إلى أن وصل إلى سنة 1995 إلى 0.672 أي بزيادة وصلت إلى (0.052) في معدل التنمية البشرية، وكانت هي الأهم على الإطلاق وترجع هذه الزيادة إلى الاهتمام الذي صاحب إطلاق تقرير التنمية البشرية سنة 1990، وظهور مفهوم التنمية البشرية وتبعه تطور سنة 2000 فوصل مؤشر التنمية البشرية إلى 0.711 أي بزيادة في معدل نمو مؤشر التنمية البشرية بلغت (0.039)[1].

ثم واصل تطوره إلى أن بلغ سنة 2005 إلى 0.733 أي بزيادة كانت هي أقل منذ إطلاق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1990 فبلغت قيمة الزيادة في معدل نمو مؤشر (دليل) التنمية البشرية (0.022) وقد يكون هذا التراجع سببه هو فترة حرب الخليج الثالثة، وغزو العراق الذي صاحبه الارتفاع غير

[1] الأمم المتحدة، www.hdr.undp.org، 2011/01/06 ، 15:00

المسبوق في أسعار البترول فأدى بدوره إلى ارتفاع تكاليف النقل والطاقة العالمية وبداية المضاربة في الأسواق العالمية وارتفاع أسعار السلع المستوردة هذه من جهة، ومن جهة ثانية ما صاحبه من تراجع في قيمة صرف الدولار مع اليورو مما سبب تراجع قيمة القوة الشرائية للدولة (التصدير بالدولار والاستيراد باليورو)، أثر على زيادة فاتورة الاستيراد للجزائر مما يعني تراجع قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

أما مؤشر التنمية البشرية لسنة 2010 فبلغ 0.677 أي تراجع في معدل نمو مؤشر التنمية البشرية بقيمة (0.056) وتعد قيمة التراجع هي الأولى من نوعها، لكن يلاحظ أن الجزائر في تقرير سنة 2010 كانت في المرتبة 84 من الترتيب العالمي مقارنة بتقرير 2008 حيث بلغت مرتبة الجزائر 104 في الترتيب العالمي.

ويرجع سبب التراجع الأخير في قيمة مؤشر التنمية البشرية وتحسن مرتبتها إلى الأزمة المالية العالمية حيث نلاحظ تراجع قيمة مؤشر التنمية البشرية في معظم دول العالم، وتراجعت مراتب الدول التي يختلف هيكلها الاقتصادي عن الاقتصاد الجزائري، إذ نجد أن الدول التي تملك سوقا ماليا فعالا تأثرت كثيرا بهذه الأزمة مقارنة مع الدول التي تعتمد اقتصادا ريعيا و لم يفصل فيها نظام البورصة.

ويمكن أن نلخص ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (08): اتجاهات دليل (مؤشر) التنمية البشرية للجزائر

السنوات	مؤشر التنمية البشرية	اتجاه الدليل	معدل نمو مؤشر التنمية البشرية	الفترة (الخماسية)
1985	0.590			
		↖	0.30	[1990-1985]
1990	0.620			
		↖	0.052	[1995-1990]
1995	0.0672			

			0.039	[2000-1995]
2000	0.711			
			0.022	[2005-2000]
2005	0.733			
			-0.056	[2010-2005]
2010	0.677			

المصدر: من إعداد الطالب استنادا على بيانات تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية.

إن التحسن في قيمة مؤشر التنمية البشرية يبعث على التفاؤل لكن لا يريح كثيرا إذ لابد أن يتبع ذلك إصلاحات حقيقية خصوصا في جانب الأجور مع ما تملكه الجزائر من موارد وإمكانيات.

الجدول رقم (09): ترتيب قيم مؤشر التنمية البشرية

البلد	الترتيب	قيمة مؤشر التنمية البشرية
الإمارات العربية	32	0.815
قطر	38	0.803
الجماهيرية الليبية	53	0.755
الجزائر	84	0.677
فنزويلا	75	0.696

المصدر: الأمم المتحدة، www.hdr.undp.org، 2011/01/06 ، 15:00

ومن جهة أخرى فقد احتلت الجزائر حسب دليل الفوارق بين الجنسين مكانة أحسن من ترتيب التنمية البشرية حيث حصلت على الرتبة 70 من الترتيب العالمي وقد بلغت قيمة المؤشر 0.621.

حيث بلغت النسبة المئوية من ذوي التحصيل العلمي الثانوي على الأقل للفئة العمرية 25 وما فوق 36.3% من السكان، كما بلغت نسبة المشاركة في اليد (القوى) العاملة لسنة 2008 بلغت 38.2% وأما فيما يخص نسبة التمثيل السياسي للمرأة فقد بلغت نسبة المقاعد في البرلمان 6.5% وتعد الجزائر البلد الوحيد في الوطن العربي الذي وصلت المشاركة السياسية فيه للمرأة لدرجة الترشح للانتخابات الرئاسية.

أما فيما يخص التعرض للمخاطر والاستدامة فقد بلغت نسبة المدخرات الصافية المعدلة من الناتج الوطني الاجمالي 21.4% وهي نسبة مرتفعة نسبيا إذا ما قارناها مع كثير من الدول. وبالنسبة للمخاطر الطبيعية الناجمة عن التلوث أو عن الكوارث الطبيعية فقد سجلت الجزائر 04 طن لكل فرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وبلغ المتوسط السنوي للأشخاص الذين يلقون حتفهم جراء الكوارث الطبيعية (كالزلزال والفيضانات وحوادث المرور ..الخ) 622 ضحية لكل مليون نسمة، ويعد العدد جد مرتفع. وبلغ متوسط نسبة النقص في الحد الأدنى للغذاء 10% (سوء التغذية) وهو ما يشكل تهديد للأمن البشري[1].

ومن جانب السلامة والجريمة فنلاحظ ارتفاع في معدلات السرقة وضحايا الاعتداءات، فقد فاقت نسبة هذه الأخيرة 15% في سنة 2009، أما معدل السرقة فقد بلغ 72 لكل 100000[2] نسمة وترجع هذه الزيادة إلى تحسين معاملة السجناء والالتزام بالاتفاقيات العالمية، إن العقاب في الجزائر لم يعد يشكل ردعا للإجرام المتفشي في المجتمع بل نجد أن الأحكام المحققة عن الجرائم زاد في تفاقم المشكل وتراجع مفهوم الأمن، إذ بلغ نسبة الأمن في الفترة بين 2006 إلى 2009 نسبة 39% أي أكثر من 70% تعاني مشكل اللاأمن[3].

---

[1] موقع الأمم المتحدة، www.hdr.undp.org، 2011/01/06 ، 15:00.

[2] نفس المرجع.

[3] لأمم المتحدة، www.hdr.undp.org، 2011/01/06 ، 15:00.

أما فيما يخص نسبة البطالة فنلحظ أن نسبة البطالة لدى الثانويين أو مستويات أعلى قد بلغت 22.5% وهي مرشحة للزيادة، إذ مع الاصلاحات التي اعتمدتها الجزائر لتحقيق هدف المليون طالب ثم المليونين لم يواكبه زيادة في توفير مناصب شغل أو من جهة ثانية عدم تكافؤ فرص الشغل أو الوساطات إذ أنها تعاني من بيروقراطية تثقل من عملية توفير مناصب الشغل.

إن الإنفاق العام على مكونات التنمية البشرية في الجزائر لا يزال ضئيلا ولا يرقى إلى تهيئة الأجواء للاندماج في الاقتصاد المعرفي حيث نجد نسبة الإنفاق العام على البحث والتطوير من الناتج الوطني الاجمالي بلغ 0.1% وهي حصة جد ضئيلة مقارنة مع الإمكانيات التي تملكها الجزائر وهي تكاد تكون معدومة بالمقارنة مع النفقات العسكرية وغيرها من القطاعات الأخرى.

إن تبرير ارتفاع النفقات العسكرية بسبب حالة الطوارئ التي تعيشها البلاد وحالة عدم الاستقرار الأمني لا تشفع ضآلة الإنفاق على الأبحاث إذ لابد من زيادة الإنفاق والتشجيع على الأبحاث بمختلف أشكالها.

المطلب الثاني: المشهد المعرفي في المجتمع

بينا كيف أن التمية البشرية لها دور مهم للنهوض بالمعرفة وكذا الاقتصاد المعرفي في المجتمع، وذلك يرجع إلى النظرة التي تعتمدها التنمية البشرية لحياة الإنسان، فهي تصفها بأنها الطريقة لتوسيع خيارات الفرد في اختيار الحياة الكريمة سواء على مستوى حرياته وإمكانياته في مجال الحياة المختلفة، وتنطلق من أن (الرخاء) رخاء الأفراد لا يقاس بالسلع والخدمات التي يحصلون عليها فحسب، بل يعتمد بالدرجة الأولى على قدرة الفرد في اختيار حياته التي يعتز بها.

وتنعكس مقدار التنمية البشرية على المستوى المعرفي للمجتمع، فتظهر مؤشرات قياس المعرفة من خلال تقييم مختلف الوسائط الداعمة للاقتصاد المعرفي والتي من شأنها التأثير في مقدار تسهيل الاندماج في هذا الاقتصاد أو التقليل من فرصه، وتظهر في عدة مؤشرات سنتطرق لها على النحو التالي:

الفرع الأول: تكنولوجيا الإعلام والاتصال

بدأت الجزائر خلال السنوات الأخيرة في بناء وتطوير هذا القطاع وذلك من خلال إنشاء وزارة لتطوير القطاع ورصد كل الإمكانيات له ويظهر الجدول التالي مقدار التطور في الآونة الأخيرة في هذا القطاع من خلال مؤشر يقيس تكنولوجيا الإعلام والاتصال ويعتمد هذا المؤشر على خطوط الهاتف والحواسيب والإنترنت ... الخ.

الجدول رقم (10): تطور قطاع تكنولوجيا الاعلام والاتصال

البلد	2008	1995	التغيير
الإمارات	8.18	6.99	1.19
قطر	7.56	7.24	0.32
الجزائر	3.37	2.91	0.46
مصر	3.66	3.75	- 0.09
ماليزيا	7.08	6.57	0.61

المصدر: تقرير المعرفة العربي للعام 2009، نحو تواصل معرفي منتج، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، ص274.

يمكن أن نلاحظ ارتفاع مؤشر تكنولوجيا الإعلام والاتصال من سنة 1995 التي كانت 2.91 إلى 3.37 خلال سنة 2008 وذلك بزيادة حوالي 0.46.

وترجع هذه الزيادة إلى تطوير هذا القطاع وفتح المنافسة فنلاحظ ذلك من خلال مؤسسات الاتصال التي فتحت في الجزائر. وتعد هذه المؤشرات متوسطة إذا ما قارناها بدول العالم لكنها تبقى بعيدة جدا مع ما تملكه الجزائر من إمكانيات تجعلها في مصاف الدول الأكثر تطورا في هذا القطاع وتظهر مرتبة الجزائر في المرتبة الثانية عشر عربيا في مجال السياسات المتعلقة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال لعام 2009/2008.

الجدول رقم (11): السياسات المتعلقة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال

أهمية تكنولوجيا الإعلام والاتصال في رؤية الحكومة المستقبلية		القوانين المكرسة لرعاية وتنظيم استثمار تكنولوجيا الإعلام والاتصال		الأولوية التي تمنحها الحكومة لتكنولوجيا الإعلام والاتصال		نوعية التنافس في قطاع خدمات النت	
الإمارات 1	5.86	الإمارات 1	5.13	الإمارات 1	6.05	مصر 1	5.34
قطر 2	5.66	قطر 3	4.82	قطر 3	5.55	الإمارات 8	3.85
مصر 8	4.45	مصر 8	3.86	مصر 6	5.18	الجزائر 10	3.59
الجزائر 12	3.68	الجزائر 14	2.32	الجزائر 12	4.37	قطر 12	3.41
ماليزيا	9.41	ماليزيا	8.41	ماليزيا	...	ماليزيا	...

المصدر: تقرير المعرفة العربي للعام 2009، نحو تواصل معرفي منتج، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، ص279.

إن مرتبة الجزائر تبدو متأخرة عربيا أما دوليا فهي أكثر تأخرا وذلك يبدو منطقيا حيث أن البنية التحتية لا تزال متخلفة ولذلك السبب قامت الحكومة بإعادة تأجيل موعد انطلاق برنامج الحكومة الإلكترونية. أما ترتيب الجزائر دوليا من حيث الجاهزية الشبكية فقد كان من بين آخر المراتب، حيث بلغ 108 وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (12): ترتيب الدول العربية وفقا لدليل الجاهزية الشبكية 2009/2008

الدولة	ترتيبها بالنسبة لباقي الدول (134 دولة)	قيمة دليل الجاهزية الشبكية
الإمارات	27	4.76
قطر	37	4.68
مصر	76	3.76
الجزائر	108	3.14

المصدر: تقرير المعرفة العربي للعام 2009، نحو تواصل معرفي منتج، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، ص279.

إن هذه المؤشرات لا تدعو إلى التفاؤل وهي تدعو إلى بضرورة العمل الجاد لتحسين هذا القطاع فمثلا نجد أن الجزائر تعاني تدنيا من حيث امتلاك أجهزة الحواسيب التي تعد من أهم الوسائل التي تطور العلاقة بين التكنولوجيا ومستخدميها في النفاذ إلى المعلومات وموارد المعرفة المختزنة في شتى الوسائط فنجد أن عدد الحواسيب لكل 1000 نسمة تصل إلى أقل من 100 حاسوب (انظر الشكل رقم 08).

الشكل رقم (08): عدد الحواسيب لكل ألف نسمة لعدة دول

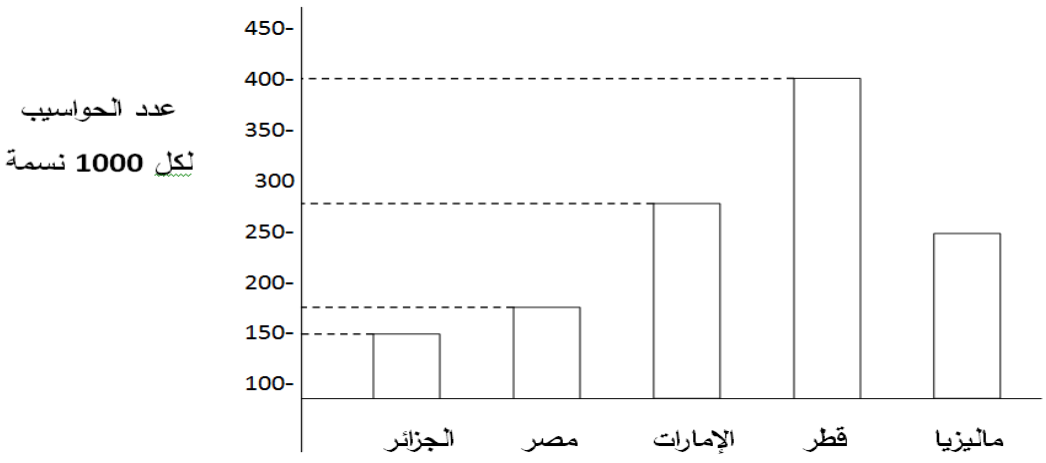

المصدر: تقرير المعرفة العربي للعام 2009، نحو تواصل معرفي منتج، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، ص129.

يقل عدد الحواسيب لكل 1000 نسمة في الجزائر عن 10% وهي تقل عن المتوسط العالمي بكثير وهذا أمر يمكن تداركه من خلال قوانين وتحفيزات لتسهيل اقتنائها وذلك بإلغاء الرسوم الجمركية عليها وتسهيل عملية الحصول عليها بالقروض وبالتقسيط.

ولقد قامت الجزائر بمشروع "أسرتك" الذي يهدف إلى تمكين كل أسرة من حاسوب إلا أنه لم يحسن هذه الوضعية و لم تحقق المأمول منه وذلك لعدة أسباب لعل أهمها ضعف المداخيل الأسرية مقارنة بالدول المتطورة، بالاضافة إلى عدم فعالية السياسة الاستثمارية والترويجية التي تتخذها الهيآت المعنية بالمشروع.

الفرع الثاني: التعليم

أما في جانب المؤسسات العلمية والبحثية في الجزائر المنتجة للمعرفة فنجد أن الجزائر احتلت من جانب البنى التحتية مكانة مهمة وذلك في نسبة التحاق الأطفال بالدراسة وبسبب الاهتمام بقطاع التربية والتعليم، الذي لا يزال مجانيا في الجزائر. وقد قامت الدولة بجملة من الإصلاحات في مجال التربية، غير أن الاصلاحات المتتالية التي عرفها قطاع التربية لم تستطع تقليص نسبة التسرب المدرسي التي مازالت عالية في بلادنا حيث بلغت هذه النسبة 43.5% لسنة 2008. ويظهر الجدول التالي نسب فرص تكوين رأس المال المعرفي الأساسي عند الأطفال من خلال التعليم (%).

الجدول رقم (13): فرص تكوين رأس المال المعرفي الأساسي عند الأطفال من خلال التعليم

	نسبة الأطفال الملتحقين بالتعليم	معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي	معدل الالتحاق الخام بالرحلة المتقدمة من التعليم الأساسي معدلا	نسبة معدل سنوات الدراسة المرتقبة إلى 18 عام	المتوسط العام (أ+ب+ج+د)/ 4
الجزائر	98	95	100	66.5	89.8
قطر	98	94	94.2	67.2	88.4
مصر	96	94	91.4	65.9	86.8
الإمارات	95	88	90.5	62.4	84

المصدر: تقرير المعرفة العربي للعام 2009، نحو تواصل معرفي منتج، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، ص 92.

ورغم كل الإمكانيات التي توفرها الدولة والجهود الإصلاحية المقدمة إلا أنها تبقى غير مجدية فرغم ارتفاع نسب الالتحاق بمقاعد الدراسة إلا أن المستويات لا تزال متدنية ونقصد بالجانب الكيفي وتظهر من خلال ما يلي:

الجدول رقم (14): مقارنة النتائج الإجمالية للطلبة في الدول العربية مع الطلبة في الولايات المتحدة الأمريكية أي اختبار علم الحاسوب.

فئة العلامات	التقدير	نسبة الطلبة في الدول العربية (%)	نسبة الطلبة في الولايات
130-120	معدوم	15	15
140-131	رديء	33	23
150-141	مقبول	32	14
160-151	جيد	15	23
170-161	جيد جدا	4	12
200-171	ممتاز	1	8

المصدر: تقرير المعرفة العربي للعام 2009، نحو تواصل معرفي منتج، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، ص 105.

الجدول رقم (15): تقدير رأس المال المعرفي الكمي المحصل من خلال التعليم عند مختلف الشرائح

	رأس المال المعرفي المرتقب عند الأطفال	رأس المال المعرفي عند الشباب	رأس المال المعرفي عند الكبار	المتوسط العام
قطر	88	72	71	77
الإمارات	84	67	67	73
مصر	87	66	60	71
الجزائر	90	58	50	62

المصدر: تقرير المعرفة العربي للعام 2009، نحو تواصل معرفي منتج، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، ص107.

لم تسلم المؤسسات البحثية في العالم العربي والجزائر من هذا التخلف فنجده واضحا في الترتيب العالمي للمؤسسات البحثية وتعد من أدنى المراتب على الإطلاق جودة مؤسسات البحث العربية ومراتبها عالميا كما أن الجزائر أكثر نظيراتها تخلفا، إذ تحتل المرتبة 128 من بين 134 دولة محل الدراسة وهو ما يبينه الجدول رقم17.

الجدول رقم (16): جودة مؤسسات البحث العربية في الترتيب العالمي

	ترتيب الدول بين 134 دولة	استيعاب التكنولوجيا على مستوى المؤسسات من 134 دولة	الاستعداد التقني من 134 دولة
قطر	30	40	29
الإمارات	74	14	27
مصر	96	63	76
الجزائر	108	128	108
ماليزيا	20	21	28

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، www.weforum.org، 2011/01/17.

وهذا التراجع في الترتيب العالمي وعدم توفير جو ملائم لعملية البحث صاحبه تدني في الإنفاق (القطاع العام) على العملية البحثية إذ أننا نحتل آخر المراتب ونجد أن القطاع الخاص يقوم بتمويل الأبحاث من الجانب التجاري مثل مؤسسات التجميل والصناعات الغذائية ...الخ.

الجدول رقم (17): نسب الإنفاق على البحوث

	إنفاق الدولة (%) من الناتج المحلي لـــ 2006	إنفاق القطاع الخاص	إنفاق الشركات على البحوث ترتيب حسب الدول من 134 دولة
قطر	-	3.6	35
الإمارات	-	3.3	50
مصر	0.2	3.1	57
الجزائر	-	2.8	116

المصدر: تقرير المعرفة العربي للعام 2009، نحو تواصل معرفي منتج، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، ص174.

إن التراجع في مستويات التأهيل العلمي وتراجع الترتيب العالمي وإهمال عملية الأبحاث والإنفاق عليها أدى بصورة طردية إلى تدني البحوث التي تشكل قيمة مضافة رغم ارتفاع الناتج الوطني الإجمالي للدولة إلا أن الأداء الإبداعي والعلمي والبحثي يبقى متدنيا مقارنة بدول العالم وتظهر من خلال مراتبها.

الجدول رقم (18): إنتاج براءات الاختراع المسجلة

	عدد براءات الاختراع 2006-2005	المعدل السنوي لبراءات الاختراع في الفترة 2002-2006	ترتيب براءات الاختراع من 134 دولة
الإمارات	-	4.6	132
مصر	-	5.6	70
قطر	-	0.4	124
الجزائر	-	0.4	89

المصدر: تقرير المعرفة العربي للعام 2009، نحو تواصل معرفي منتج، مؤسسة محمد بر راشد آل مكتوم، ص182.

رغم كل التطورات التي حدثت في الجانب المعرفي في الفترة الأخيرة إلا أنها تبقى غير كافية لنجاري الدول الأخرى خصوصا بما تملكه الجزائر من إمكانيات والمكانة التي نالتها الجزائر فيما سبق في مجال التدريس وتراجع قيم مؤشرات الجانب المعرفي أثر في قيمة مؤشرات اقتصاد المعرفة حسب مؤشر البنك الدولي، إذ احتلت الجزائر المرتبة 96 عالميا والسبب يعود بالدرجة الأولى إلى تخلف النظام المؤسساتي وعدم وجود الحوافز الاقتصادية إذ احتلت الجزائر المرتبة 109 عالميا، كما أن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال لا يزال دون المستوى المطلوب، فاحتلال الجزائر المرتبة 99 عالميا يدل على ذلك، ويمكن أن نفصل ذلك حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (19): دليل اقتصاد المعرفة مقارنة مع دول العالم (135 دولة)

	الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسساتي	نظام الإبداع	التعليم والموارد البشرية	تكنولوجيا الإعلام والاتصال	دليل اقتصاد المعرفة	الفجوة بين أدنى قيمة وأعلى قيمة
الجزائر	2.6	3.5	3.7	3.2	3.3	1.1
مصر	3.6	4.5	4.4	3.5	4	1
قطر	6.0	5.8	5.3	7.1	6.0	1.8
الإمارات	7	6.8	4.6	7.1	6.4	2.5
الترتيب العالمي						
الجزائر	109	91	94	99	96	18
مصر	91	71	80	93	83	22
قطر	52	54	61	43	49	18
الإمارات	45	43	77	42	43	35

المصدر: تقرير المعرفة العربي للعام 2009، نحو تواصل معرفي منتج، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، ص235.

رغم المرتبة التي احتلتها الجزائر والمكانة التي تحصلت عليها (حوالي 20% من المعرفة) إلا أنه لا بد أن نبين أن هذه النتائج لا تعكس المكانة الأساسية للمعرفة في المجتمع حيث أننا يمكن أن نضع جملة من الملاحظات:

إن هذه المؤشرات تركز على الجانب الكمي وليس الجانب النوعي أي تهتم بعدد الطلبة المسجلين والمدارس وليس ملائمة المناهج الدراسية والحاجة إليها وكفاية الجوانب التطبيقية وتوافق تخصصات الخريجين مع متطلبات اقتصاد المعرفة. كما أن هذه المؤشرات جميعها لا تقيس قيمة إنتاج المعرفة فتجدها تهتم بقياس البنى التحتية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال كالهواتف والحواسيب والإنترنت وهذا لا يعني بالضرورة مساهمتها في توليد المعرفة.

الجدول رقم (20): ترتيب الدول العربية للحكومات الإلكترونية 2010

المركز	الدولة	2008	2009	2010 التقدم
2	الإمارات	32	49	∇
6	قطر	53	62	∇
9	مصر	79	86	∇
13	الجزائر	121	131	∇

المصدر: إيمان بونعجة، الاقتصاد والتكنولوجيا، مجلة شهرية للاقتصاد والتكنولوجيا الحديثة، العدد التجريبي، جانفي 2011، ص 33.

وتنعكس هذه النتائج على السياسات الحكومية ككل إذ نجد أن مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر قد أخر من طرف وزارة تكنولوجيا الإعلام والاتصال وأكد عدم جاهزيته بحلول سنة 2013، مما زاد في تأخر الجزائر في الترتيب العالمي فبعدما كانت في المرتبة 123 في 2005 قفزت إلى المرتبة 121 في 2008 ثم تراجعت إلى 131 في سنة 2009، ومقدر لها أن تتراجع أيضا في 2010.

يمكن أن نرجع هذا التراجع في سنة 2009 إلى وصول آثار الأزمة المالية العالمية وتأثر الناتج الوطني الإجمالي بسبب تراجع سعر النفط العالمي، فهذا التراجع يؤثر على الميزانية العامة للدولة.

المبحث الرابع: تحديات وفرص اندماج الجزائري في اقتصاد المعرفة

ستواجه الجزائر (وهي مقبلة على عصر جديد في اقتصادها) مجموعة من التحديات تصعب من عملية الاندماج في الاقتصاد المعرفي بسبب ما تعاني منه الجزائر (من تخلف في برامج تعليم، قلة وعي...الخ) غير أن الجزائر لها من المقومات ما يساعدها على تحقيق أهدافها من قوة شبانية وموارد اقتصادية فكيف يمكن للجزائر أن تحقق المعادلة المطلوبة في ظل المعطيات الموجودة؟

المطلب الأول: تحديات اندماج الجزائري في اقتصاد المعرفة

مع كل ما تزخر به الجزائر من إمكانيات مادية وثروات وموارد بشرية، ومع سعيها في القيام بعملية التنمية ولاسيما البشرية من أجل الاندماج في الاقتصاد المعرفي إلا أن هناك مجموعة من العراقيل تحد من مهمتها، ويمكن أن نلخصها كما يلي:

- مستوى التطور التكنولوجي واستخدام شبكات الاتصال والمعلوماتية إذ أن البنية التحتية للمعلومات والشبكات لا تزال تعاني تخلفا أو ما يسمى بالفجوة الرقمية[1].

- عدم استغلال المعلومات والرأس المال المعرفي (الفكري) بفاعلية كبيرة إذ يلاحظ أن الدول النامية أخفقت في ربط النمو الاقتصادي بعجله التنمية البشرية باستثناء بعض الدول على رأسها النمور الأسيوية وكوريا الجنوبية[2].

- عدم توافر المرونة الكافية لزيادة الفاعلية للمنتجين والمنتجات الجزائرية سواء كانت على مستوى الأنظمة والتشريعات أو على مستوى مؤسسات الأعمال (إنتاجية أو خدمية).

- شراسة المنافسة العالمية وحتى في السوق المحلية مما يضع مؤسسات الأعمال الجزائرية أمام تحديات الجودة العالمية والسعر المنافس.

---

[1]- رميدي عبد الوهاب، مرجع سابق، ص51.

[2]- جمال سند السويدي وآخرون، تنمية الموارد البشرية في اقتصاد مبنى على المعرفة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية – أبوظبي، 2004، ص 16.

- مما يعد تحديا أيضا إيجاد كفاءات قادرة على الربط بين سهولة الحصول على المعلومة وتوظيفها في بيئة معرفة قادرة على إضافة قيمة.

- سهولة فقدان المستهلك بسبب تغير معايير الاقتصاد، وكذلك بسبب ضعف السياسة الترويجية والاشهارات.

- قلة التكوين الميداني مقارنة بالتكوين النظري وهذه مشكلة تشترك فيها كثير من البلاد النامية حيث أنها من المشكلات الحرجة التي يواجهها أصحاب العمل والعاملون بسبب الفجوة بين التعليم المدرسي والجامعي من جهة والمتطلبات الفعلية للمحيط، حيث أن مناهج التعليم لا ترتبط بمتطلبات سوق التشغيل[1].

- ومن الأشياء التي تعد من أهم التحديات ضعف المناهج التعليمية وتخلفها رغم التحسينات.

- عدم نجاعة السياسات الخاصة بالموارد البشرية فالتخطيط لهذه القوى يبدو أنه يخلوا من أي استراتيجية حيث نجد تضاربا صارخا وعشوائية بين التكوين والتعليم (الطلبة الحاصلين على شهادات جامعية) وبين احتياجات سوق العمل.

- ومن أهم المشاكل أيضا والتحديات هي مشكلة القرصنة إذ لم تنج البرامج الأجنبية والأفلام والبرمجيات من القرصنة، والتي تسعى دولها المتقدمة إلى حمايتها، فما بالكم بالبرامج المحلية حيث جزء كبير من الطلبة مثلا في قسم المحاسبة يمتلكون برنامج PC Compta غير مرخص.

- رأس المال المعرفي والفكري في الجزائر لا يزال غير قادر على إثبات نفسه.

- تكاد تخلو الإحصائيات من الوظائف النوعية وقياس للرأس مال الفكري.

- كما أن التأخر في صياغة القوانين وبداية تطبيقها الفعلي بما يتماشى مع النماذج الاقتصادية الحديثة.

- قلة مؤسسات الأعمال التي تنشط في الشبكات وتخوف البنوك من التعامل بالنقود الإلكترونية.

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص17.

- كما أن مشكلة الفساد الذي يؤرق المجمع والحكومة حيث تضيع ثروات البلد في تبديد المال العام.

- وتعد أيضا قلة الثقة الواضحة في الإطارات الوطنية مقارنة بالأجنبية، مشكلة.

- ويبقى أيضا تبنى المستوى المعيشي من المشاكل التي تعيق الاندماج في اقتصاد المعرفة، فرغم الزيادات في متوسط الدخل الفردي إلا أنه صاحبها زيادات في معدل الأسعار.

- تخلف الجهاز الإنتاجي وعدم اعتماده على المعرفة، وهناك أيضا ضعفا في أنشطة البحث النوعية أي القادرة على إضافة قيمة بالاعتماد على الإبداع والابتكار.

- وهناك أيضا تحدي من نوع آخر وهو التقييم الضريبي فنجد مشكلة تواجهنا في طرق التقييم الضريبي وتغير التشريعات الضريبية بشكل شبه دائم.

- عدم الثبات في السياسات الإصلاحية والمشاريع الوطنية الذي يخلق عدم وضوح الاستراتيجية العامة مثل مشروع أسرتك في وزارة تكنولوجيا الاتصال والمعلومات حيث شرع في المشروع توقف مرتين وهي الآن بصدد تكملته.

المطلب الثاني: فرص اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة

للجزائر إمكانيات تتيح لها فرصا هائلة من أجل تسهيل عملية اندماجها في اقتصاد المعرفة منها:

- الإمكانيات الضخمة التي وفرتها الحكومة من أجل تسهيل هذه الغاية إذ وفرت حوالي 2.5 مليار دولار من أجل تطوير قطاع الإعلام وتكنولوجيا الاتصال فقط.

- تشجيع وتسهيل التعليم والتكوين والتدريب بكل الأشكال أي تعليم مستمر أو عن بعد والتعليم المفتوح مع القيام بمحاولة إصلاحات دائمة.

- زيادة الإنفاق على التعليم العالي والبحث العلمي.

- وفكرة الكفاءات البشرية والطاقات البشرية خاصة الشبابية التي تملك مستوى من التأهيل والإبداع قد يمكنها نم تحقيق ميزة تنافسية.

- كما أنه أيضا من الفرص التي تساعد في عملية الاندماج تكافؤ الفرص عالميا ومحليا خصوصا في جانب التجارة الإلكترونية حيث تختفي بذلك عملية الوساطة والمحسوبية ولا يكون البقاء إلا للأكفأ.

- التدريب أصبح له أهمية بالغة على المستوى الوطني والتنظيمي لأنه في عصر الفرص العالمية يقوم التدريب ذو النوعية العالية بتحفيز الكفاءات على البقاء[1].

- سهولة الوصول إلى شبكات المعلوماتية العالمية.

- تسهيل إجراءات إقامة مؤسسات الأعمال الناشطة في قطاع التجارة الإلكترونية.

- تقليل التكاليف[2] في النشاط الذي يعتمد على التجارة الإلكترونية كتكاليف النقل والشحن والإعلان والتصميم...الخ.

- وكفرصة مرتبطة بها أيضا تتيح أداء الأعمال في الوقت الحقيقي دون مشكل للمكان.

- أيضا ما يساعد في سهولة الاندماج تراجع مستويات الأمية مما يسهل عملية الاندماج.

- شساعة السوق الجزائرية القادرة على استيعاب أي حجم من النشاطات.

- السوق الجزائري لا يزال بكرا، حيث أنه لم تستغل كل إمكانياته على أكمل وجه.

- محاولة القضاء على الفساد من خلال وضع إجراءات جادة لتطبيقها من أجل ردع هذه الظاهرة التي بدأت تتنامى وتزيد بشكل ينذر بالخطر.

- تكوين فرص جديدة للعمل، لإضافة خدمات ومنتجات جديدة وخاصة خدمات صيانة الشبكات وتقديم خدمات لأطراف العملية التجارية[1]. ويمكن لنا أن نلخص ذلك في الجدول التالي:

---

[1]- جمال سند السويدي، مرجع سابق، ص19.

[2]- نفس المرجع، ص50.

[1] - علي الطراح، التنمية البشرية في المجتمعات النامية، دار النهضة العربية، الكويت، 2004، ص ص270-277.

الجدول رقم (21): فرص العارضين والمستهلكين

فرص العارضين (الموردين)	فرص المستهلكين (المتعاملين)
مساحة تواجد أكبر في الأسواق	مساحة أكبر للاختيار
تحسين درجة التنافسية	تحسين جودة المنتوج
التصنيع الضخم للمستهلك	منتجات حسب الطلب
اقتصاد الدورة التجارية	تلبية سريعة الاحتياجات
خفض التكاليف	تخفيض السعر
إيجاد فرص عمل جديدة	خدمات ومنتجات جديدة

المصدر: رضوان ربيع، الاقتصاد الرقمي نموذج التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 218

المطلب الثالث: آفاق اقتصاد المعرفة في الجزائر

عرف الاقتصاد الوطني تغيرات هامة في شكله وخصائصه، حيث ومع الاستقلال ارتأت البلاد أن تختار لنفسها نهج الاقتصاد الموجه وكان ضروريا ذلك بالنسبة لها خصوصا وأن نسب الأمية كانت مرتفعة داخل الوطن، فكان لا بد من احتكار الحكومة لكل القطاعات وتأميم الثروات لحفظ حقوق الأجيال المستقبلية.

ثم مع بداية التسعينيات قامت بتحول شامل في نهجها الاقتصادي استجابة للتحولات العالمية وسقوط المعسكر الاشتراكي غيرت من نهجها الاقتصادي من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر، فرافقه تحرير سريع للتجارة الخارجية، لكن لم تستطيع المؤسسات الوطنية العامة والخاصة من الصعود أمام المنافسة الخارجية خصوصا مع تدني قيمة العملة فصاحبته خسائر مالية كبرى.

ومع بداية الألفية الجديدة ولمواكبة التطورات العالمية سعت الجزائر إلى تطوير اقتصادها من الاقتصاد المادي إلى اقتصاد يعتمد على المعرفة وذلك بمجموعة من الإصلاحات بغرض إنعاش الاقتصاد الوطني، وكبعض الأمثلة في جانب الإصلاحات قامت بتخصيص مبالغ ضخمة وأجهزة لتطوير البنى التحتية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال وقامت بوضع برامج طموحة لزيادة كثافة المعرفة في المجتمع وجعله مجتمع المعرفة، وذلك بزيادة الإنفاق على البحوث وزيادة الرفع من الكفاءات البشرية ورأس المال المعرفي، فزادت من مراكز التعليم والبحث والتدريب ولاسيما التعليم العالي، كما قامت برفع الدخل بشكل يستطيع أن يحسن مستوى المعيشة بصفة عامة لكن صاحبه زيادة في الأسعار بسبب المضاربين في السوق التي حافظت على نفس مستوى المعيشة.

ورغم المشاريع الطموحة مثل الجزائر الإلكترونية 2013 وأسرتك، وتطوير قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال إلا أن الجزائر تعاني مشاكل ونقائص مثلها مثل أي دولة نامية أخرى، هذه النقائص التي تقف في الوقت الحالي في وجه أي محاولة لبناء قاعدة صلبة للتجارة الإلكترونية أو اقتصاد المعرفة ورغم ذلك فإن الفرص المتاحة أمام اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة تبقى كثيرة خصوصا إذا أحسنت استغلالها بشكل يساعدها في الانتقال والتفتح على التبادل والتعاون في مجال المعرفة. وذلك إذا أولت اهتماما جادا بقطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال ومحاربة كل أنواع الفساد التي تستغل وتنهب المال العام، وذلك بتطوير وزيادة سرعة الإنترنت وزيادة التعامل بالألياف البصرية وتدنية التكاليف، كذلك من خلال زيادة الرفع من الكفاءة البشرية خاصة في مجال التعليم، لكن لا بد من مصاحبة هذه العملية تحسين حقيقي في مناهج وطرق التعليم، ولابد من إعداد تشريعات تسعى إلى المحافظة وحماية حقوق الملكية الفكرية والتشجيع على الاستثمار فيها.

إن العالم كله يتجه نحو اقتصاد يعتمد على المعرفة فإذا غيرت الظروف العالمية السابقة من المناهج الاقتصادية فإن الظروف الحالية لابد لها من أن تقوم بنفس التغيرات سواء شئنا ذلك أم أبينا، والمستقبل في الجزائر في ظل اقتصاد مبنى على المعرفة سيكون للكفاءات البشرية ذات التأهيل العالي والتي يوكل لها أمر جر قاطرة المجتمعات نحو الرقي والازدهار، حيث أن علماء التنمية البشرية يؤكدون بأن من يقودون الأمم لا يزيد عددهم عن 2% من المميزين ضمن أفراد المجتمع.

خلاصة الفصل:

إن التنمية البشرية هي أهم سبيل وأقصر الطرق لاندماج الجزائر في الاقتصاد المعرفي، لكن ورغم ما تقوم به الحكومة من برامج ومشاريع من شأنها أن تساعد ولو بقليل من أجل تطوير البنية التحتية، إلا أنها تعاني تخلفا في جميع الأصعدة فمع كل الإصلاحات والأموال التي تصرف على قطاع التعليم في الجزائر إلا أنها تبقى بعيدة عن النتائج العالمية حيث تسجل الجامعات الجزائرية المراكز الأخيرة على الترتيب العالمي، ويبقى مقدار البحوث والتطوير محتشما مقارنة بالنتائج العالمية.

كما يعاني قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال تخلفا كبيرا، ويبقى الإطار القانوني والتشريعي الذي من شأنه تنظيم المعاملات في ظل الاقتصاد العالمي بعيدا كل البعد عما يجب أن يكون عليه، كل هذه العراقيل تعد تحديا أمام الجزائر لكن التحدي الأكبر يكمن في هجرة الأدمغة والكفاءات الذي يرجع سببه إلى الإهمال والتهميش الذي نعاني منه في الجزائر رغم كبر حجم التحديات إلا أنه ليس مستحيلا لأن الجزائر بلد يزخر بالطاقات والطاقات الشبانية من جهة، ولأن الاقتصاد المعرفي يعترف بالطاقات المعرفية والإبداعية، فيمكن أن تندمج في هذا الفلك لكن الطريق لا يزال طويلا.

الخاتمة العامة

الخاتمـــة العامـــــة:

في ختام هذه الدراسة تظهر لنا مكانة التنمية البشرية في الفكر الاقتصادي الجديد خصوصا في ظل الاقتصاد المعرفي الذي أصبح يعد من سمات العصر ولابد لنا من تهيئة البنية التحتية للاندماج في هذا الاقتصاد العالمي، وتظهر أهمها في تنمية الكوادر والطاقات المعرفية التي من شأنها إثراء وتطوير الاقتصاد العام للبلد، وتتجلى لنا مكانة التنمية البشرية وتأثيرها على تسريع وتيرة الاندماج في الاقتصاد المعرفي واللحاق بالركب العالمي.

ويتمثل الهدف من إجراء الدراسة في هذا المجال في تبيان أثر التنمية البشرية كسبيل لاندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة.

ومن خلال الدراسة تم التوصل إلى عدد من النتائج يقدم الباحث من خلالها بعض التوصيات، وفيما يلي يتم عرض أهم نتائج الدراسة:

نتائج البحث:

ويمكن أن نلخص نتائج البحث في ما يلي:

- الاقتصاد المعرفي هو أحد إفرازات الثورة المعرفية بمساعدة ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- الاقتصاد المعرفي نشاط اقتصادي قائم بذاته يحتل مكانة مرموقة في الاقتصاد العالمي المعاصر.
- الاقتصاد المعرفي نشاط اقتصادي متميز، يتمتع بسمات وخصائص تجعله مختلفا عن النشاط الاقتصادي المادي.
- الاقتصاد المعرفي يعتمد على المعرفة ورأس المال المعرفي.
- الاقتصاد الرقمي يواجه تحديات تحول دون توسعه إلى مختلف بلدان العالم.
- التنمية البشرية أهم وسيلة لاندماج الجزائر في الاقتصاد المعرفي.
- الموارد البشرية أهم الموارد في عصر يعتمد على المعرفة.
- زادت أهمية الأصول المعرفية أكثر من الأصول المادية.

- هناك فرص أما كبيرة متاحة لدول العالم الثالث من أجل الاندماج في الاقتصاد المعرفي.

- يحتاج الاندماج في هذا الاقتصاد إلى توفير جملة من التدابير لمواكبة هذا العمل.

- مازلنا نعاني تخلفا في مجال التنمية البشرية.

- قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال يعد من أهم القطاعات التي يعتمد عليها الاقتصاد المعرفي.

- لا يزال الإطار القانوني من تخلف وعدم مجاراة نظام التعاملات التجارية خصوصا التجارة الإلكترونية.

- مستقبل الاقتصاد المعرفي مرهون بمدى التحضير للبنية التحتية.

وبعد الوقوف على أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكننا أن نورد بعض المقترحات والتوصيات التي تمكننا أن نعمل على اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة.

التوصيات:

إن الاندماج في الاقتصاد المعرفي أمر ملح، لذلك وجب على الحكومات تحقيقها من خلال:

- توعية جميع الأطراف المعنية بضرورة التنمية البشرية من أجل الاندماج في الاقتصاد المعرفي.

- زيادة تحسين البنى التحتية بما يتماشى مع الاقتصاد العالمي.

- زيادة الاهتمام بالتنمية البشرية سواء من الحكومات أو من المؤسسات.

- زيادة فاعلية وتطوير الخدمات المتعلقة بالبنية التحتية المالية التي تساعد على الاندماج في الاقتصاد المعرفي.

- بناء وحدات ومؤسسات إحصائية بالجامعات والمعاهد المتخصصة مهمتها جمع وتصنيف وتحليل وتوزيع المعطيات المتعلقة بالابتكار المعرفي وتوظيفها لأجل إحراز نمو أعلى.

- إصلاح البرامج التعليمية بما يتماشى مع الاقتصاد العالمي.

- نشر وتوسيع فكرة التعلم المستمر والذاتي للأفراد لزيادة معارفهم.

- تحرير البنى التحتية للاتصالات وتكسير مبدأ الاحتكار في تقديم الخدمة خصوصا في مجال الانترنت.

- تطوير الخدمات المالية والمصرفية وجعلها أكثر مواكبة للتطورات العالمية.

- المشاركة في مبادرات وورشات وطنية وجهوية من قصدها توعية أكبر كم ممكن.

- تسهيل وتخفيض تكاليف الحواسيب والبرمجيات وكل الأدوات التي تسهل من عملية الاتصال والتواصل التقني.

- تسهيل طرق التدريب والتعلم المستمر وإعادة التأهيل (الرسكلة) والتشجيع عليه بنظام تحفيز جذاب.

- توفير إطار قانوني ملزم لجمع الأطراف يسمح بالبحث والاكتشاف والعمل والتطوير وتوفير الحماية القانونية.

ثالثا آفاق الدراسة:

خلال فترة الدراسة تبين للباحث عدة مواضيع تحتاج إلى دراسات منها:

إلزامية الجزائر للتوجه نحو تطبيق اقتصاد المعرفة.

التعليم وتكوين رأس المال المعرفي.

أثر التنمية البشرية للمرأة العربية على مجتمع المعرفة.

مجتمع المعرفة نحو خيارات النهضة والتنمية.

تأثير البيئات السياسية على بناء مجتمع المعرفة.

أثر الإصلاح السياسي وزيادة الحريات في بناء مجتمع المعرفة.

الملاحـــــق

الملحـــق رقـــم: 01

الملحـــق رقـــم: 02

الجمهورية الجزائريـــــة الديمقراطيـــة الشعبيـــــــة

اللجنـــــة الالكترونيـــــة

الجزائـــــر الالكترونيـــة 2013

ملخـــص

ديسمبـــر 2008

الفـــهـــرس

المدخل الرئيسي: 2

أ. تسريع استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الإدارة..... 14

ب. تسريع استخدام تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في الشركات..... 19

ج. تطوير آليات وحوافز تسمح باستفادة المواطنين من تجهيزات وشبكات تكنولوجيات الإعلام و الاتصال. 21

د. دفع تطوير الاقتصاد الرقمي 24

هـ . تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات الدفق السريع و الفائق السرعة..... 28

ف. تطوير الكفاءات البشرية 30

ز. تدعيم البحث – التطوير و الابتكار 32

ح. ضبط مستوى الإطار القانوني 34

ط. الإعلام و الاتصال..... 35

ي. تثمين التعاون الدولي 37

ك. آليات التقييم و المتابعة 38

ل. إجراءات تنظيمية..... 38

م. الوسائل المالية..... 39

المدخل الرئيسي:

يمنح اليوم مسار التنمية الاقتصادية و الاجتماعية مكانة متنامية لقطاع تكنولوجيات الإعلام و الاتصال وللمعرفة.

بالفعل، يشكل هذان العنصران عاملين حاسمين في لتحول السريع للنماذج الاقتصادية والاجتماعية نظرا لتأثيرهما الأفقي على مختلف قطاعات الصناعة والخدمات و لقدرتهما على تسريع وتيرة تداول المعلومات و نظرا، كذلك، للقيمة المضافة المترفعة الناتجة عن العامل الجديد اللامادّي المتمثل في المعرفة.

فأقوى أمم العالم شهدت نموا نشطا بفضل الأولوية الممنوحة لهذين العاملين اللذين يعتبران مصدرا أساسيا لخلق الثروات و تحسين القدرة التنافسية.

في الواقع، تشكل المعركة الرقمية و تدعيم الرأسمال البشري أساسا للرهانات التي تطرحها التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و عاملا رئيسيا لتحضير البلاد لمواجهة تحديات العولمة، حيث أنه من غير الممكن تصور إمكانية عصرنة الاقتصاد دون التحكم السريع في النظام الرقمي من طرف مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين (الإدارات و الشركات و المواطنين) و دون تبني مقاربة ناجعة وفعالة لتنمية الرأسمال الفكري الذي تكمن قِوامه الرئيسية في الاستثمار في البحث – التطوير و الابتكار و في التربية – التكوين.

انعكاسات تشييد مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول

الآثار على التنمية الاقتصادية: يعتبر مجتمع المعلومات مجتمعا شبكيا بفضل التقارب بين الاتصالات والمعلوماتية. كما أن مرونة هذا النوع من التنظيم تشكل ورقة رابحة في الاقتصاد المفتوح و العالمي. و نظرا لكون البنية التحتية للإعلام و الاتصال أحد الدعائم الأساسية لمجتمع المعلومات، فقد تبنت بعض الدول سياسات وطنية لتطوير البنيات التحتية لتكنولوجيات الإعلام و الاتصال، مركزة في ذلك على النفاذ إلى الأنترنت ذي الدفق السريع، من جهة، و توفير خدمات متكيفة مع متطلبات الاقتصاد الجديد، من جهة أخرى.

فحسب دراسة أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الدول الأعضاء فيها في شهر جوان 2008، بلغت نسبة النفاذ إلى الأنترنت ذي الدفق السريع 21,3 %، أي ما يمثل زيادة قدرها 20 % مقارنة مع سنة 2007.

تأتي في مقدمة القائمة كل من كوريا الجنوبية و الدنمارك و هولندا و النرويج و سويسرا و أيسلندا و السويد و فنلندا بمعدل يفوق 30 %. أما من حيث الحجم، فإن عدد الاشتراكات في الأنترنت ذي التدفق السريع يفوق في الولايات المتحدة الأمريكية 75 مليون منفذ.

إن عصر المعلومات قائم على تطوير النظم اللامركزية المنسقة بفضل تحويل المعلومات عبر شبكة عالمية. فالمؤسسات الاقتصادية تعمل عبر الشبكة و تتبنى أكثر فأكثر الاستعانة بإخراج بعض أنشطتها نحو المناولين. و بذلك يتم إنشاء مهن و خدمات جديدة حول هذه النشاطات.

و مع إدخال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال، أضحى تسارع ارتفاع الإنتاجية ملموسا، بعد فترة استيعاب ضرورية لاعتماد وإدماج هذه الأدوات الافتراضية.

اقتناعا منها بفعالية تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في تحسين أداء الشركات، حقق رواد الصناعة استثمارات كبيرة في مجالات المعلوماتية والاتصالات والبرمجيات.

هكذا، تبين الدراسة التي أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بين عامي 2000 و 2002، أن مساهمة تكنولوجيات الإعلام والاتصال في النمو الاقتصادي قد ارتفعت من نطاق 0.1 إلى 0.3 نقطة في الفترة ما بين 1980 و 1997 إلى نطاق 0.3 نقطة (في فرنسا وألمانيا وإيطاليا) إلى 0.9 نقطة (في الولايات المتحدة الأمريكية) في الفترة ما بين 1997 و 2002. أما نسبة الناتج الداخلي الخام في مخزون رأسمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال، فقد بلغت 6% عام 2003 في فرنسا و 7 % في المملكة المتحدة و 8 % في ألمانيا و 9 % في هولندا بينما وصلت إلى 13 % في الولايات المتحدة الأمريكية.

من جهة أخرى، أظهرت دراسة أجرتها الحكومة الفرنسية و نشرت في عام 2006، أن 93 ٪ من الشركات الصغيرة والمتوسطة، التي تشغل من 6 إلى 200 عامل، قد تم ربطها بالأنترنت في عام 2005، مقابل 40% فقط في عام 1998، علما أن معظم هذه التوصيلات ذات دفق سريع. ومن بين هذه الشركات الصغيرة والمتوسطة فقط 52% قامت بتطوير مواقع الكترونية، في حين أن 85 % من الشركات الصغيرة جدا كانت مجهزة بالعتاد المعلوماتي و 71 % منها كانت موصولة بالأنترنت في عام 2005.

و حسب دراسة أجراها البنك الفرنسي (BNP-Parisbas) في جانفي 2004، يشكل البريد الالكتروني الاستخدام الأكثر شيوعا (84 ٪) متبوعا بالبحث عن المعلومات (68%)، ثم تلي العلاقات بين الزبائن والممونين (60 ٪) وحجز غرف الفنادق عبر الأنترنت و تذاكر السفر (55 ٪). و تبين هذه الدراسة أن نسبة توصيل الشركات بالأنترنت تتراوح في معظم البلدان الأوروبية بين 90 و 100 % (السويد 98 % - ألمانيا 97 % - إيطاليا 94 % -- فرنسا 92 % -- المملكة المتحدة وإسبانيا 91 %).
تشير هذه البيانات إلى أن توصيل الشركات بالأنترنت قد بلغ تقريبا حد التشبع في جميع البلدان الأوروبية، وأن هذا التقارب قد تم تحقيقه في ظرف أربع سنوات، في حين أن وتيرة نشر مواقع الأنترنت بطيئة. ففي أواخر عام 2002 ، أكثر من 80 % من الشركات المختلفة الحجم كان لها موقع على شبكة الأنترنت في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا والمملكة المتحدة والبلدان الاسكندينافية، في حين لم تتجاوز نسبتها 58 % في إيطاليا و 56 % في فرنسا (52 % فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة). أما انتشار الحواسيب في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بفرنسا وألمانيا فهو مستقر منذ عام 2001 بما يقارب حاسوب واحد لكل موظفيْن بالنسبة للمؤسسات الصغيرة التي تشغل من 6 إلى 9 موظفين، و حاسوب واحد لكل أربعة موظفين بالنسبة لتلك التي تشغل من 10 إلى 200 موظف.

لقد أدى الأنترنت، في مرحلته الناضجة، إلى عولمة لم يسبق لها مثيل في المبادلات المالية. كما تمت زعزعة أسلوب العمل داخل الشركات بتقريب الأسلوب الخاص بالإطارات من الأسلوب المعتمد فيما يتعلق بالفئات المهنية و الاجتماعية الأخرى. كما أدركت الشركات أن الابتكار أضحى وظيفة أساسية في الاقتصاد القائم على المعرفة، كناتج للتزاوج بين البحث – الابتكار و تأسيس الشركات.

و حسب المركز الفرنسي للدراسات و الاستشارة (IDATE)، فإن قيمة السوق العالمية لقطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال (تجهيزات وخدمات الاتصالات، المعدات والخدمات المعلوماتية، وخدمات التلفزيون والأجهزة الإلكترونية واسعة الاستهلاك) قد بلغت 2750 مليار أورو في عام 2007، أي بزيادة قدرها 5,8 % مقارنة مع 2006. و تمثل هذه السوق 7,3 % من الناتج الداخلي الخام العالمي. كما تمثل كل من الأسواق الأوربية و أسواق أمريكا الشمالية و آسيا و المحيط الهادي و أمريكا اللاتينية و إفريقيا و الشرق الأوسط 30 %، 33 %، 25 %، و 12 % من السوق العالمية على التوالي. أما فيما يتعلق بالاستثمارات في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال، فقد ارتفع حجمها بما يقارب نسبة 5% سنويا منذ سنة 2000 في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. في حين أن هذه الحركية أكثر قوة في البلدان الصاعدة (البرازيل، روسيا، الهند، الصين و الأرجنتين) إذ تسجل الاستثمارات فيها في هذا المجال نسبة نمو 14% سنويا.

الانعكاسات على التنمية الاجتماعية : إن الهدف الأساسي للمجتمع عامة هو المشاركة في مكافحة الإقصاء الاجتماعي. أما هدف مجتمع المعلومات فهو مكافحة شكل جديد من أشكال الإقصاء (الفجوة الرقمية)، بإقامة إطار ملائم للتضامن الرقمي.

و عليه، فقد تمت عدة مبادرات عالمية و جهوية و وطنية منذ اعتماد قرار خاص بعقد قمة ذات مرحلتين حول مجتمع المعلومات، خلال مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات المنعقد في مينيابوليس (الولايات المتحدة الأمريكية) في الفترة ما بين 12 أكتوبر و 6 نوفمبر 1998. فالمرحلة الأولى من هذه القمة نظمت بجنيف (سويسرا) في شهر ديسمبر 2003 و نظمت المرحلة الثانية بتونس في شهر نوفمبر 2005.

و قد تمت المصادقة على مخطط عمل في 2003، يحتوي على الإجراءات الممكن إنجازها في آفاق 2015. نذكر من بينها:

- ربط القرى و مراكز البريد و المتاحف و المراكز الثقافية بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال و إنشاء نقاط اتصال جماعية.
- ربط المكتبات العمومية بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال. و تأسيس مكتبات افتراضية من شأنها المساهمة في تحصيل العلم و المعرفة و تطوير التنوع الثقافي و اللغوي.
- ربط المؤسسات التعليمية بالأنترنت (مع تكييف البرامج التربوية) و ربط المستشفيات و الجامعات و مراكز البحث بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال.
- توفير النفاذ إلى تكنولوجيات الإعلام و الاتصال لأكثر من نصف سكان المعمورة.

يجب التركيز على تعزيز الموارد البشرية من خلال التكوين وإعادة التأهيل، بما في ذلك فئة المسنين والمعاقين وكل الفئات المحرومة والمستضعفة، إذ ينبغي لتكنولوجيات الإعلام و الاتصال أن توفر لجميع المواطنين إمكانية الحصول على المعلومات و المعرفة في أي نقطة من التراب الوطني، شرط أن يتم توفير وسائل الربط بأسعار معقولة.

إن الحصول على المعلومات الرسمية ذات الطابع العام، لاسيما عن طريق الأنترنت، من شأنه الاستجابة لاحتياجات المواطنين و المتعاملين الاقتصاديين من المعلومات الضرورية لتأدية النشاط الاجتماعي والاقتصادي.

وبالتالي، فإن إنشاء الحكومة الالكترونية من أجل تحسين فعالية الإدارة وشفافيتها، سيسمح بتقديم خدمات إلكترونية (e-services) كفيلة بتسهيل تفاعل المواطنين والشركات مع الإدارة العمومية.

ومن بين هذه الخدمات الإلكترونية، نذكر التعليم الإلكتروني و التكوين الالكتروني و كذا الصحة الإلكترونية و التوظيف الإلكتروني، التي تساهم كلها في تحسين الظروف المعيشية للمواطنين، و تساعد، بالتالي، على تحقيق التنمية البشرية.

بالفعل، فمن حيث التعليم والتكوين، يلاحظ (عن البرنامج الدولي لتقييم مكتسبات الطلاب) وجود علاقة قوية بين النتائج التي حققتها البرامج التعليمية و بين التوصيل بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال و استخدامها داخل الأسر.

فالطلاب الذين لا يستخدمون تكنولوجيات الإعلام و الاتصال يحصلون بشكل عام على نتائج أقل من أولئك الذين يستخدمون هذه التكنولوجيات بشكل فعال ومنتظم.

و عليه، لا بد من بذل المجهودات صوب المعلمين والآباء لجعلهم يساهمون في نشر الثقافة الرقمية.

أما في مجال الصحة، تواجه الحكومات مشاكل تتعلق بنوعية و فعالية أنظمتها الصحية، فضلا عن الصعوبات التي يواجهها المواطنون في الحصول على الرعاية الصحية، وذلك على الرغم من الارتفاع المستمر للنفقات المخصصة لهذا القطاع. فإدراكا منها لما تتيحه تكنولوجيات الإعلام و الاتصال لتحسين أنظمة الرعاية الصحية التابعة لها، طورت عدة بلدان هياكل أساسية للمعلومات، تعتمد على التوصيل ذي الدفق السريع و وفرت التطبيقات المتعلقة بالطب عن بعد وتسيير ملفات المرضى و متابعة أداءات الرعاية الصحية عن بعد و كذا التطبيقات المتصلة بتحسين خدمات التشخيص والتكنولوجيات التصويرية.

وفيما يتعلق بالنمو الاقتصادي والتوظيف، تبين مختلف الدراسات التي أجريت في جميع أنحاء العالم، لاسيما في البلدان المتقدمة، أن تكنولوجيات الإعلام و الاتصال تساهم بما يعادل 0,5 إلى 1 نقطة من النمو في الناتج الداخلي الخام سنويا وأن حصة العقود ذات المدة غير المحدودة في قطاع تكنولوجيات الإعلام و الاتصال أعلى مما هي في مجالات النشاط الأخرى.

فقد بلغ قطاع تكنولوجيات الإعلام و الاتصال نسبة 5,6 % من الناتج الداخلي الخام في الاتحاد الأوروبي و يمثل 25% من جهود البحث بين عامي 2000 و 2003 . كما حقق تجسنا قدره 45% على الأقل في الإنتاجية بين 2000 و 2004.

تساهم تكنولوجيات الإعلام و الاتصال كذلك في عمليات التوظيف، حيث تنشأ مواقع على شبكة الأنترنت لجمع طلبات وعروض العمل. فقد تمكن موقع، يربط بين مواقع 50 بلدا مختلفا، من عرض أكثر من 30 مليون سيرة ذاتية و 000 300 عرض عمل في سنة 2003.

و في إطار برنامج i2010 ، خصص الاتحاد الأوروبي للفترة ما بين 2007 و 2013، ميزانية قدرها 3,6 مليار أورو كمساعدات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل الابتكار و تحسين القدرة التنافسية، منها 730 مليون أورو لدعم إستراتيجية تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

أما بالنسبة للاستخدامات الأكثر شيوعا للأنترنت، فهي تتعلق بتنمية المعارف (66 %) و بالتواصل (56 %) والعمل في المنزل (54 %)، في حين أن 25 ٪ منها فقط تخص عمليات الشراء

بالرغم من كون المعلومات عن المنتجات أو الخدمات تشكل أيضا قسطا هاما من استخدامات الأنترنت (55 %) (دراسة أجراها المجلس الأعلى للسمعي البصري بفرنسا سنة 2003)

تتقارب أوجه استخدام الأنترنت بشكل نسبي في مختلف دول الاتحاد الأوروبي، حيث نجد على رأس القائمة البريد الإلكتروني، ثم تليه عملية البحث عن المعلومات (أخبار أو معلومات عن السفر).

بعض الأمثلة للسياسات العمومية المعتمدة لتطوير مجتمع المعلومات.

باشرت بلدان كثيرة سياسات عمومية إستباقية لتطوير الاقتصاد الرقمي عن طريق تخصيص دعم قوي لقطاع تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

نذكر على سبيل المثال، البرنامج الذي شرعت فيه كندا منذ عام 1997 بهدف تحويل البلد من خلال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال، يدعى "توصيل الكنديين بالأنترنت". و تعتبر الحكومة الالكترونية ركيزة هذا البرنامج الرامي إلى تخفيف تكاليف الإدارة و تقريبها من المواطن. وهكذا، ففي عام 2003، أصبح من الممكن الاستفادة من العديد من الخدمات العامة على شبكة الإنترنت، مثل كشف ضريبة الأملاك و الأداءات الاجتماعية والصحة وعدد من الخدمات الحكومية الأخرى. و منذ 10 سنوات، يساهم قطاع تكنولوجيات الإعلام و الاتصال وحده بنسبة تصل 10 % من النمو في كندا. و في سنة 2006 أسهم هذا القطاع بنسبة 5.4 % من الناتج الداخلي الخام و وفر 000 566 منصب عمل.

أما كوريا، فقد أصبحت رائدا في سوق العالمية في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال بفضل سياسة التطوير التي انتهجتها في هذا القطاع. ففي عام 2005، احتلت كوريا المرتبة الثانية من حيث نسبة التجهيز الفردي بمعدات النفاذ إلى الأنترنت ذي الدفق السريع، حسب ما أوردته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. كما تم التركيز على تطور خدمات الحكومة الإلكترونية، حيث تمثل نسبة الاستثمارات في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال نحو 40 % من مجموع الاستثمارات في البحث – التطوير في البلاد.

و بهدف تشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال، قدمت كوريا العديد من الحوافز (معدل تشجيعي في الضريبة و مجانية الإيجار و برامج التكوين، الخ). و حققت صناعات تكنولوجيات الإعلام و الاتصال نسبة 38 % من إجمالي صادرات كوريا في عام 2005، بفضل متعامليها الصناعيين الذين يتحلون مواقع رائدة عالميا في صناعة الهاتف النقال و الأجهزة الإلكترونية الواسعة الاستهلاك.

أما اليابان فقد انتهجت سياسة نشطة في صناعات إنتاج المضامين الرقمية، و هي سوق تتمتع بإمكانيات عالية للغاية لتحقيق النمو و خلق فرص العمل.

و سطرت الدنمارك لنفسها هدف تعزيز البلاد على شكل مجتمع المعرفة، مع إعطاء الأولوية لثلاث نقاط: الرقمية للمواطن وقطاع الأعمال والقطاع العام.

و تبنت النرويج، من جهتها، سياسات تركز على النظم الرقمية، مع إعطاء الأولوية للتعليم و لفعالية القطاع العمومي، إذ أن الهدف هو ضمان الانتقال إلى اقتصاد قائم بكثافة على المعرفة، تحسبا لنفاذ موارد النفط والغاز.

أما الهند التي تطمح أن تتبوأ مكانة ضمن القوى العظمى العالمية في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال، فتسجل نموا متزايدا بفضل تطوير الخدمات المعلوماتية (البرمجيات ومراكز النداء) وخدمات الاتصالات. كما طور هذا البلد، في هذا الصدد، رؤية منسجمة و متناسقة في كل الإدارات.

إستراتيجية "الجزائر الالكترونية 2013":

لقد هيئت الجزائر حقا، في كنف تنفيذ السياسة القطاعية للبريد و الاتصالات منذ سنة 2000، محيطا قانونيا ومؤسساتيا محفزا لروح المنافسة و مساعدا على تحسين الاستفادة من خدمات الاتصالات، لاسيما في الهاتف النقال، لكنها، في المقابل، لم تنتهج إستراتيجية واضحة ومنسجمة من شأنها تجسيد مجتمع معلومات حقيقي و اقتصاد رقمي.

يتم قياس التقدم المحرز في تشييد مجتمع المعلومات و تقييم وضعية قطاع تكنولوجيات الإعلام و الاتصال عموما من خلال جملة من المؤشرات المقارنة تمكن من تحديد مكانة بلدنا على الساحة الدولية. و يتعلق الأمر بما يلي:

- مؤشر الجدوى الرقمية،
- مؤشر النفاذ الرقمي،
- مؤشر التحضير الالكتروني (e-préparation)،
- مؤشر نشر تكنولوجيات الإعلام والاتصال،
- مؤشر التحضير فيما يتعلق بالحكومة الإلكترونية.

يتضح من تحليل مكانة بلدنا من خلال هذه المؤشرات أن الجزائر ما زالت تعاني بعض التأخر، إذ تندرج ضمن البلدان ذات النتائج المتوسطة.

و لتحسين هذا الوضع، فإن بلدنا بحاجة إلى تنفيذ إستراتيجية ذات أهداف نوعية و كمية محددة بوضوح.

بالفعل ، أصبح من الضروري تحديد و تنفيذ رؤية مستقبلية و مقاربة عملية لجعل مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي يؤثران في النمو الاقتصادي و يشكلان اقتصادا بديلا للموارد النفطية، على غرار ما هو معتمد في البلدان المذكورة أعلاه.

بالتالي، فإن إستراتيجية "الجزائر الإلكترونية -2013" تندرج ضمن هذه الرؤية الرامية إلى بروز مجتمع العلم والمعرفة الجزائري، مع الأخذ بعين الاعتبار التحولات العميقة والسريعة التي يعيشها العالم. و تهدف هذه الإستراتيجية، التي تتضمن خطة عمل متماسكة وقوية، إلى تعزيز أداء الاقتصاد الوطني والشركات والإدارة. كما أنها تسعى إلى تحسين قدرات التعليم والبحث والابتكار و إنشاء كوكبات صناعية في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال و رفع جاذبية البلد وتحسين حياة المواطنين من خلال تشجيع نشر واستخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

تتمحور خطة العمل هذه حول ثلاثة عشر محاور رئيسية، حيث تم إعداد قائمة جرد للوضع بالنسبة لكل محور من هذه المحاور الرئيسية مع تحديد الأهداف الرئيسية والأهداف الخاصة المزمع تحقيقها على مدى السنوات الخمس المقبلة و ضبط قائمة الإجراءات اللازمة لتنفيذها.

المحور الرئيسي "أ": تسريع استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الإدارة العمومية.

سيحدث إدخال تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتعزيز استخدامها في الإدارة العمومية تحولا كبيرا في أساليب تنظيمها وعملها، مما سيجعلها تعيد النظر في كيفية سيرها وتنظيمها و تكييف الخدمة المقدمة للمواطنين بشكل أنسب، لاسيما من خلال وضع خدماتها المختلفة على شبكة الأنترنت.

بالفعل ، تسمح تكنولوجيات الإعلام والاتصال، لاسيما شبكة الأنترنت، بإنشاء "فضاء اتصال مستقل عن التموقع المادي" و يتيح توفر المعلومات في أي وقت وفي أي مكان. ولهذا ينبغي فك مركزية تسيير المعلومات أينما كان ذلك ممكنا و حيثما توفرت أفضل المعارف، من أجل تحسين نوعية عملية صنع القرار.

و في هذا السياق، تم وضع أهداف خاصة و أحيانا مشتركة، لكل دائرة وزارية. و هي تخص الجوانب التالية:

- استكمال البنى الأساسية المعلوماتية،
- وضع نظم إعلام مندمجة،
- نشر تطبيقات قطاعية متميزة،
- تنمية الكفاءات البشرية،
- تطوير الخدمات الالكترونية لفائدة المواطنين والشركات والعمال و الإدارات الأخرى.

المحور الرئيسي "ب": تسريع استعمال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في الشركات.

تمثل اليوم وسائل التسيير و الإدارة المطورة حول تكنولوجيات الإعلام و الاتصال الضمان الوحيد لبقاء شركاتنا في ظل العولمة. فبفضل الأنترنت، أصبحت السوق عالمية في اقتصاد يعتمد على المعرفة كقيمة أساسية.

فاستخدام تكنولوجيات الإعلام و الاتصال أضحى أمرا ضروريا من أجل تحسين الأداء و رفع القدرة التنافسية لدى الشركات و تمكينها، بالتالي، من الاستفادة من الفرص التي تتيحها سوق أوسع و فائقة النشاط. كما أن ذلك يوفر مصادر دخل جديدة و يمكن من تحسين العلاقات مع الزبائن و الشركاء و يساعد، بشكل عام، على تحقيق فاعلية أكبر بفضل استخدام نظم تسيير المعارف.

و لهذا، تم تحديد الهدف الأساسي المتمثل في إدماج تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في القطاع الاقتصادي و دعم تملك تكنولوجيات الإعلام و الاتصال من قبل الشركات. و تترتب عن ذلك الأهداف الخاصة الثلاثة التالية:

- دعم تملك تكنولوجيات الإعلام و الاتصال من قبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،
- تطوير تطبيقات لتحسين أداء الشركات،
- تطوير عرض خدمات إلكترونية من طرف الشركات.

المحور الرئيسي "ج": تطوير الآليات و الإجراءات التحفيزية الكفيلة بتمكين المواطنين من الاستفادة من تجهيزات و شبكات تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

من الضروري مواصلة عملية تعميم النفاذ إلى الأنترنت، إذ يجب أولا توسيع هذا النفاذ من أجل السماح لكل مواطن، أينما وجد عبر التراب الوطني، بالاستفادة من الخدمات العمومية الإلكترونية و من قاعدة المعارف و العلم الهائلة المتمثلة في الأنترنت.

و من الضروري إرفاق البرامج التجهيز و تطوير التوصيلات ذات الدفق السريع و المضامين المتعددة الوسائط ببرامج تكوين من أجل تسريع عملية تعميم استعمال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

بالتالي، تشكل عملية تعميم النفاد إلى الأنترنت هدفا رئيسيا يتفرع بدوره إلى ثلاثة أهداف خاصة، هي:

- إعادة بعث عملية "أسرتك" عن طريق توفير حواسيب شخصية و خطوط توصيل ذات الدفق السريع مع توفير التكوين و مضامين متميزة لفائدة كل فئة من فئات المجتمع،
- الزيادة بقدر معتبر في عدد الفضاءات العمومية الجماعية و محلات الأنترنت و المنصات المتعددة الوسائط و الحظائر المعلوماتية و دور العلم و دور الثقافة، الخ.
- توسيع الخدمة العامة لتشمل النفاذ إلى الأنترنت.

المحور الرئيسي "د": دفع تطوير الاقتصاد الرقمي.

يتمحور الاقتصاد الرقمي حول ثلاث مكونات أساسية: البرمجية، الخدمات و التجهيز.

هناك عدد من الحوافز التي من شأنها تشجيع إنشاء الشركات في مجال إنتاج المضامين المحلية بصفتها محركا للابتكار، رغم ما يعانيه هذا المجال من نقائص. فمن الممكن تفعيل خبرات و مهارات المؤسسات الجزائرية العاملة في ميدان تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتصديرها نحو أسواق أخرى.
في هذا السياق، يتمثل الهدف الرئيسي المسطر ضمن هذا المحور في تهيئة الظروف المناسبة لتطوير صناعة تكنولوجيات الإعلام والاتصال تطويرا مكثفا.

و يمكن تفريع هذا الهدف الرئيسي إلى أربعة أهداف خاصة كبرى، هي:

- مواصلة الحوار الوطني بين الحكومة و الشركات و الذي تمت مباشرته في إطار إعداد إستراتيجية "الجزائر الإلكترونية"،
- توفير كل الظروف الملائمة لتثمين الكفاءات العلمية والتقنية الوطنية في مجال إنتاج البرمجيات و توفير الخدمات والتجهيز،
- وضع إجراءات تحفيزية لإنتاج المضمون،
- توجيه النشاط الاقتصادي في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال نحو التصدير.

المحور الرئيسي "هـ": تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات الدفق السريع و الفائق السرعة.

يجب أن تكون شبكة الاتصالات ذات الدفق السريع و الفائق السرعة قادرة على توفير القدرات الضرورية عبر كامل أرجاء الوطن بنوعية و أمان يستجيبان للمقاييس الدولية، إذ أن هذه الشبكة تمثل الأرضية التي تقوم عليها كل العمليات الرامية إلى اقتراح خدمات إلكترونية للمواطنين و الشركات و الإدارات.

في هذا الصدد، فإن الهدف الرئيسي المقرر لهذا المحور يتمثل في: إنجاز بنية تحتية للاتصالات ذات الدفق السريع و الفائق السرعة، تكون مؤمنة و ذات خدمات عالية الجودة.

و يتفرع هذا الهدف الرئيسي إلى أربعة أهداف خاصة، هي:

- تأهيل البنية التحتية الوطنية للاتصالات،
- تأمين الشبكات،
- نوعية خدمات الشبكات،
- التسيير الفعال لاسم نطاق « dz. »،

المحور الرئيسي " و": تطوير الكفاءات البشرية.

يجب إرفاق تعزيز البنى التحتية و تعميم النفاذ إلى تكنولوجيات الإعلام و الاتصال بإجراءات ملموسة في مجال التكوين و تطوير الكفاءات البشرية من أجل تعميم استعمال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال و ضمان تملكها على جميع المستويات.

و لتحقيق هذا الهدف الرئيسي، تم تحديد هدفين خاصين، هما:

- إعادة النظر في برامج التعليم العالي و التكوين المهني في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.
- تلقين تكنولوجيات الإعلام و الاتصال لجميع الفئات الاجتماعية.

المحور الرئيسي "ز": تدعيم البحث – التطوير و الابتكار.

يستلزم الاقتصاد القائم على المعرفة تفاعلا قويا بين البحث – التطوير و عالم الاقتصاد، إذ أن الابتكار هو الذي يضمن تطوير المنتجات و الخدمات ذات القيمة المضافة في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

لهذا الغرض، يخص الهدف الرئيسي لهذا المحور تطوير المنتجات و الخدمات ذات القيمة المضافة في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال، عن طريق تعزيز نشاط البحث –التطوير و الابتكار.

و تشمل الأهداف الخاصة في هذا الصدد:

التنظيم و البرمجة و تثمين نتائج البحث و حشد الكفاءات و تنظيم نقل التكنولوجيا و المهارات.

المحور الرئيسي "ح": ضبط مستوى الإطار القانوني الوطني.

يستنتج من دراسة جميع الترتيبات التشريعية القائمة أن الترسانة القانونية الجزائرية لا تغطي كل المسائل القانونية المترتبة عن استخدام وتطوير تكنولوجيات الإعلام و الاتصال و تشييد مجتمع المعلومات. و عليه،لا بد من ضبط مستوى الإطار القانوني تماشيا مع الممارسات الدولية ومتطلبات مجتمع المعلومات و مع الأخذ بعين الاعتبار التجربة المعاشة و كل النقائص الملاحظة والصعوبات المسجلة.

و بالتالي، فإن الهدف الرئيسي يتمثل في تهيئة مناخ من الثقة يشجع على إقامة الحكومة الإلكترونية و هذا الهدف الرئيسي يستلزم بدوره هدفا خاصا يتعلق بتحديد إطار تشريعي وتنظيمي ملائم.

المحور الرئيسي "ط": الإعلام و الاتصال.

يضطلع الإعلام و الاتصال بدور هام و متنام في الاقتصاد القائم على المعرفة، حيث يشكل الإعلام قيمة أساسية تتحول عند تحصيلها إلى معرفة يضفي عليها الاتصال ثراء و أهمية أكبر.

فقد شهدت الصحافة المتخصصة في تكنولوجيات الإعلام و الاتصال تطورا حقيقيا، إذ بعد أن كانت العناوين منعدمة في هذا المجال سنة 2000، تجاوزت 15 في سنة 2008.

و يتعلق الهدف الرئيسي لهذا المحور بالتحسيس بدور تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في تحسين معيشة المواطن و التنمية الاجتماعية و الاقتصادية للبلد.

في هذا السياق، قد تم تحديد الأهداف الخاصة التالية:

- إعداد و تنفيذ مخطط اتصال حول مجتمع المعلومات في الجزائر،
- إقامة نسيج جمعوي كامتداد للمجهود الحكومي.

المحور الرئيسي "ي": تثمين التعاون الدولي.

يتصف التعاون الدولي مع البلدان الأخرى في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال بعدد هائل من المشاريع المبعثرة، لاسيما مع الإتحاد الأوربي في إطار مشروع MEDA II.

و على الرغم من تشابه المشاريع و تكرارها، لم يتم التوصل إلى تراكم في المعارف، يكون كفيلا بضمان استمرارية المشاريع و انتشارها.

يتمثل الهدف الرئيسي للتعاون الدولي في تملك التكنولوجيات و المهارات و كذا إشعاع صورة البلد.

و يتفرع هذا الهدف الرئيسي إلى هدفين خاصين، هما:

- المشاركة الفعالة في الحوار و المبادرات الدولية،
- إقامة شراكات إستراتيجية بهدف تملك التكنولوجيات و المهارات.

المحور الرئيسي "ك": آليات التقييم و المتابعة.

تشكل موثوقية و فعالية تقييم عملية تشييد مجتمع المعلومات و الاقتصاد القائم على المعرفة ضمانات لجدوى و نجاعة المخطط الإستراتيجي، حيث يواكب هذا التقييم كل مراحل عملية إعداد و تنفيذ و تحقيق العمليات التي من شأنها السماح بتجسيد أهداف إستراتيجية "الجزائر الالكترونية 2013".

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا المحور في تحديد نظام مؤشرات متابعة و تقييم تسمح بقياس مدى تأثير تكنولوجيات الإعلام و الاتصال على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، من جهة، و بإجراء تقييم دوري لتنفيذ المخطط الإستراتيجي "الجزائر الالكترونية 2013"، من جهة أخرى.

يتشكل هذا الهدف الرئيسي من الهدفين الخاصين التاليين:

- إعداد الإطار التصوري لنظام مؤشرات نوعية،
- إعداد قائمة مؤشرات ملائمة.

المحور الرئيسي "ل": إجراءات تنظيمية.

يستلزم تنفيذ إستراتيجية تطوير مجتمع المعلومات دعما مؤسساتيا هاما، يأخذ بعين الاعتبار الطابع المتعدد الأبعاد لتكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

و لقد وضع بلدنا، في إطار إصلاحات قطاع الاتصالات، هياكل دعم لسياسته في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال. و ترتب عن هذه الإصلاحات تحويل وزارة البريد و المواصلات سابقا إلى وزارة البريد و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال، إلى جانب إنشاء شركتين منفصلتين "اتصالات الجزائر" و "بريد الجزائر" و إقامة سلطة ضبط (سلطة ضبط البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية)، مما سمح بالفصل بين الاستغلال والضبط و رسم السياسة القطاعية.

إضافة إلى ذلك، و في إطار تحضير السياسة الموجهة لترقية مجتمع المعلومات و الاقتصاد الرقمي، تم تشكيل لجنة وزارية تدعى "اللجنة الإلكترونية"، يترأسها السيد رئيس الحكومة و تضم الوزراء المعنيين بهذا المجال. كما تم تشكيل لجنة تقنية لتوفير الدعم التقني لهذه اللجنة الإلكترونية.

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا المحور في وضع تنظيم مؤسساتي متناسق، يتمحور حول ثلاثة مستويات: التوجيه و التنسيق بين القطاعات و التنفيذ. و سيضمن هذا التنظيم التنفيذ الفعلي للمخطط الإستراتيجي الطموح "الجزائر الإلكترونية 2013" بفضل تأطير فعال و متابعة دائمة و تنسيق منسجم بين مختلف الفاعلين المعنيين.

في هذا الصدد، تتمثل الأهداف الخاصة الواجب تحقيقها في:

- تدعيم الانسجام و التنسيق وطنيا و بين القطاعات،

- تدعيم قدرات التدخل على مستوى القطاعات و الهيئات المتخصصة.

المحور "م": الموارد المالية

يستلزم تنفيذ إستراتيجية "الجزائر الإلكترونية 2013" موارد مالية معتبرة يستحيل توفيرها من مصدر واحد. و بالتالي، لا بد من استغلال جميع مصادر التمويل المتاحة استغلالا جيدا. كما أنه يجب أن تكون الإجراءات، التشريعية أو التنظيمية أو المادية، مقرونة بتقييم مالي دقيق إلى أبعد حد ممكن. و يستلزم الأمر أيضا ترتيب هذه الإجراءات حسب تأثيرها على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

يحدد برنامج ميزانية **إستراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013** وفق المراحل التنفيذية المرتقبة؛ و سيتم عرضه سنويا إلى غاية استكماله مع تدقيقه بصفة شاملة على مدى فترة 2009 – 2013.

المنهجية المطبقة لإعداد إستراتيجية "الجزائر الإلكترونية 2013"

لقد تم إعداد الوثائق المتضمنة تقييما للوضع الراهن و المحددة للأهداف والأعمال الواجب تنفيذها، بالتشاور مع جميع الهيئات و الدوائر الوزارية، فضلا عن المتعاملين العموميين و الخواص الناشطين في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

تم، كذلك، إشراك الأوساط العلمية والأسرة الجامعية في إثراء الأفكار وتوضيح رؤى مختلف الجهات المشاركة في تنفيذ الخطة المتعددة القطاعات لتطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

أ. تسريع استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الإدارة

تتواصل الابتكارات في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال بوتيرة متسارعة، بفضل التقارب الرقمي: حيث تضاعف طاقة الحواسيب كل سنتين، بينما تتراجع أسعارها بمقدار النصف خلال نفس الفترة. ومع ذلك، أضحى الفارق بين التطور التكنولوجي وتطور المجتمع أضيق من أي وقت مضى، على الأقل في البلدان المتقدمة.

فالابتكارات تستوعب و تدمج بشكل شبه فوري لأنها تحقق الحلم الأزلي للإنسان الذي يطمح أن يكون حاضرا في كل مكان في آن واحد، والاطلاع على كل شيء في أي وقت، إذ لا حدود جغرافية تحول دون ذلك و حتى البعد الزمني نفسه تم تجاوزه بفضل تكنولوجيات الإعلام والاتصال التي أحدثت ثورة في أسلوب الحياة والعمل، بل أوجدت شكلا جديدا من المجتمع باستخدامات و متطلبات جديدة.

في الجزائر، انطلاقا من تقييم الوضع الذي أجري إطار إعداد إستراتيجية "الجزائر الإلكترونية 2013"، يتبين أنه على الرغم من الاستثمارات خلال السنوات الخمس الماضية، لا تزال أعمال عصرنة الإدارة بواسطة تكنولوجيات الإعلام و الاتصال و توفير الخدمات عبر شبكة الانترنت غير مكتملة و غير مثّمنة. و السبب الرئيسي في ذلك هو غياب خطط عمل ذات أهداف محددة بوضوح، سواء على مستوى القطاعات أو على الصعيد الوطني. بيد أنه على الرغم من ذلك، نفذت أعمال في هذا الصدد سمحت بتحقيق نتائج و التعرف على العوائق.

ينبغي أن تكون قطاعات التعليم العالي والبحث العلمي والتربية الوطنية والتكوين المهني بمثابة القوة الدافعة لتطوير مجتمع المعلومات. و إدراكا لهذا الواقع، بذلت السلطات العمومية جهود كبيرة في مجال حوسبة المؤسسات التابعة للمنظومة التربوية. و قد سمحت السياسة الحوسبة هذه بحقيق نتائج مُرضية، لاسيما في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي. ومع ذلك، فإن نسبة عدد الطلاب / حاسوب وعدد المعلمين / حاسوب لا تزال مرتفعة جدا، إذ تقدر بـ: 45.000 حاسوب لمليون طالب و 30.000 أستاذ.

أما بالنسبة لقطاع التربية، تم تنفيذ عمليات تجهيز المؤسسات التعليمية في السنوات الأخيرة، حيث تم تركيب 56.744 حاسوب في الثانويات و الإكماليات والمدارس، مما سمح بتحقيق النسب التالية: حاسوب واحد لـ 36 تلميذا في الطور الثانوي و حاسوب واحد لـ 118 تلميذا في الطور المتوسط، و حاسوب واحد لـ 5.563 تلميذا في الطور الابتدائي.

فيما يتعلق بالتكوين المهني، فإن استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال يتطور كذلك في مؤسسات التعليم والتكوين المهنيين في شكل أرضيات التعليم عن بعد و التمكين من الاطلاع على فرص التكوين وتطوير المضامين الإلكترونية...

و نظرا لأهمية هذه القطاعات الثلاثة، حددت لها أهداف دقيقة تم تفعيل خطة عمل ترمي إلى بلوغ استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال على نطاق واسع في أوساط الأساتذة والطلبة والتلاميذ.

الأهداف

تتمثل الأهداف الرئيسية للإدارة الإلكترونية على المستويين القطاعي و الأفقي في:

- عصرنة الإدارة من خلال إدخال تكنولوجيات الإعلام والاتصال،
- تقريب الادارة من المواطن عن طريق تطوير الخدمات الإلكترونية.

الهدف الرئيسي أ1. عصرنة الإدارة من خلال إدخال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

سيحقق إدخال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الإدارة العمومية تحولا كبيرا في أساليب التنظيم والعمل. و للنجاح في هذا التحول والاستفادة من مزاياه سيتم إصلاح الإجراءات الإدارية و فك مركزية الحَوْكَمة مع إدخال أدوات جديدة في التسيير و اتخاذ القرار.

وسينفذ هذا الهدف الرئيسي من خلال مجموعة من الأعمال عددها 377.

الهدف الخاص أ1.1. استكمال الشبكات و المنظومات على مستوى الشبكات الداخلية(Intranets) والشبكات المحلية: 130 عملية.

تبين في الملحق العمليات التي تتكفل بها مختلف الوزارات في هذا الإطار. وهي تتعلق بتطوير وسائل نقل المعلومات إرسالها.

حددت لهذا الهدف الخاص أربعة أنواع من العمليات، هي:
العمليات من أ1 إلى أ51. إقامة شبكات WAN (51 عملية). تخص هذه العمليات إقامة دعامات تراسل المعلومات الجغرافية، بين الولايات مثلا.

العمليات من أ52 إلى أ67. إقامة شبكات LAN (16 عملية). خلافا لشبكات WAN، تمرر الشبكات LAN المعلومات في حيز جغرافي محدود نسبيا، كما هو الحال في مقر وزارة.

العمليات من أ68 إلى أ116. اقتناء و تجديد حظيرة التجهيزات المعلوماتية (49 عملية). تشمل أساسا هذه الجملة من العمليات اقتناء الحواسيب والأجهزة الطرفية التي يمكن أن يتباين أداؤها تباينا كبيرا.

العمليات من أ117 إلى أ130. اقتناء نظم صوتية و تجهيزات التحاور المرئي و غيرها من المعدات الخاصة (14 عملية). تخص عامة هذه العمليات اقتناء نظم الاتصال عن طريق الصوت والصورة، المسماة "visiophones". و تشمل أيضا اقتناء نظم سمعية وبصرية لاستخدامات محددة، مثل التسجيل و الرقمنة أو شراء معدات خاصة بمهن معينة.

الهدف الخاص أ2.1. نظم المعلومات (معدات تخطيط موارد المؤسسات"ERP"، قواعد البيانات): 106 عملية.

بالنسبة لهذا الهدف ستنفذ ثمانية (8) أنواع من العمليات، تتمثل في:

العمليات من أ131 إلى أ151. تفعيل نظم اقتناء نظم المعلومات الجغرافية(S.I.G): (21 عملية). تسمح نظم المعلومات الجغرافية بتنظيم البيانات و عرضها في الفضاءات الجغرافية. فهي ضرورية لتحليل البيانات من قبل البلدية و الدائرة و الولاية.

العمليات من أ152 إلى أ165. اقتناء البرمجيات: (14 عملية). تشمل هذه العمليات اقتناء أدوات برمجيات لمختلف التطبيقات ذات الصلة بمهام الإدارة.

العمليات من أ166 إلى أ176. تفعيل حلول لرقمنة البطاقيات: (11 عملية). تهدف هذه العمليات إلى رقمنة المعلومات للحفظ عليها أو معالجتها بالحاسوب. و تعتبر هذه المرحلة الرامية إلى رقمنة المستندات، مهما كانت طبيعتها، ضرورية، إذ تسمح بجعل المعلومات رقمية و تيسر، بالتالي الوصول إليها عن بعد على الفور.

العمليات من أ177 إلى أ190. تفعيل نظم التسيير الإلكتروني للمستندات(GED) : (14 عملية). تسمح هذه النظم بحيازة و تخزين وحفظ الوثائق في شكل إلكتروني.

العمليات من أ191 إلى أ227. نظم المعلومات وقواعد البيانات: (37 عملية). تعتبر المعلومات من صلب الإدرة الإلكترونية، إذ تشمل كل الموارد التي تسمح بحيازة وإدارة وتخزين ومعالجة ونقل ونشر المعلومات التي تكتسي أشكالا متنوعة: النصوص و التسجيلات الصوتية والصور والبيانات المشفرة... و تتكون هذه النظم عموما من معدات تخطيط موارد المؤسسات "ERP" و تطبيقات متميزة. أما قواعد البيانات، فهي تسمح بتخزين كميات كبيرة من المعلومات لتسهيل معالجتها.

العمليتان أ228 و أ229. إنشاء مكتبة إلكترونية و دليل إلكتروني: (عمليتان). تسمح المكتبة الالكترونية بالوصول عبر شبكة الأنترنت إلى الوثائق من مختلف الأنواع. فالتقارب الرقمي يتميز بإتاحة إمكانية الوصول إلى أي نص أو تسجيل صوتي أو صورة أو غيرها من البيانات المشفرة بصفة بسيطة وموحدة. أما الدليل الالكتروني، فمن بين ما يسمح به تحديد مواقع الأشخاص من خلال عنوان جغرافي أو إلكتروني.

العمليات من أ230 إلى أ233. إعداد مخطط توجيهي للحوسبة: (4 عمليات). يحضر المخطط التوجيهي لتطوير و تكييف المحيط المعلوماتي. ولهذا فإنه يشكل، دون جدل، أداة ضرورية للتخطيط.

العمليات من أ234 إلى أ236. اقتناء نظم تخطيط موارد المؤسسات"ERP": (3 عمليات). تدمج جميع النظم المحوسبة التي تسمح بالتسيير الأمثل للمؤسسات، إذ تشمل وحدات خاصة بمختلف المجالات، مثل إدارة الإنتاج و تسيير الموارد البشرية والمحاسبة...

الهدف الخاص أ3.1. التطبيقات الخاصة بالقطاع: 97 عملية.

بالنسبة لهذا الهدف، ستنفذ سبعة أنواع من العمليات المتمثلة في:

العمليات من أ237 إلى أ242. التقييس و التأمين: (6 عمليات). إن القصد من هذه العمليات هو إخضاع المعلومات لمقاييس لجعلها في متناول كل من يطلبها من خارج الإدارة. ومن الواضح أن هذه العملية يجب أن تقترن بترتيبات أمنية لمنع النفاذ غير المرخص و تفادي إتلاف المعلومات.

العمليات من أ243 إلى أ252. نظام معلومات أفقي: (10 عمليات). ترمي هذه العمليات إلى جعل المعلومات في متناول الإدارات الأخرى.

العمليات من أ253 إلى أ309. نظم معلومات و تطبيقات حسب المهن: (57 عملية). تخص هذه العمليات تطوير تطبيقات متميزة.

العمليات من أ310 إلى أ314. تطوير أرضيات التعليم عن بعد (e-Learning): (5 عمليات). إضافة إلى تطوير مضامين متميزة، يتطلب التعلم عن بعد أيضا أدوات برمجية للتسيير التعليمي و التسيير الإداري للتكوين.

العمليتان أ315 و أ316. نظم تسيير الميزانية (عمليتان). إن الغرض من هذه النظم هو تحسين تسيير ميزانية الإدارة بتسهيل إعدادها و تيسير تحليل النفقات.

العمليات من أ317 إلى أ319. نظم تسيير الموارد البشرية: (3 عمليات). تضمن هذه النظم إدارة الوقت و متابعة الأنشطة و تخطيط الموارد البشرية و التسيير الإداري للمُستَخدَمين و كذا تسيير و مراقبة المنافذ...

العمليات من أ320 إلى أ333. نظم تسيير: (14 عملية). أشارت عدة إدارات إلى اقتناء برمجيات تسيير دون تحديد طبيعتها. و عليه، قد تكون هذه العمليات متصلة بتسيير الموارد البشرية والميزانية أو غير ذلك.

الهدف الخاص أ4.1. التكوين: 44 عملية.

تنفذ خمسة أنواع من العمليات لتحقيق هذا الهدف الخاص.

العمليات من أ334 إلى أ338. استغلال التعليم عن بعد (e-Learning): (5 عمليات). للتعلم عن بعد مزايا أكيدة، منها الاستقلال تجاه الفضاء الجغرافي. و هذه الميزة مفيدة للغاية حينما يكون عدد المدربين غير كاف، مثل ما هو الحال في غالب الأحيان في بلدنا.

العملية أ339. التوعية: (عملية واحدة). يمكن اعتبار التوعية كعملية تكوين تكون الغاية منها ليس تلقين المهارات، بل رفع درجة الوعي حول موضوع معين.

العملية أ340. تطوير برامج تكوين: (عملية واحدة). إن تطوير البرامج هو الخطوة الأولى في أي عملية تكوينية.

العمليات من أ341 إلى أ344. تكوين المُكَوِّنين: (4 عمليات). يعتبر نقص موارد التكوين واقعا تواجهه عدة وزارات. فتكوين المُكَوِّنين يسمح بالزيادة في عدد الأساتذة.

العمليات من أ345 إلى أ377. عمليات تكوين أخرى: (33 عملية). يتعلق الأمر بتكوين تأهيلي يتوج بشهادة اعتماد.

الهدف الرئيسي أ2. تقريب الإدارة من المواطن بتطوير الخدمات الإلكترونية.

يتفرع عنه نوعان من الأهداف الخاصة: الأفقية و العمودية.

الهدف الخاص أ1.2. تطوير تطبيقات حكومية أفقية (خدمات إلكترونية موجهة إلى الإدارات): 44 عملية.

لتحقيق تسيير الإجراءات الإلكترونية بين مختلف إدارات الدولة و بين مختلف مستويات الحكومة بصفة آمنة و تفاعلية، ينبغي أولا إقامة شبكة بين الإدارات، تعتمد على بنية تحتية للاتصالات ذات دفق سريع و مؤمَّنة، لضمان تبادل المعلومات والبيانات. و سيتحقق هذا الهدف من خلال العمليات التالية:

العملية أ378. إقامة مخطط توجيهي للإدارة الإلكترونية. إن الهدف من هذا المخطط التوجيهي هو وضع تدابير لتسهيل إنجاز المساعي الإدارية إلكترونيا وإيجاد محيط تنظيمي وقانوني للتوقيع الالكتروني على وثائق الإدارات العمومية. و سيتشكل هذا المخطط التوجيهي من المخططات التوجيهية التنفيذية القطاعية و المخطط التوجيهي المعلوماتي الإستراتيجي.

العملية أ379. وضع قواعد مرجعية للمواءمة يتعلق الأمر بمجموعة من القواعد و المعايير والمقاييس التي ستفرض جميع نظم المعلومات في الإدارة العمومية.

العملية أ380. وضع قواعد أمنية مرجعية. يتطلب تطوير الإدارة الإلكترونية إيجاد مناخ من الثقة. و لذلك، فمن الضروري تأمين المعلومات حين إجراء عمليات التبادل أو المعالجة أو التخزين.

العملية أ381. إقامة بوابة الحكومة الإلكترونية. من أجل النجاح في إقامة حكومة إلكترونية ناجعة و فعالة في المدى القريب، فإنه من الأهمية بمكان استكمال الصيغة النهائية لتصميم البوابة الفريدة للحكومة الإلكترونية، بحيث ستشكل هذه البوابة نقطة اتصال وحيدة تجاه المواطنين والإدارات.

العملية أ382. تأمين شبكة الأنترانت الحكومية (RIG)و ضبط مستواها. ينبغي تدعيم كفاءات التسيير المؤَمَّن و التطوري لشبكة الأنترانت الحكومية ضمن وزارة البريد و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال، سواء على المستوى المركزي أو بصفة مُفَرَّعة.

الخدمات الإلكترونية في اتجاه الإدارة العمومية:

العمليات من أ383 إلى أ419. بغرض تعزيز التبادلات الأفقية، سطرت بعض الإدارات العمومية تنفيذ 37 عملية من نوع G2G.

الهدف الخاص أ2.2. تطوير تطبيقات قطاعية في القطاع العمومي: خدمات إلكترونية تجاه المواطن و خدمات إلكترونية تجاه العمال و خدمات إلكترونية تجاه الشركات.

بالإضافة إلى عصرنة الإدارة، فإن جميع العمليات المذكورة أعلاه، ستمكن مختلف الدوائر الوزارية من تقديم خدمات إلكترونية للمواطنين(G2C)، والعمال(G2E) و المؤسسات (G2B).
تشمل الخدمات الإلكترونية للإدارة تشكيلة واسعة من الأنشطة التي تجرى عن بعد بالوسائل الالكترونية.

هناك أربعة مستويات من الخدمات الإلكترونية:

- **إعلامية**: تهدف هذه الخدمات إلى تأكيد تواجد الإدارة و إضفاء شفافية أكبر عليها.
- **التفاعلية**: في هذه الخدمات، يمكن إقامة تواصل في اتجاهين بين الإدارة والمواطنين، على سبيل المثال عن طريق البريد الإلكتروني أو استخدام محركات البحث للعثور على المعلومات أو تحميل و عرض الاستمارات...
- **المعاملاتية**: تسمح هذه الخدمات للمرتفقين باستكمال معاملاتهم عبر الأنترنت دون الحاجة إلى التنقل.
- **التحول**: هذه الخدمات تستلزم إعادة تصور الإجراءات الإدارية لفائدة المواطن و ليس الإدارة العمومية.

العمليات من أ420 إلى أ866. هي مجموعة 447 عملية مقررة في هذا الإطار من قبل جميع الهيئات و الدوائر الوزارية بغرض التمكن من توفير:

- 295 خدمة إلكترونية تجاه المواطنين (112 إعلامية 183 تفاعلية)،
- 86 خدمة إلكترونية تجاه العمال (19 إعلامية و 67 تفاعلية)،
- 66 خدمة إلكترونية تجاه الشركات (24 إعلامية و 42 تفاعلية).

ب. تسريع استخدام تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في الشركات

لقد غيرت تماما تكنولوجيات الإعلام و الاتصال صيغ عمل الشركات، سواء في أدائها الداخلي أو في علاقاتها مع الزبائن و العمال و الشركاء و المُمَوِّنين.
إن المصرفة الإلكترونية (e-banking) و الأعمال الإلكترونية (e-business) ثم التجارة الإلكترونية (e-commerce)في البلدان المتقدمة كانت وراء الانتشار المذهل لاستخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال. أما في الجزائر، فباستثناء بطاقات سحب الأموال و الإطلاع على الحساب البريدي الجاري، لا توجد أية خدمة أخرى، لاسيما في المعاملات التجارية.

فضعف معدل التوصيل بالعالم الخارجي أدى إلى عزلة شركاتنا : فهي غير ظاهرة في الأسواق الخارجية و لا تؤثر في السوق المحلية.

إن إمكانات تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في تحسين القدرة التنافسية لا تزال غير معروفة لدى معظم رؤساء شركاتنا.

الهدف الرئيسي ب. دعم القطاع الاقتصادي بإدماج تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

إن أدوات التسيير و الحَوْكَمة المطورة حول تكنولوجيات الإعلام و الاتصال هي اليوم الضمانة الوحيدة لبقاء شركاتنا في ظل العولمة، حيث يضفي الأنترنت بعدا عالميا على السوق.

و لذلك، من المهم للغاية الإسراع في تنفيذ عمليات ملموسة كفيلة بتعزيز القطاع الاقتصادي بإدماج تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في شركاتنا و دعمها في تملك هذه التكنولوجيات.
وهذا هو الهدف الرئيسي المسطر للشركة الإلكترونية (e-entreprise).

الهدف الخاص ب1. تطوير عرض الخدمات الإلكترونية تجاه الشركات ذات النشاطات الرئيسية و الفرعية.

من أجل حمل الشركات على استخدام تكنولوجيات الإعلام و الاتصال، من المهم أن يوفر لها شركاؤها (المصارف و الهيئات العمومية و الخاصة وغيرها) خدمات إلكترونية. و في هذا السياق، سيتم تنفيذ العمليات التالية:

العملية ب1. المصرفة الإلكترونية (e-Banking): في إطار تعميم العملة الإلكترونية، من الضرورة بمكان الإسراع في إقامة و تشغيل نظام حديث للخدمات المصرفية الإلكترونية، يسمح للمصارف توفير خدمات إلكترونية لزبائنها، لاسيما المؤسسات، إضافة إلى الإمكانية المتاحة لهذه البنوك لإجراء المعاملات الإلكترونية فيما بينها.

العملية ب2. الاستثمار الإلكتروني (e-Investissement): من الضروري إنشاء بوابة وحيدة خاصة بإنشاء الشركات الأعمال التجارية وجلب الاستثمار الخارجي.

العملية ب3. الأعمال الإلكترونية (e-Business): من المهم تقديم الدعم لتطوير تطبيقات تكنولوجيات الإعلام و الاتصال لدى الشركات مع تهيئة محيط تنظيمي ملائم و تقديم حوافز مالية في هذا الشأن.

العملية ب4. التموين الإلكتروني (e-Procurement): يتعلق الأمر بتطوير نظام لإبرام الصفقات العمومية للمشتريات مع وضع إجراء مُحَوْسَب موحد للإدارة المركزية و المحلية و للهيئات العمومية.

العملية ب5. السجل التجاري الإلكتروني (e-Registre de Commerce): تتمثل هذه العملية، الرامية إلى رفع نجاعة النشاط الاقتصادي، في إنشاء قاعدة بيانات آلية و إلكترونية لجميع الشركات.

العملية ب6. االتجارة الإلكترونية (e-Commerce): تشمل هذه العملية استخدام الوسيلة الإلكترونية في العلاقة التجارية بين شركة و أخرى أو بين الشركات و الأفراد.

العملية ب7. ترحيل النشاطات (Outsourcing): يتعلق الأمر بتعزيز إدماج تكنولوجيات الإعلام و الاتصال بترحيل بعض الخدمات الإدارية التي ليست من الوظائف الأساسية للإدارة العمومية.

الهدف الخاص ب2. تطوير تطبيقات من أجل تحسين أداء المؤسسات الصغيرة جدا و المصغرة.

بالإضافة إلى الأعمال الإلكترونية بشكل عام، ينبغي وضع تطبيقات خاصة في المجالات ذات الأولوية بالنسبة لبلدنا و التي لم تشهد تطورا حقيقيا من حيث استخدام لتكنولوجيات الإعلام و الاتصال(الزراعة و السياحة، الخ.). وفي هذا الصدد، يتعين تنفيذ العمليات الأربعة التالية:

العملية ب8. تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في المستثمرات الزراعية. يتعلق الأمر باستخدام تكنولوجيات الإعلام و الاتصال كأداة لرفع الإنتاجية و تحسين جودة المنتجات.

العملية ب9. تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في الصناعات الصغيرة جدا و المتوسطة TPMI. يمكن أن تضطلع تكنولوجيات الإعلام و الاتصال بدور رئيسي في القطاع الصناعي الثانوي من خلال إدخال نظم التسيير المُحَوْسَب و إقامة شبكات بين مختلف الشركاء.

العملية ب10. تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في الوكالات السياحية. تشمل هذه العملية إنشاء مواقع إلكترونية لنشر معلومات حول المناطق و الأماكن السياحية و المنشآت الأساسية ذات الصلة (الفنادق، المطاعم، الخ).

العملية ب11. الإمداد الإلكتروني (e-Logistique) و التصنيع الإلكتروني (e-productique). تعتمد هذان المجالان على الإمكانيات التي توفرها نظم المعلومات و أدوات التعقب و التتبع (tracing and tracking)، نظام RFID.

الهدف الخاص ب3. دعم تملك تكنولوجيات الإعلام و الاتصال من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

يتبين من خلال تقييم الوضع الراهن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، لاسيما الصغيرة جدا التي تمثل الغالبية العظمى منها، لا تستخدم تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في سلسلة الإنتاج. و لذلك يستلزم تجسيد هذا الهدف تنفيذ العمليات التالية:

العملية ب12. إجراء تحليل شامل ودائم ودوري لاحتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

ينبغي القيام بتشخيص شامل ودائم ودوري في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تدارك النقص الحالي في المعلومات المتصلة بمدى تملك تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

العملية ب13. منح حوافز مالية لاعتماد تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في إطار تأهيل مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ج. تطوير آليات وحوافز تسمح باستفادة المواطنين من تجهيزات وشبكات تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

لقد تبين من خلال تحليل سير عملية "أسرتك" و نتائجها أن الأسر بجميع فئات السكان تولي اهتماما لتطوير تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في الجزائر. ومع ذلك ، نجد 2,5 % فقط من الأسر الجزائرية مجهزة في آن واحد بحاسوب وخط التوصيل بالأنترنت ذي الدفق السريع.

لم تحقق عملية "أسرتك" أهدافها بسبب سوء إدارة العملية وانعدام التحكم فيها مجملا، مما أدى إلى انعدام الاهتمام و التحمس لها لدى المواطن.

الهدف الرئيسي ج. تعميم النفاذ إلى الأنترنت.

يجب أن تستمر عملية تعميم النفاذ إلى الأنترنت في صيغة مختلفة، إذ ينبغي توسيع هذا النفاذ في المقام الأول من أجل السماح لأي مواطن، أينما وجد عبر التراب الوطني،بالاستفادة من الخدمات العمومية الإلكترونية و من القاعدة المعرفية و العلمية الهائلة المتمثلة في شبكة الأنترنت. ومن ثم يشكل تعميم النفاذ إلى الأنترنت هدفا رئيسيا.

الهدف الخاص ج1. إعادة بعث عملية "أسرتك" من خلال توفير الحواسيب الفردية وخطوط التوصيل ذات الدفق السريع و توفير التكوين و تقديم مضامين خاصة بكل فئة من فئات السكان.

أظهرت دراسات عديدة عبر العالم أن نجاح برامج "حاسوب لكل عائلة" مرتبط بالعناصر التالية:

- أهمية تحديد أهداف واضحة،
- ضرورة استهداف فئات معينة من السكان.

وفي هذا السياق، تقترح عدد من العمليات.

العملية ج1. إعداد ملف حول المقاربة الجديدة لعملية "أسرتك".

يجب اعتماد مقاربات جديدة تناسب احتياجات كل مجموعة من السكان.

العملية ج2. إعداد و تنفيذ عملية "أسرتكII" الخاصة بقطاع التربية: حاسوب للتربية.

يجب على المنظومة التربوية اليوم تحضير التلاميذ، الذين يزيد عددهم عن 8 ملايين، لتبني التكنولوجيات الجديدة للمعلومات. وهذا يعني، أولا، الحصول على الأجهزة والبرمجيات و تعلم استخدام التكنولوجيا.

العملية ج3. إعداد و تنفيذ عملية "أسرتكII" الخاصة بالإدارة.

يتمثل أحد الأهداف الرئيسية لإستراتيجية "الجزائر الإلكترونية 2013" في وضع في متناول المواطنين عددا من الخدمات الإلكترونية: الحالة المدنية والضرائب والعدالة و الإسكان و الطقس و والفواتير، الخ. و لتحقيق هذا الهدف، لا بد من تزويد كل موظف بحاسوب موصول بشبكة الإنترنت، خارج نطاق العمل.

العملية ج4. إعداد و تنفيذ عملية "أسرتكII" الخاصة بقطاع الصحة.

إن استخدام تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في قطاع الصحة مفيد للمرضى (متابعة الملفات على جميع مستويات سلسلة العلاج...) و للمهنيين العاملين في مجال الصحة(تحسين الكفاءات...)، وللبحث الطبي (الاستفادة من قاعدة المعرفة...).

العملية ج5. إعداد و تنفيذ عملية "أسرتكII" الخاصة بالمهن الحرة.

يتعامل المواطن يوميا مع بعض المهنيين مثل المحامين و الموثقين المحضرين القضائيين و وكلاء التأمين و شركات التأمين و الصحفيين ، إلخ. فبتزويد هذه الفئات السكانية بالأدوات المعلوماتية، سوف تساهم الدولة في تحسين نوعية حياة المواطنين.

العملية ج6. إعداد و تنفيذ عملية "أسرتكII" الخاصة بالمعوقين.

سيحظي الأشخاص المعوقين باهتمام خاص، إذ ستمكنهم تكنولوجيات الإعلام و الاتصال الاندماج بسهولة اكبر في النشاطات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و الثقافية للبلاد.

العملية ج7. تنفيذ برنامج تكوين متواصل خاص بكل فئة معنية بالمشروع.

العملية ج8. تنفيذ إستراتيجية اتصال خاصة بـ"أسرتكII".

لضمان نجاح عملية "أسرتكII"، سيتم تفعيل حملة ترويجية و تسويقية بغرض إثارة اهتمام جميع الأطراف المعنية.

العملية ج9. إعداد آليات لتمويل كل واحدة من العمليات المذكورة أعلاه.

الهدف الخاص ج2. زيادة معتبرة في عدد الفضاءات العمومية الجماعية.

يجب مضاعفة عدد النقاط العمومية للنفاذ إلى الأنترنت و تعميمها عبر كل أنحاء البلاد. و لهذا، ينبغي وضع آليات مميزة و تنظيمات ملائمة لنشر هذه الفضاءات.

العملية ج10. ترقية الاستفادة من تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في المؤسسات التربوية و الشبانية.

العملية ج11. نشر خدمات الأنترنت في الفضاءات العمومية: مكاتب البريد، البلديات، الهيئات الخدماتية العمومية، ...

العملية ج12. ترقية العلاقات مع الجمعيات ذات الطابع الثقافي.

يُقترح تشجيع إنشاء جمعية محلات الأنترنت و جمعية مستخدمي الأنترنت، لإقامة حوار تلقائي في إطار ميثاق شراكة سيحكم العلاقة بين الجمعيات و الحكومة ضمن مسعى بناء مجتمع المعلومات.

الهدف الخاص ج3. توسيع الخدمة العامة لتشمل النفاذ إلى الأنترنت.

يجدر التذكير في هذا السياق أن يكون تطوير مجتمع المعلومات شاملا و جامعا. و هذا يتطلب أولا إتاحة الفرصة لجميع السكان عبر كل أنحاء البلاد بما فيها المناطق النائية، للاستفادة من استخدام تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

و في هذا الإطار، تُقْتَرح العمليات التالية:

العملية ج13. وضع آليات الخدمة العامة للأنترنت.

العملية ج14. ترقية نشر البدائل التكنولوجية مع الأخذ بعين الاعتبار التنوع الإقليمي.

د. دفع تطوير الاقتصاد الرقمي

تضم تكنولوجيات الإعلام و الاتصال سائر التكنولوجيات المتعلقة بمعالجة المعلومات و تراسلها. و رغم أن التقارب الرقمي يسعى إلى جعل الحدود بينها في اضمحلال متزايد، فإننا نستطيع التمييز بين:

- **الاتصالات**: الهاتف النقال، الهاتف الثابت،
- **تكنولوجيات الإعلام**: البرمجيات، التجهيزات و الخدمات المعلوماتية.

بصفة عامة، يتميز فرع الاتصالات في الجزائر بنشاط عال و تطور سريع، إذ نشهد انتشارا قويا للخدمات و نسجل وجود بعض المتعاملين الكبار الذين يحوم حولهم عدة مناولين بحجم بسيط نسبيا.
أما في فرع تكنولوجيات الإعلام، فاستيراد "التجهيزات" هو المهيمن؛ و يضم هذا الفرع عدة فاعلين صغار يعد استمرارهم في النشاط غير مؤكد، بسبب، خاصة، ضعف الصناعة الوطنية للمضامين و غياب سوق للخدمات.

إن الدور الأساسي لتكنولوجيات الإعلام و الاتصال هو توفير دعامة لتشييد مجتمع المعلومات و الاقتصاد الرقمي. و بالتالي، تعد ترقية الوسائل التي تسمح بتبادل المعلومات عملية ذات أولوية في هذا المجتمع؛ و الهاتف، باعتباره أقدم تكنولوجيا في هذا النوع، هو الذي يوفر الخدمة القاعدية في هذا الصدد.

ففي مجال الصوت يتجاوز اليوم الهاتف النقال الهاتف الثابت. و لفتح هذه السوق انعكاسات فورية، إذ أن انتشار الهاتف النقال في الجزائر يفوق المعدل الإفريقي و يقارب معدل البلدان المتقدمة.

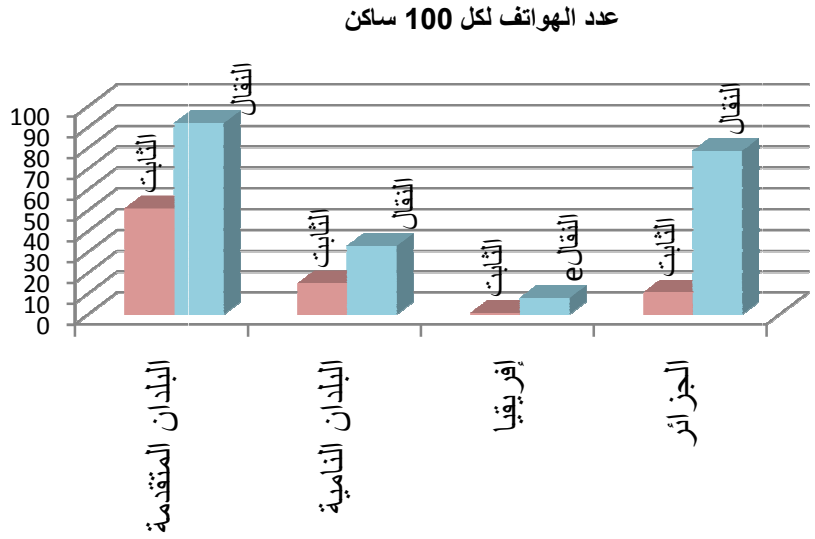

شكل 1 : عدد الهواتف لـ 100 ساكن

يقدر رقم أعمال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال بحوالي 4,4 مليار دولار أمريكي فيما يخص الاتصالات و 650 مليون دولار أمريكي فيما يخص تكنولوجيات الإعلام. و تمثل الاستيرادات و توزيع التجهيزات الجزء الأهم في فرع تكنولوجيات الإعلام. إذ تبقى الخدمات ذات القيمة المضافة الكبيرة التي من شأنها رفع ثروة اقتصاد المعرفة، لاسيما أعمال تطوير التطبيقات و المضامين، محدودة نظرا لتراجع الطلب بشأنها، في حين يرتقب أن تحقق نصف من رقم أعمال قطاع تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في العالم.

تقدير حجم سوق تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في 2008 (بمليارات دولارات أمريكية)- المصدر:Digiworld 2008

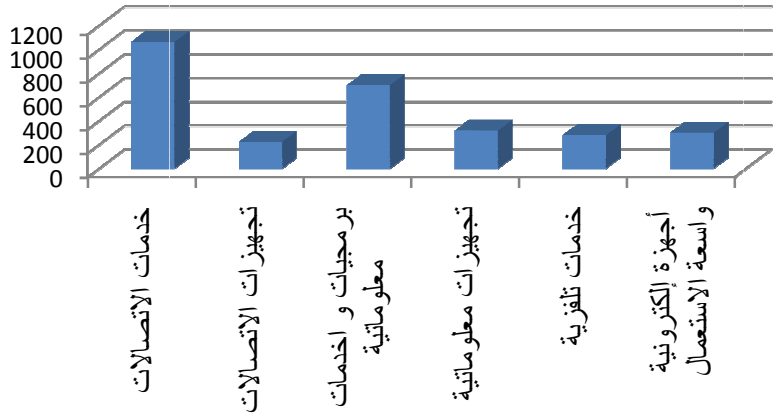

شكل .2 : الحجم المقدر لسوق تكنولوجيات الإعلام والاتصال في 2008

بالرغم من النشاط الكبير الذي يعرفه، يعاني قطاع الاتصالات صعوبة في دعم إدخال خدمات مجتمع المعلومات الأساسية. كما أن ضعف انتشار الأنترنت و نقص الخدمات الالكترونية، إضافة إلى انعدام تحسيس الشركات برهانات الممارسات التجارية الجديدة تعتبر كلها عوامل تكبح انتعاش السوق و إثارة الطلب...

الهدف الرئيسي "د". توفير الظروف الملائمة التي من شأنها السماح بالتطوير المكثف لصناعة تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

تعتبر صناعة البرمجيات محركا لتكنولوجيات الإعلام؛ و بالتالي، لا بد من دعمها بقوة. كما تعتمد هذه الصناعة بشكل كبير على أداء عملية البحث و ابتكار التطورات. غير أن الانتقال من البحث نحو الصناعة ليس بالأمر البديهي، إذ أصبح من الضروري تطبيق و تفعيل المفهوم الجامع بين البحث و الإنتاج عن طريق تطبيق كل الآليات و الإجراءات المنصوص عليها في القانون 98-11 المعدل و المتمم.

بالإضافة إلى الهدف المتمثل في تقليص الفجوة الرقمية بين فئات السكان أو بين المناطق، على صناعة المضامين أن تنتج محتويات تناسب ثقافات و ألسنة مجتمعنا. لاسيما تشجيع الجهود الرامية إلى انجاز وتطوير البرمجيات باللغات الوطنية أو اللهجات المحلية الخاصة ببعض فئات السكان، كما ينبغي تشجيع استخدام التكنولوجيات الجديدة لترقية التراث الثقافي و الموروث التقليدي.

لذلك فإن تطوير التطبيقات البرمجية و الخدمات ذات القيمة المضافة التي ستقترح في إطار الحكومة الالكترونية تعتبر إحدى أولويات إستراتيجية "الجزائر الالكترونية 2013".

و في هذا السياق، يتمثل الهدف الرئيسي الخاص بهذا المحور في توفير الظروف الملائمة التي من شأنها السماح بالتطوير المكثف لصناعة تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

ينقسم هذا الهدف إلى أربعة أهداف أساسية خاصة.

الهدف الخاص د1. مواصلة الحوار الوطني (الناتج عن عملية إعداد إستراتيجية "الجزائر الالكترونية 2013") فيما يخص المسائل المتعلقة بالحكومة الالكترونية.

العملية د1. وضع آلية شراكة مستدامة بين القطاعين العمومي و الخاص.

الهدف الخاص د2. توفير كل شروط تثمين الكفاءات العلمية و التقنية الوطنية فيما يخص إنتاج البرمجيات و الخدمات و التجهيز.

لا بد من جعل عملية خلق صناعة وطنية لتكنولوجيات الإعلام و الاتصال إحدى أولويات إستراتيجية تنمية البلاد. لذلك سيتواصل التمويل العمومي لإنشاء الشركات المبتكرة و الحظائر التكنولوجية.

العملية د2. خلق شبكة وطنية للبحث و التطوير في تكنولوجيات الإعلام و الاتصال، طبقا للمحور الرئيسي "و" (ترقية البحث و التطوير و الابتكار)، إذ ستضم هذه الشبكة غير المتجانسة، مراكز و مخابر البحث و الشركات الناشطة في قطاع تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

العملية د3. تسريع استغلال الحظائر التكنولوجية الكائنة بسيدي عبد الله، و عنابة و وهران، إذ من شأن هذه الأخيرة جلب الشركات المبتكرة، باعتبار أن الهدف منها هو تعزيز الشراكة و التبادل مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المحلية.

العملية د4. تعزيز احتضان الشركات الناشئة في محضنة الحظيرة المعلوماتية، حيث أن صناعة المضامين تتمثل كذلك في الشركات الناشئة و في محاضن تتكفل بتحويل الإبداع إلى سلع أو خدمات. فالتمويل المالي للانطلاق ضروري و يجب على صناع القرار تشجيع حركية الابتكار.

الهدف الخاص د3. إقامة إجراءات تشجع إنتاج المضامين.

من شأن بعض الإجراءات التحفيزية أن تشجع إنتاج المضامين.

العملية د5. تطبيق المزايا المقترحة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على مؤسسات قطاع تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

العملية د6. منح مساعدات مالية مباشرة للبحث و التطوير طبقا للقانون 98-11 المعدل و المتمم.

العملية د7. دعم الكفاءات العلمية و التقنية.

العملية د8. تشجيع و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تجهيزها البرمجي و تشجيع تحول مهندسيها إلى تطوير المضامين.

العملية د9. تكييف التكوين مع احتياجات صناعة البرمجيات.

العملية د10. وضع قانون أساسي خاص بالمؤسسات المنتجة للبرمجيات في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

العملية د11. تعزيز وسائل حماية الملكيات الفكرية للبرمجيات.

العملية د12. تسهيل دخول ناشري البرمجيات إلى الأسواق العمومية.

العملية د13. تسهيل دخول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الناشطة في قطاع تكنولوجيات الإعلام و الاتصال إلى الأسواق العمومية.

العملية د14. تخصيص جزء من أسواق البرمجيات العمومية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

العملية د15. تشجيع الصناعة المحلية لتركيب الحواسيب عن طريق اتخاذ إجراءات ضريبية.

العملية د16. تشجيع المؤسسات التربوية و المصالح العمومية و الإدارية على اقتناء الحواسيب و التجهيزات الطرفية الأخرى المركبة محليا، من أجل المساهمة في ترقية الصناعة المعلوماتية و الإلكترونية المحلية، و على إبرام عقود الدعم التقني و صيانة التجهيزات المعلوماتية مع المؤسسات المحلية الصغيرة جدا.

العملية د17. إنشاء منطقة صناعية خاصة بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال لتركيب الحواسيب.

العملية د18. وضع إجراءات لتحفيز تطوير معايير النوعية للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي(ISO) في صناعة البرمجيات.

العملية د19. إنشاء هيئة اعتماد البرمجيات.

العملية د20. تشجيع البنوك على منح قروض استثمار محفزة لمدمجي و موفري الخدمات ذات القيمة المضافة.

العملية د21. تقديم عرض خاص تشجيعي للشباب المهندسين الراغبين في إنشاء مؤسسات تطوير البرمجيات أو الخدمات المعلوماتية، في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

الهدف الخاص د4. ترقية تصدير منتجات تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

يمكن تصدير خبرة و مهارة المؤسسات الجزائرية التي تعمل في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال نحو أسواق أخرى. و نظرا للمنافسة العالمية في هذا المجال، من الممكن اتخاذ إجراءات لدعم التصدير من خلال العمليات التالية:

العملية د22. تشجيع المشاركة في التظاهرات الدولية المتخصصة في تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

العملية د23. القيام بحملات لترقية الصناعة المحلية في الخارج، لاسيما في إفريقيا.

العملية د24. تكثيف تنظيم التظاهرات المحلية في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

العملية د25. إنشاء منطقة أو عدة مناطق للتبادل من أجل تشجيع تصدير منتجات و خدمات تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

العملية د26. تشجيع المؤسسات المصدرة للخدمات أو البرمجيات على استثمار جزء من أرباحها في خلق مكاتب اتصال في الخارج.

العملية د27. إطلاق عملية واسعة النطاق لجلب ناشري البرمجيات العشرة الأوائل في العالم من أجل مناولة خدماتهم بترحيل نشاطاتهم نحو المؤسسات المحلية.

هـ . تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات الدفق السريع و الفائق السرعة.

تضطلع منشآت الاتصالات بدور جوهري في تشييد مجتمع المعلومات و قرينته، الاقتصاد القائم على المعرفة. بالتالي، فتأثيرها جوهري على تطوير و تنمية الاقتصاد الوطني و خلق فرص العمل.

قد سجلت تنمية الاتصالات في بلدنا، خلال السنوات الأخيرة، تطورا معتبرا، لاسيما في كثافة استخدام الهاتف النقال، بفضل تطبيق أحكام القانون رقم 2000-03 المؤرخ في 5 أوت 2000 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد و بالمواصلات السلكية و اللاسلكية.

و عليه، أصبحت سوق الاتصالات الوطنية سوقا متعددة المتعاملين. إذ بلغ عدد متعاملي الهاتف الثابت اثنين و هما:" اتصالات الجزائر"/شركة عمومية اقتصادية ذات أسهم، و الشركة الجزائرية للاتصالات، مع العلم أن نشاط الشركة الجزائرية للاتصالات متوقف حاليا.

أما فيما يخص "اتصالات الجزائر"، فقد أنجزت هذه الشركة استثمارات هامة خلال السنوات الأخيرة، بلغت قيمتها 4, 77 مليار دج في الفترة الممتدة من سنة 2003 إلى 2007.

و تبين دراسة الوضعية العامة لـ " اتصالات الجزائر"، لاسيما من ناحية منشآت الاتصالات، نقائص في الدعائم المؤمنة و نوعية الوصلات ذات الدفق السريع و الفائق السرعة.

الهدف الرئيسي هـ. إنجاز منشآت الاتصالات ذات الدفق السريع و الفائق السرعة، مؤمنة و ذات نوعية عالية.

تمثل منشآت الاتصالات ذات الدفق السريع و الفائق السرعة، الهيكل القاعدي لمجتمع المعلومات و قرينته، الاقتصاد الرقمي.

يتفرع هذا الهدف إلى عدة أهداف خاصة هي:

الهدف الخاص هـ1. تأهيل مستوى المنشآت الوطنية للاتصالات.

يخص تأهيل مستوى منشآت الاتصالات كل مكونات الشبكة بما فيها: التحويل و التراسل وشبكات النفاذ.

و سيتم بهذا الصدد القيام بالعمليات التالية:

العملية هـ1. القيام تدريجيا باستبدال تجهيزات المشتركين، التي يبلغ عددها 4 ملايين و المركبة في مراكز التحويل، بمعدل 000 900 خط في السنة، و ذلك خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2013.

العملية هـ2. اقتناء تجهيزات نفاذ جديدة لتركبها في المناطق المحرومة.

العملية هـ3. إعداد برنامج خماسي لتطوير مجموع الشبكات السلكية لربط المشتركين.

العملية هـ4. بسط شبكات سلكية في التجمعات السكانية أو المناطق السكنية الجديدة غير الموصولة بعد بشبكة "اتصالات الجزائر"، حيث ستسمح هذه العملية بتوصيل مليون مشترك إضافي.

العملية هـ5. إنجاز شبكة FTTX (ألياف بصرية إلى غاية المنازل و العمارات و الأرصفة)، بقدرة بسعة 1 مليون منفذ.

العملية هـ6. إقامة نظام للإشراف على الشبكة و كشف الأعطال، تسمح بتصليح 5000 عطل في الشهر في آفاق 2013.

العملية هـ7. تحويل شبكات الربط المحلي اللاسلكي (WLL) المركبة في المناطق العمرانية المدنية نحو المناطق الريفية.

العملية هـ8. موصلة عملية الفحص و التدقيق الخاصة بالجوانب التقنية و بالاستغلال و بصيانة الشبكة و بجاهزية خطوط الربط بالأنترنت ذي الدفق السريع.

العملية هـ9. إجراء فورا فحص و تدقيق تقني خارجي لشبكة التراسل، بما في ذلك الشبكة المتعددة الخدمات (RMS).

العملية هـ10. تأهيل مستوى الشبكة المتعددة الخدمات(RMS).

العملية هـ11. إنشاء مركز وطني لمعالجة المعلومات (DATA CENTER).

العملية هـ12. تشخيص مستوى ضعف شبكة التراسل و اقتراح إجراءات لضمان تأمينها التام.

العملية هـ13. تسريع إنجاز شبكة الربط بالألياف البصرية البحرية بين وهران و إسبانيا ضمن مخطط ORSEC.

الهدف الخاص هـ2. تعزيز أمن منشآت تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

تمثل منشآت تكنولوجيات الإعلام و الاتصال عوامل رئيسية و جوهرية في السيادة الوطنية. لذلك فإن تعزيز أمنها أساسي لبلدنا.

العملية هـ14. وضع إطار قانوني و مؤسساتي لحماية منشآت تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

العملية هـ15. وضع مخطط عمل تقني لحماية منشآت تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

العملية هـ6. تدعيم الكفاءات التقنية فيما يخص حماية منشآت تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

الهدف الخاص هـ3. تحسين ملموس لنوعية الخدمات.

يتطلب توسيع سوق تكنولوجيات الإعلام و الاتصال إرضاء المستهلكين و كسبك ثقتهم. و بهدف تحسين نوعية الخدمات نقترح العمليتين التاليتين:

العملية هـ17. وضع جهاز قانوني و مؤسساتي لتحديد الحد الأدنى لنوعية الخدمات.

العملية هـ18. وضع نظام التقييم المستمر لنوعية الخدمات.

الهدف الخاص هـ4. تحسين رؤية الجزائر فيما يخص الأنترنت عبر تسيير فعال لاسم النطاق « dz. ».

العملية هـ19. إنشاء وكالة تسيير اسم النطاق« **dz.** ».

العملية هـ20. إطلاق عملية وطنية لبلوغ استخدام مليون اسم نطاق« **dz.** » في_إطار إستراتيجية "الجزائر الالكترونية 2013".

ف. تطوير الكفاءات البشرية

تمثل الموارد البشرية الكفأة أساس كل نظام اقتصادي، لاسيما عندما يتعلق الأمر بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال التي يتطلب تطورها السريع قدرات استيعاب و تكيف عالية.

يبلغ عدد العمال في قطاع تكنولوجيات الإعلام و الاتصال 662 136 حسب تقييمنا، أي ما يعادل 1,46 % من مجموع العمال.

أما فيما يخص القطاعات الوزارية و الهيئات، نلاحظ عددا غير كاف في الكفاءات التقنية المتخصصة في تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

الهدف الرئيسي و. وضع برنامج يمنح الأولوية للتكوين العالي و التكوين المهني في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

تبقى المجهودات المبذولة من أجل تنمية الكفاءات في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال، غير منظمة (مقارنة مع تحديد الحاجيات الدقيقة) وغير كافية بالنظر إلى الحاجيات الإضافية الهائلة الضرورية لتشييد مجتمع المعلومات، و التي تقدر بـ 000 100 مستخدم.

كما يجب مرافقة تعزيز منشآت تكنولوجيات الإعلام و الاتصال و تعميم التوصيل بهذه التكنولوجيات، بهدف رئيسي آخر، يتمثل في وضع و تطبيق برنامج أولوي يتعلق بالتكوينين العالي و المهني في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال، إضافة إلى دعم كفاءات استعمال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال على كل المستويات.

وعليه، تم تحديد هدفين خاصين هما:

الهدف الخاص و1. دعم التكوين العالي للمهندسين و ما يعادلهم و التكوين المهني للتقنيين السامين في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

العملية و1. إعادة تنظيم الالتحاق بالتكوين العالي في مجال المعلوماتية و الاتصالات.
يتعلق الأمر بتحديد إجراءات و معايير توجيه جديدة للالتحاق بشعب تكنولوجيات الإعلام و الاتصال، لاسيما المعلوماتية و الاتصالات في مؤسسات التعليم و التكوين العاليين، للوصول تدريجيا إلى تخرج 15 000 مهندس أو بشهادة معادلة (ماستير مهني) في سنة 2011 و 20 000 في سنة 2013.

العملية و2. دعم التأطير في شعب تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

العملية و3. إنشاء مؤسسة دولية للتكوين العالي في ميدان تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

العملية و4. تحديد المهن المتعلقة بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال و تكثيف التكوين المهني فيها بصفة ملموسة.

الهدف الخاص و2. تلقين تكنولوجيات الإعلام و الاتصال لكافة الشرائح الاجتماعية.

العملية و5. تعميم تلقين تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في منظومتي التربية و التكوين المهني.

العملية و6. تطوير نظام الكفاءات القاعدية لمجتمع المعلومات: الجواز المعلوماتي.

العملية و7. وضع برنامج تكوين لفائدة الأسر.

العملية و8. تدعيم كفاءات الموظفين و البرلمانيين في مجال الحَوْكمة الإلكترونية.

ز. تدعيم البحث – التطوير و الابتكار

يستلزم الاقتصاد الرقمي ديناميكية إبتكارية يغذيها البحث و التطوير. و تكون هذه الديناميكية أكثر نشاطا و أكبر جدوى في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

في بلدنا، تؤطر الأدوات القانونية و سبل التنظيم المعمول بها النشاطات الحالية للبحث والتطوير و الابتكار في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال تأطيرا منسجما و متناسقا.

تنفذ هذه النشاطات، حصريا، في مؤسسات عمومية تابعة لوزارتين فقط، في حين أن الجهاز التنظيمي الوطني يحث و يشجع كافة القطاعات العمومية و الخاصة للاستثمار في هذا المجال.

و رغم كل الجهود المبذولة، تبقى نشاطات البحث العلمي و التطوير التكنولوجي و تكوين الكفاءات البشرية في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال محدودة.

الهدف الرئيسي ز. تطوير المنتجات و الخدمات ذات القيمة المضافة في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال، عن طريق تكثيف نشاط البحث و التطوير و الإبداع.

لا يمكن تصور اقتصاد قائم على المعرفة بدون نشاط مكثف في مجال البحث و التطوير.

و لهذا، تحدد الأهداف الخاصة التالية:

الهدف الخاص ز1. تنظيم البحث و التطوير في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

العملية ز1. إنشاء لجنة قطاعية دائمة بوزارة البريد و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

العملية ز2. إنشاء شبكة غير متجانسة لتكنولوجيات الإعلام و الاتصال(RNTIC).

تهدف شبكات البحث و الابتكار في التكنولوجيا إلى تشجيع التفاعل بين البحث العلمي والقطاع الاقتصادي.

االعملية ز3. إنشاء مركز الدراسات و الأبحاث في تكنولوجيات الإعلام و الاتصال (CERTIC) كنقطة اتصال للبحث – التطور في تكنولوجيات الإعلام و الاتصال وتدعيم نشاطات تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في مركز تطوير التكنولوجيات المتقدمة (CDTA) و مركز البحث في الإعلام العلمي و التقني (CERIST) و مركز البحث العلمي و التقني لتطوير اللغة العربية (CRSTDLA).

الهدف الخاص ز2. برمجة البحث في تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

العملية ز4.إعداد برنامج قطاعي للبحث و التطوير في مجال مجتمع المعلومات و برامج وطنية للبحث في تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

العملية ز5. متابعة تفعيل وتنفيذ البرنامج القطاعي لمجتمع المعلومات.

العملية ز6. تحديد نشاطات الرصد التكنولوجي والاستراتيجي.

الهدف الخاص ز3. تثمين نتائج البحث – التطوير في تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

العملية ز7. تشغيل الحظيرة المعلوماتية بسيدي عبد الله و الحظائر التكنولوجية الجهوية بعنابة و وهران.

العملية ز 8. إعداد برنامج شراكة بين شبكات البحث و المحاضن.

الهدف الخاص ز4. دعم كفاءات البحث و التطوير في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

العملية ز9. ضمان مصادر و إجراءات تمويل فعالة و مرنة لفرق البحث.

العملية ز10. تأسيس جائزة وطنية لمكافأة أحسن مشروع بحث في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

العملية ز11. تنظيم دورات تكوين و تحسين المستوى للباحثين في الجزائر و في الخارج.

العملية ز12. تنظيم لقاءات دولية و وطنية (محاضرات، ندوات، مؤتمرات، ورشات...الخ).

العملية ز13. تنظيم صالون سنوي للابتكار، يشكل في آن واحد فضاء للتبادل بين الخبراء و واجهة للاندماج في مجتمع المعلومات و الاقتصاد القائم على المعرفة، لتوعية جمهور أوسع و تحسيس الأجيال الصاعدة.

الهدف الخاص ز5. تنظيم نقل التكنولوجيا و المعرفة و المهارة في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

تقوم الشركات العابرة للدول (TNC) بتدويل متزايد لنشاطات البحث و التطوير، بما في ذلك على مستوى البلدان النامية. و قد باشرت هذه الشركات، لأول مرة، بإنشاء هياكل للبحث خارج الدول المتطورة، و هي ليست موجهة فقط لتسهيل تكيفها مع الأسواق المحلية.

و في هذا الإطار، ستنفذ العمليات التالية:

العملية ز14. اعتماد مسعى يحث الشركات العابرة للدول على الاستثمار في نشاط البحث في الجزائر.

العملية ز15. إقرار إجراءات تحفيزية و تشجيعية للشركات المتعددة الجنسيات (Microsoft, Oracle, Cisco) المتواجدة على مستوى السوق الوطنية، لحملها على الاستثمار في إقامة مراكز لنقل التكنولوجيات و الابتكار(CTTI) بسيدي عبد الله.

العملية ز16. تفعيل مسعى يحث الشركات العابرة للدول على الشروع في ترحيل النشاطات المتعلقة بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال نحو التراب الوطني.

العملية ز17. تعجيل إنشاء مركز ابتكار في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال بهدف تنظيم تحويل و نقل المعرفة عن طريق تأهيل مستوى المهندسين و العلميين الجزائريين و تملك الخدمات و المعرفة.

الهدف الخاص ز6. تطوير التعاون العلمي.

يعتبر تفتح الباحثين الجزائريين على المجموعة الدولية أمرا أساسيا، كونه يسمح بنقل أسر و أنجع للمعرفة و المهارة.

تتمثل العمليات المقترحة بهذا الصدد في:

العملية ز18. تشجيع الشراكات مع الجامعات و مراكز البحث الأجنبية.

العملية ز19. إدماج شبكة RNTIC الوطنية مع الجامعات و مراكز البحث الأجنبية.

الهدف الخاص ز7. تدعيم البنى التحتية للبحث في تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

لقد تم اقتراح تنفيذ، بصفة أولوية، العمليات المقترحة من وزارة التعليم العالي و البحث العلمي فيما يتعلق بتدعيم المنشآت ذات الدفق السريع في الجامعات و مراكز البحث.

العملية ز20. تدعيم الاستثمار العمومي في البحث و التطوير في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

العملية ز21. تدعيم البنى التحتية ذات الدفق السريع في الجامعات و مراكز البحث التي تنشط في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

ح. ضبط مستوى الإطار القانوني

ظل قطاع البريد و المواصلات، إلى غاية سنة 2000، خاضعا أساسا لأحكام الأمر رقم 75-89 المؤرخ في 30 ديسمبر 1975، حيث كانت وزارة البريد و المواصلات تمارس، في ظل نظام الاحتكار، وظائف المتعامل البريدي و متعامل المواصلات.

و قد تمت إقامة المحيط التنافسي، المقرر في القانون رقم 2000-03 عبر مراحل، وفقا لإعلان السياسة القطاعية، إذ سمح مسار الإصلاح، الذي شرع فيه، بإعادة صياغة الإطار القانوني و التنظيمي أولا، ثم بوضع آليات ضبط متميزة، من أجل اصطحاب و مواكبة تحولات القطاع.

فضلا عن وزارة البريد و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال، قامت العديد من القطاعات الوزارية الأخرى بإعداد نصوص تنظيمية متعلقة بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

و يتبين من دراسة مجموع التشريعات الموجودة أن الترسانة القانونية الجزائرية تغطي جزئيا، القضايا القانونية المترتبة عن استعمال و تطوير تكنولوجيات الإعلام و الاتصال و بناء مجتمع المعلومات. و لذلك، أضحى لزاما ضبط مستوى الإطار القانوني (التشريعي و التنظيمي) تماشيا مع الممارسات الدولية و متطلبات مجتمع المعلومات.

الهدف الرئيسي ح. تهيئة جو من الثقة يساعد على إقامة الحكومة الإلكترونية.

يكمن، أساسا، سر النجاح في إنشاء الحكومة الإلكترونية في بناء علاقة مبنية على الثقة بين مختلف القطاعات المعنية.

و يترتب عن هذا الهدف الرئيسي، الهدف الخاص التالي:

الهدف الخاص ح1. تحديد الإطار التشريعي و التنظيمي الملائم للحكومة.

ستقوم كل من الحكومة الإلكترونية و المؤسسة الإلكترونية بإدخال طرق جديدة للتعامل و التبادل المبني، بالتحديد، على الوسائل الإلكترونية، مما يستوجب إطارا تنظيميا جديدا ملائما و متميزا.

العملية ح1. إعداد و تفعيل تنظيم خاص بالهوية الإلكترونية وحيدة للأفراد و الشركات و بالتوقيع الإلكتروني.

العملية ح2. إعداد و تفعيل تنظيم خاص بالمبادلات الإلكترونية و بالمصادقة عليها.

العملية ح3. وضع تنظيم خاص بحماية المعطيات الشخصية لضمان سرية و سلامة المعلومات الخاصة بالمواطنين و الشركات و حصر استعمالها على الإدارات المؤهلة فقط.

العملية ح4. مراجعة القانون رقم 2000-03 أخذا بعين الاعتبار الاختلالات الملاحظة أثناء تطبيقه.

العملية ح5. استصدار نصوص تنظيمية خاصة بالقانون المتضمن القواعد الخاصة المتعلقة بالوقاية من المخالفات المرتبطة بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال مكافحتها.

العملية ح6. وضع إطار تنظيمي و قانوني يساعد على تطوير خدمات مجتمع المعلومات.

العملية ح7. وضع إطار تنظيمي يحدد صلاحية و نجاعة العقود الإلكترونية.

ط. الإعلام و الاتصال

يضطلع كل من الإعلام و الاتصال بدور أساسي في عملية بناء مجتمع المعلومات و الاقتصاد الرقمي: حيث يتشكل الرصيد المعرفي عن طريق تبادل شكل جديد من الثروة تتمثل في الإعلام. و تتوقف وتيرة تملك هذه الثروة الجديدة على مدى نجاعة الاتصال.

يتيح عدد وسائل الإعلام التي تنشر معلومات حول تكنولوجيات الإعلام و الاتصال قدرات كافية لتلبية الاحتياجات في مجال طلبات بث المعلومات.

فقد عرفت الصحافة المتخصصة في تكنولوجيات الإعلام و الاتصال تطورا ملحوظا، إذ بعد الغياب الكلي للعناوين في هذا الميدان عام 2000، سجلنا في 2008 أكثر من خمسة عشر عنوانا.

كما تم إنشاء عدد من المواقع الإلكترونية لبث المعلومات حول نشاطات الهيئات العمومية والمؤسسات الاقتصادية.

الهدف الرئيسي ط. التحسيس بأهمية تكنولوجيات الإعلام و الاتصال و دورها في تحسين نوعية معيشة المواطن و في التنمية الاجتماعية الاقتصادية للبلد.

بغرض جلب اهتمام و مشاركة كافة الأطراف في تطوير مجتمع المعلومات في الجزائر ومن أجل تهيئة أفضل الظروف لنجاح تنفيذ هذه الإستراتيجية، بات من الأساسي القيام بعملية تحسيس و اتصال على نطاق واسع.
و عليه، يخص الهدف الرئيسي لهذا المحور التحسيس بأهمية تكنولوجيات الإعلام و الاتصال و دورها في تحسين نوعية معيشة المواطن و في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية للبلد.

في هذا الصدد، تم تحديد الأهداف الخاصة التالية:

الهدف الخاص ط1. إعداد و تنفيذ مخطط اتصال حول مجتمع المعلومات في الجزائر.

سيتم إعداد مخطط فعال للاتصال و سينفذ من خلال إجراءات ملموسة واسعة النطاق.

لهذا الغرض، ستنفذ العمليات التالية:

العملية ط1. نشر خطة "الجزائر الإلكترونية 2013"، و مفاهيم مجتمع المعلومات و الاقتصاد الرقمي نشرا واسع النطاق.

العملية ط2. التعريف بالمشاريع الناجحة ذات الأثر الواسع (الطب عن بعد، صحيفة السوابق العدلية،...).

العملية ط3. وضع برنامج تحسيس و دعم القدرات الريادية لمسؤولي القطاعين العمومي والخاص.

الهدف الخاص ط2. إقامة نسيج جمعوي كامتداد للمجهود الحكومي.

لقد تم الاعتراف، من خلال الإجماع العالمي بمناسبة القمة العالمية حول مجتمع المعلومات، بالدور الهام الذي يمكن أن يضطلع به المجتمع المدني في تطوير مجتمع المعلومات، لاسيما بحكم قربه من المواطنين و نشاطه على أرض الميدان.

فمن أجل إقامة نسيج جمعوي كامتداد للمجهود الحكومي، ستنفذ العمليات التالية:

العملية ط4. منح حوافز مالية لإنشاء و تفعيل جمعيات تنشط في مجال مجتمع المعلومات.

العملية ط5. إعداد برنامج مشترك بين وزارة البريد و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال و الجمعيات من أجل القيام بنشاطات تحسيسية في الميدان.

ي. تثمين التعاون الدولي

تعتبر اليوم الابتكارات الكبرى في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال ثمرة تظافر الجهود القائمة على التعاون بين مختلف الفاعلين الذين يجمعهم عامل واحد مشترك يتمثل في الرغبة في التحكم في أحدث التكنولوجيات. و أضحى واضحا، اليوم أكثر فأكثر، أن التطور في هذا المجال لا يمكن أن يقتصر على الاكتفاء الذاتي، بل أصبح التعاون الدولي ضروريا لتملك و حيازة التكنولوجيات الجديدة.

و يتميز التعاون الدولي في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال بعدة مشاريع مبعثرة، خاصة الإتحاد الأوروبي. و مع أن المشاريع غالبا ما تكون متشابهة و متكررة، إلا أنه لم يتم يتحقق تراكم المعارف التي قد تضمن استمرارية هذه المشاريع و انتشارها.

الهدف الرئيسي "ي". تملك التكنولوجيات و المهارة.

يتفرع هذا الهدف إلى هدفين خاصين هما:

الهدف الخاص ي1. المشاركة الفعالة في الحوار و المبادرات الدولية.

يجب على بلدنا أن يضمن حضورا و مشاركة فعالة في المبادرات الدولية المتعقلة بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال، لأن هدا الأمر سيعطيه رؤية أدق و فرص أوسع للاستفادة من الديناميكية المنبثقة عن القمة العالمية حول مجتمع المعلومات.

العملية ي1. المشاركة في آليات تنفيذ و متابعة توصيات القمة العالمية حول مجتمع المعلومات

العملية ي2. المشاركة في المبادرات العالمية و الإقليمية.

العملية ي3. التحضير بأكثر حزم الاندماج الاقتصادي العالمي و الإقليمي.

الهدف الخاص ي2. ترقية الشراكات الإستراتجية.

يتعين الشروع في استكشافات لدى بعض الدول و المنظمات، بهدف ترقية الشراكة البعيدة المدى فيما يخص التعاون الاقتصادي و العلمي و التكنولوجي في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

العملية ي4. إعداد برامج تعاون في مجال صناعة المضامين.

العملية ي5. إعداد برامج تعاون في مجال أمن الشبكات و أنظمة الإعلام.

العملية ي6. إنشاء مراكز الابتكار و احتضان الشركات الناشئة.

العملية ي7. تحديد سياسة التفاوض حول ملفات نقل التكنولوجيا.

ك. آليات التقييم و المتابعة

تشكل نجاعة و فعالية تقييم مسار تشييد مجتمع المعلومات و الاقتصاد الرقمي ضمانا لدقة المخطط الاستراتيجي وفعاليته. ففي غياب المؤشرات و آليات التقييم و برنامج معد مسبقا يكون التقييم بمثابة نقطة ضعف في مسار بناء مجتمع المعلومات.

الهدف الرئيسي "ك". تحديد نظام مؤشرات المتابعة و التقييم.

بهدف إدراك أحسن لنتائج تطوير مجتمع المعلومات على اقتصادنا و مجتمعنا بصفة عامة، من الضروري قياس و تقييم مدى إمكانية تحقيق هذا التطور و أهميته، سواء من حيث النوعية أو الكم أو فيما يخص آثاره و أبعاده.

الهدف الخاص ك1. إعداد إطار تصوري لنظام مؤشرات النوعية.

لتجسيد هذا الهدف الخاص، ينبغي تنفيذ العمليات التالية:

العملية ك1. تحديد مؤشرات سياقية متعلقة بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

العملية ك2. تحديد مؤشرات برنامج.

العملية ك3. إعداد آليات و إجراءات التقييم والمتابعة.

الهدف الخاص ك2. إعداد قائمة المؤشرات و تحسين قائمة مؤشرات التاثير الخاصة بإستراتجية "الجزائر الالكترونية 2013"، المتضمنة في مرصد مجتمع المعلومات.

العملية ك6. إعداد و تفعيل قائمة مؤشرات التأثير الخاصة بإستراتجية "الجزائر الالكترونية 2013".

ل. إجراءات تنظيمية

لقد قامت بلدنا بإقامة هياكل دعم سياسته في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال، في إطار الإصلاحات التي عرفها قطاع لاتصالات، إذ ترتب عن هذه الإصلاحات تحويل وزارة البريد و المواصلات سابقا إلى وزارة البريد و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال مع إنشاء شركتين منفصلتين، "اتصالات الجزائر" و "بريد الجزائر" و إقامة سلطة للضبط (سلطة ضبط البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية)، مما سمح بالفصل بين الاستغلال و الضبط و رسم سياسة القطاع.

بالإضافة إلى هذا، تم إنشاء لجنة وزارية مشتركة تدعى" اللجنة الالكترونية"، برئاسة السيد رئيس الحكومة، علما أن هذه اللجنة مدعمة تقنيا بلجنة تقنية أنشئت في هذا الصدد.

تتوفر كل القطاعات الوزارية على هيكل مكلف بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال على مستوى إدارتها المركزية، إلا أن الأهمية و العناية المخصصتين لتشييد مجتمع المعلومات يختلف من وزارة لأخرى.

الهدف الرئيسي "ل". وضع تنظيم مؤسساتي منسجم يتمحور حول ثلاثة مستويات: التوجيه و التنسيق بين القطاعات و التنفيذ.

تتمثل، في هذا الصدد، الأهداف الخاصة الواجب تحقيقها في الآتي :

الهدف الخاص ل1. تعزيز الانسجام و التنسيق على المستويين الوطني و بين الدولي.

العملية ل1. إنشاء المجلس الأعلى لمجتمع المعلومات و الاقتصاد الرقمي.

العملية ل2. إنشاء لجنة ما بين القطاعات لتقييم و متابعة مشروع مجتمع المعلومات.

العملية ل3. تدعيم قدرات و موارد وزارة البريد و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

العملية ل4. إنشاء وكالة لتكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

الهدف الخاص "ل2". تعزيز قدرات التدخل على المستوى القطاعي و في الهيئات المختصة.

العملية ل5. إنشاء مديريات مكلفة بالعصرنة و مجتمع المعلومات، ضمن هياكل الوزارات.

العملية ل6. إنشاء وكالة تصديق المعطيات وحمايتها.

م. الوسائل المالية

يرتكز المخطط المتعدد القطاعات لتنفيذ إستراتجية "الجزائر الالكترونية 2013" على تحقيق مجموعة من الأهداف تحقق خلال السنوات الخمس المقبلة من أجل تملك استخدام تكنولوجيات الإعلام و الاتصال و تحقيق التحول نحو مجتمع قائم على العلم و الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي.

فخلال الخمس سنوات الأخيرة (2003-2007)، قدمت الدولة إعانة مالية لمختلف المؤسسات و الإدارات العمومية، لاقتناء التجهيزات و الخدمات المرتبطة بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

كما تم إنشاء أجهزة تمويل أخرى من خلال مستوى صناديق الدعم و برامج الإسناد، تتمثل مهمتها الأساسية في تقديم المرافقة المالية لإنشاء و توسيع الشركات و كذلك تأهيل مستواها في مجال استخدام تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

فقد كانت للجهود التي بذلتها الدولة أثرا واضحا على الهيئات و التجهيزات التي تم تنصيبها على مستوى الإدارات و الشركات. إلا أن تأثيرها على استعمال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في المجتمع لم يكن مهما، فبالنظر للعدد المحدد من الخدمات المباشرة التي تم تطويرها و استغلالها، نلاحظ تمكن قليل من تكنولوجيات الإعلام و الاتصال من طرف المؤسسات و الشركات و المواطنين على حد السواء.

علاوة على ذلك، لم تستغل صناديق و برامج االإسناد والدعم القائمة استغلالا كافيا من طرف متعاملي تكنولوجيات الإعلام و الاتصال و لم تحدث، بالتالي، الأثر المرجو على التنمية الاقتصادية، لاسيما قي مجالات تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

تقدير المصاريف

إن تجسيد العمليات المقررة في المخطط الإستراتيجي يتطلب رصد أموال معتبرة توجه لاستكمال عصرنة الإدارات و عرض خدمات على شبكة الأنترنت في إطار الإدارة الالكترونية و الحكومة الالكترونية و المواطن الالكتروني.

و لهذا فإنه من الضروري توفير أغلفة مالية بهدف إقناع و تشجيع و مرافقة الشركات في إدخال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال على أنماط سيرها و من أجل ترقية ديناميكية خلق قيمة مضافة، تساوي تلك التي تسجلها البلدان التي تماثل الجزائر اقتصاديا و اجتماعيا.

كما ينبغي رصد وسائل مالية للتمكين المواطنين من الحصول على الخدمات الإلكترونية للإدارة و التعليم و التكوين و التجارة و الصحة، ..الخ و استخدامها، مهما كان موقعهم التراب الوطني و في كل الأوقات.

فهذا المحور الرئيسي مخصص للوسائل المالية الضرورية لتنفيذ برنامج "الجزائر الالكترونية 2013"، أي:

- تقدير و تقييم الوسائل المالية الضرورية لتنفيذ جميع العمليات المسجلة في برنامج الجزائر الالكترونية 2013".
- تحديد مصادر و أجهزة التمويل.

جهاز التمويل

ستقيد المصاريف على مستوى:

- ميزانية الدولة، بعنوان التجهيزات و التسيير،
- صناديق دعم التنمية الاقتصادية: صناديق ترقية المنافسة الصناعية و الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب و برنامج دعم تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و برنامج MEDA لدعم تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- الموارد الخاصة للمؤسسات

الجدول الزمني للتنفيذ:

يتضمن الجدول التالي روزنمة تنفيذ مختلف العمليات المقررة في إطار برنامج "الجزائر الالكترونية 2013".

	2009	2010	2011	2012	2013
المحـور الرئيسي "أ"					
الهدف الرئيسي أ1					
التجهيزات المعلوماتية – التجديد و الصيانة					
– الاستكمال					
شبـكاتWAN - تأهيل المستوى					
– الاستكمال					
– إنشاء بوابات إلكترونية					
مركز معطيات – الاستكمال					
تطوير التطبيقات حسب المهن					
نظم معلومات قاعدية					
البرمجيات المعيارية (المكتباتية)					
تطويرالموارد البشرية					
التكوين					
أرضيات التعليم الالكتروني					
الهدف الرئيسي أ2					
المخطط التوجيهي للمعلوماتية					
المواءمة					
النظام المرجعي للأمن					
بوابة الحكومة الإلكترونية					
تأهيل مستوى شبكة الأنترانت الحكومية "RIG"					
حماية شبكة الأنترانت الحكومية					
تطوير الخدمات الإلكترونية G2C, G2B,G2E					
المشاريع الكبرى					
التعليم الإلكتروني					
الصحة الإلكترونية					
البلدية الإلكترونية					

المحور الرئيسي "ب"							
العملة الإلكترونية (المصرفة الإلكترونية)							
الاستثمار الإلكتروني							
الأعمال الالكترونية							
التموين الإلكتروني							
السجل التجاري الالكتروني							
الإمداد الالكتروني							
التصنيع الإلكتروني							
التجارة الإلكترونية							
ترحيل النشاطات إلكترونيا (outsourcing)							
تأهيل مستوى 55 % من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (000 220)							
دراسة احتياجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة							
المحور الرئيسي "ج"							
عملية أسرتك II							
فضاءات أنترنت عمومية							
المحور الرئيسي "د"							
الحظيرة المعلوماتية لسيدي عبد الله							
الحظيرة التكنولوجية بعنابة							
الحظيرة التكنولوجية بوهران							
المشاركة في التظاهرات							
إعانات للبحث و التطوير							
المحور الرئيسي "هـ"							
تأهيل مستوى البنى التحتية							
الحماية							
وكالة تسيير نطاق « dz. »							
المحور الرئيسي "و"							
معهد دولي							
تكوين الموظفين							
المحور الرئيسي "ز"							
مركز الدراسات و البحث في تكنولوجيات الإعلام و الاتصال							
الجائزة الوطنية لتكنولوجيات الإعلام و الاتصال							
تحسين مستوى الباحثين							
التوصيل ذو الدفق العالي في مخابر البحث							

المحور الرئيسي "ح"							
دراسات							
المحور الرئيسي "ط"							
حصص إذاعية و تلفزيونية							
ترقية الجمعيات							
المحور الرئيسي "ي"							
العمليات من ي1 الى ي3							
المحور الرئيسي " ك"							
آليـــات التقييم و المتابعة							
المحور الرئيسي "ل"							
الوكالة التقنية لدعم							
وكالة التصديق و حماية المعطيات							